



PROVISIONAL
A/39/PV.7
1 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس :
(بوليفيا)	السيد غوموسيو غرانير	نم :
	(نائب الرئيس)	

الناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب السيد دافيد لانغ ، رئيس وزراء ، وزير خارجية نيوزيلندا

القي كلمة كل من :

السيد كلارك (كندا)
السيد تندمانز (بلجيكا)
الرئيس نور دوم سيهانوك (كمبوديا الديمقراطية)

المحتويات / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

84-64037/A

المحتويات (تابع)

القسى كلمة كل من : (تابع)

السيد راميرز اوكامبو (كولومبيا)
السيد بودستروم (السويد)
السيد ايليمان - جينسن (الدانمرك)
السيد خاطرى (نيبال)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٤البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامةخطاب السيد دافيد لانغ ، رئيس وزراء ، ووزير خارجية نيوزيلندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب لرئيس وزراء ، ووزير خارجية نيوزيلندا .

اصطحب السيد دافيد لانغ ، رئيس وزراء ، ووزير خارجية نيوزيلندا الى منصة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب

بمعالي الاوترايل دافيد لانغ رئيس وزراء ، ووزير خارجية نيوزيلندا ، وأن أدعوه لمخاطبة

الجمعية العامة .

السيد لانغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنيكم سيدي

الرئيس على انتخابكم . وان تلوح مشاكل افريقيا بهذا الحجم الكبير ، من السليم أن يتولى

افريقي رئاسة هذه الجمعية . اننا على ثقة من أن رئاستكم سوف تساعد على جعل هذه

الدورة دورة مثمرة . ولن تألوا نيوزيلندا جهدا لمساعدتكم .

اننا نرحب بأحدث عضو في الأمم المتحدة ، برونو دار السلام ، وهولند من

الجزء من العالم الذي نثق فيه ، تهبطنا به روابط وثيقة . ونعتقد نيوزيلندا منذ زمن طويل

أن العضوية في هذه المنظمة ينبغي أن تكون عالمية . واننا نرحب بكل خطوة في هذا

الاتجاه ، ونرجو ألا يتعرض هذا العالمية للخطر بأي حال .

انني لن أكون قد عبرت تعبيرا كافيا عن وجهات نظر معظم شعب نيوزيلندا ، اذا

لم أقم في ستهل أول خطاب أوجهه الى هذه الجمعية بالتكلم عن قضية أصبحت تحتل مكان

الصدارة في المناقشة العامة الجارية في بلدي . ان شعب نيوزيلندا كله ، بجميع قطاعات المجتمع ، يشعر بقلق بالغ ازاء الأسلحة النووية والتنافس المستمر والفتاك من انتاجها وتحسينها ووزعها .

ان نيوزيلندا بلد صغيرنا ، وربما بعيد قليلا عن معترك الشؤون العالمية . ومن حسن حظنا أن نعيش في منطقة يسودها الهدوء في عالم مضطرب تسوده الفقرة العميقة . ان نيوزيلندا مثل كثير من أعضاء المجتمع الدولي ، تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة كما تواجه بعض المشاكل الاجتماعية . ولكننا على الأقل قادرين على السيطرة على تلك المشاكل دون أن يتشتت انتباهنا بمشاعر القلق ازاء الأمن ، المعروفة جيدا لكثير من أعضاء هذه المنظمة . اننا لسنا دولة تخضع للاحتلال ؛ ولسنا عملاء لأحد . ولنا علاقات متوازنة مع جميع جيراننا ؛ ونيوزيلندا في سنة ١٩٨٤ ليست محط أنظار أي بلد آخر . اننا نعتمد على عضويتنا في الحلف الغربي لحماية أنفسنا على المدى الأطول . وقد تم الاعراب عن هذه العضوية رسميا في معاهدة أمن مع الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ، ولا تزال هذه المعاهدة منذ ٣٣ عاما تشكل سمة أساسية في السياسات الخارجية والدفاعية المتبعة من جانب حكومات نيوزيلندا المتعاقبة ، بما في ذلك حكومتنا .

ازاء هذه الخلفية ، لماذا يشعر شعب نيوزيلندا شعورا متزايدا بالقلق بسبب سباق يتركز في عاصمتين تبعدان عنه مسافة نصف العالم ؟ ان شعب نيوزيلندا يعتقد بشعور من الزهول يقل عن شعور الآخرين انه شعب عظمي ومنطقي . انه يشعر بالانزعاج لا استمرار تلك هي الترسانات النووية لانه يعتقد ان هذا العمل ليس له معنى . كيف يكون هناك معنى لاستمرار زيادة وتحسين القدرة الموجودة على جعل العالم يزداد خطاما على خطام ؟ يشعر شعب نيوزيلندا باحباط عميق لعدم قدرة الدول التي تمتلك الأسلحة النووية صفة خاصة الدولتين العظميين الرئيسيتين ، على الموافقة على تدابير عملية لوقف عملية بناء أسلحة نووية أكثر وأفضل ، ولعكس اتجاه هذه العملية . واذ ما أمكن للناس العاديين في كل مكان ان يروا أن هذا السباق غير منطقي ، فانهم يتسألون لماذا لا ترى

الدولتان العظيمتان الرئيسيتان ذلك أيضا ، وإذا كانت هاتان الدولتان تريان ذلك فلماذا لا تفعلان شيئا بشأنه ؟

لقد أضيف مؤخرا بعد آخر الى هذه الشواغل . يعرف شعبنا منذ زمن بعيد مثل شعوب أخرى في العالم ، ان إمكانية اندلاع حرب نووية أمر مرعب ومخيف . ويعرف منذ سنوات عديدة انه اذا ما تراشقت البلدان التي لديها أسلحة نووية بهذه الأسلحة فان هذه البلدان وشعوبها سوف تدمر . ويعرف كذلك أن ثمة بلدان أخرى بما في ذلك نيوزيلندا سوف تعاني الكثير . ولكن شعب نيوزيلندا لم يفترض سابقا ان النتائج المادية المباشرة بالنسبة له يمكن أن تكون ساحقة . ولئن كانت المشاعر الانسانية المشتركة والاهتمام بخير الغير تلبي طينا القلق ازا نشوب حرب نووية فقد يكون في وسعنا ان نكون أقل شعورا بالقلق .

لقد قيل لشعب نيوزيلندا في غضون العام الماضي ان هذا الخيط الواهي لبيت الطمأنينة لم يعد متاحا . ويقول لنا العلماء المشهورون من الشرق والغرب ان العواقب العالمية والمناخية والبيولوجية الطويلة المدى التي ستترتب على نشوب الحرب النووية ستكون أكثر شدة مما كان يعتقد من قبل . والأكثر من ذلك ان هذا هو الوضع حتى اذا ما استخدم جزء صغير من الترسانات النووية القائمة او اذا لم تستخدم الأسلحة الا ضد ما نطلق عليه القوى المضادة أو الأهداف العسكرية . ويقول لنا العلماء أيضا ان الحرب النووية في الشمال قد تخلق ثمة نوويا في الجنوب كذلك . لقد ذهبوا أبعد من ذلك فقالوا لنا ان هناك احتمال الابدان الذاتية للجنس البشري . ويقال لنا ان هذا قد يحدث نتيجة عمل عددي رغم أنه غير منطقي ، أو عن خطأ أو سوء حساب أو عن طريق الصدفة . ان هذا الوضع مخيف لشعب نيوزيلندا . ان القيام بالتحسينات أو التعديلات للتهديدات التي يطلع العلماء بها علينا بشأن نتائج الحرب النووية قد يتم نتيجة لعمل آخر ولكن هذه التحسينات أو التعديلات لن تتعلق إلا بالمدى الحقيقي للمأساة الكاملة . ان ما أوضحه العلماء لنا جميعا ، أكثر من أي وقت مضى ، هو أن الأسلحة النووية التي ربما تكون قد ساعدت في المحافظة على سلم متقلقل بين البلدين الكبيرين لا أكثر من

ثلاثة عقود قد أصبحت خطرا يهدد أمن البلدان ومقاومة شعوبها في كل مكان من العالم .
ان الحالة التي نواجهها لا تشابه أية حالة أخرى كان على المجتمع الدولي أن يواجهها
من قبل . انها حالة من البغيض لاى مرة أن يفكر فيها ، ورغم ذلك لا يمكن لاى بلد
أو انسان أن يتفادى التفكير فيها . ولن نهرب من هذه الحالة اذا ما طبقت الصفات
التقليدية لسياسات الدول العظمى .

وما لم يوضحه العلماء بطبيعة الحال ، ان الحرب النووية سوف تندلع أو أنها الآن أكثر احتمالا من أى وقت مضى . ولكن السؤال عن مدى اقترابنا من الوقوع في الهاوية لا يأخذ في الاعتبار النقطة الجوهرية . ان الحقيقة هي أن الحرب النووية ممكنة ، سواء كانت في بحر نصف سنة أو ١٠٠ عام أو كما نأمل جميعا ، لن تحدث على الإطلاق .

ولمست هناك دولة حائزة للأسلحة النووية تستطيع أن تقول لنا ان هذه الحرب لن تقع ، وانها لن تستخدم ما هو متاح لها من قوة . ونتائج استخدام الأسلحة النووية سوف تكون خطيرة الى حد أنها تحتم على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل كل ما في وسعها من أجل تفادي استخدامها . وسوف تظل هذه هي الحال حتى وان اتضح فيما بعد أن عواقب الحرب النووية لا تبلغ الا نصف أو ربع المساوي التي تنبأ بها العلماء .

ولا تجد حكومتى أى تشجيع في الرد الأخير الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذه الحالة . ان تحسين ووزع الأسلحة النووية لا يزالان مستمرين . وهناك مؤشرات مزعجة بأن التنافس العسكرى بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد ينتقل ، في السنوات المقبلة ، الى البيئة الجديدة في الفضاء الخارجى . وان المفاوضات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة متوقفة أو انها على وشك الانهيار في بعض الحالات ، وانني أطلب من الاتحاد السوفياتي ان يرد ايجابيا على الدعوة الموجهة من الولايات المتحدة لاستئناف المعادثات الثنائية الرئيسية للحد من الأسلحة من أجل اجراء الحوار مرة أخرى .

وتأمل حكومتى أن تلقي الدولتان العظميان الرئيسيتان نظرة شاملة على التطورات التي تقع في سباق التسلح النووى . من الواضح انه في مصلحتهما وفي مصلحة كل مننا أن تبذل محاولات جديدة أكثر تصميمًا للتوصل الى اتفاقات تمكنهما من تغيير هذا الاتجاه . وليس بيننا من يقلل من قيمة التعقيدات الموجودة في التوصل الى اتفاقات تسمح باجراء خفض متبادل ومتوازن ويمكن التحقق منه - خفض كبير جدا - في المستويات الحالية للأسلحة النووية . اننا ندرك انه لن يكون من السهل ان نقوم على نحو موثوق بالا انتقال الى عالم أكثر أمنا ، كمرحلة على طريق ازالة الأسلحة النووية ، وحيث يكون استحداث الأسلحة ، اذا حدث هذا ،

ليس من النوع الذى يسبب عدم الاستقرار . سوف تتطلب هذه العملية المخاطرة . ولكن من الأمور الأشد خطورة ألا نفعل شيئاً وأن نسمح للمنافسات الاجبارية بالاستمرار الى ما لا نهاية . وعلاوة على ذلك ، اننا نطلب من الاتحاد السوفياتي ان يمعن النظر في أن العديد من البلدان ، التي تعتبر نيوزيلندا من بينها ، تواجه أعظم الصعوبات في تفهم تردده في المشاركة في المفاوضات الثنائية للحد من الأسلحة مع الولايات المتحدة . وان الأحداث التي وقعت فيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ تعطي للاتحاد السوفياتي كل حق في أن يكون مهتما بالحفاظ على السلم . وسوف يدعم تلك القضية بالعودة الى طاولة التفاوض والنظر في السبل والوسائل لبدء عملية الخفض من التصعيد .

ويجب أن تدرك بلاد مثل بلدي أن المساهمة التي يمكن أن تقدمها للمساعدة في هذه العملية انما هي مساهمة محدودة . ولكننا ملتزمون بالاستمرار في المحاولة . هناك أمور عديدة نريد أن نؤكد عليها . وان أعظمها إلحاحاً ضرورة التخفيضات المكثفة في الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهناك أمور أخرى أيضاً . لقد طالبت نيوزيلندا منذ سنوات عديدة بالتوصل الى معاهدة للحظر الشامل على التجارب .

وينبغي أن يكون مفهوماً أن تأييدنا لذلك التدبير لا ينبع فقط من ان دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل ، رغم النداءات المتكررة من كل بلدان المنطقة ، تجربة أسلحتها في جنوب المحيط الهادى . اننا نعتبر ان الحظر على اجراء التجارب على الأسلحة النووية من جانب أى بلد في أية بيئة خطوة هامة أولى في وقف سباق التسلح وعكسه بعد ذلك . وقد أصبحنا بخيبة أمل ازاء عدم احراز تقدم في تحقيق هذا الحظر . وسوف يشارك وفدى مرة أخرى في هذه الجمعية في تقديم مشروع قرار يسعى الى تشجيع ذلك العمل والا سراعه .

وسوف يكون الحظر الشامل على التجارب أيضاً ذا أهمية قصوى في منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية . ويجب أن يبذل كل جهد ممكن لوقف هذا الانتشار . وترغب حكومتى في أن تقوم بدور نشيط في المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السنة المقبلة . فنحن نعتبر تلك المعاهدة أساسية للأمن العالمي .

هناك بالطبع طرق أخرى للحرب الحديثة ليست أقل ضررا من الأسلحة النووية .
 ان الأسلحة البيولوجية يتم حظرها بالفعل . وان الحاجة الملحة الى التوصل الى اتفاق
 شامل يحظر صنع واستخدام كل أنواع الأسلحة الكيميائية ، هي مجال آخر لا هتمام نيوزيلندا .
 وفي السنة الماضية لاح في الأفق بعض التقدم في ذلك الاتجاه . ونحت مؤتمر نزع السلاح
 على أن يقوم بمواجهه في هذا المجال .

اذا أراد المجتمع الدولي أن يسلك طريقا للخروج من الطريق المسدود فيما
 يتعلق بالأسلحة النووية فان هذا يمكن أن يتحقق عن طريق التدابير العالمية التي تلعب
 فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية دورا رئيسيا . وتعتبر حكومتني معاهدة ثلاثيولكو
 خطوة اقليمية هامة الى الامام . ونحن ملتزمون بالكامل أيضا بمعاهدة انتاركتيكا ، وسوف
 ندافع عنها بكل قوة ، وهي المعاهدة التي نزع سلاح قارة بأكملها تقع الى جنوب نيوزيلندا
 وحظرت وضع أو تجربة الأسلحة النووية ، وقد ضمنت بفعالية استقرار تلك المنطقة لمدة تزيد
 عن ٢٠ سنة .

في الماضي القريب جدا اتخذت مبادرة في منطقتنا . فبنا على اقتراح من استراليا
 وتأييد كامل من حكومتني ، أعلن رؤساء حكومات ١١ بلدا يشكلون محفل جنوب المحيط
 الهادى في ٢٨ آب / أغسطس من هذه السنة ، في اجتماع عقد في تو فالو ، عن رغبتهم في
 اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى في أقرب فرصة . وأعلن
 رؤساء الحكومات الهادى التي سوف تطبق لا قامة تلك المنطقة . وتم الاتفاق طس عدم
 استخدام أو تجربة لوضع أجهزة نووية في جنوب المحيط الهادى ، وألا يطور أى بلد يقع
 في جنوب المحيط الهادى أو ينتج أو يتلقى من الآخرين أى جهاز للتفجير النووى أو يجربه ،
 وان تتم الأنشطة النووية في جنوب المحيط الهادى وفقا للمبادئ والمعاهدات الدولية
 المنطبقة ، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . واعترف الاجتماع بضرورة أن
 تحترم منطقة جنوب المحيط الهادى اللانوية مبادئ حرية الملاحة والتحليق . وتم قبول

بلدان جنوب المحيط الهادى* تحتفظ بحقوقها السيادية في اتخاذ قراراتها التي تتمشى مع أهداف المنطقة ، والتي تتعلق بترتيبات أمنها والمسائل الأخرى مثل وصول البواخر والطائرات التابعة لبلدان أخرى الى موانئها ومطاراتها . وتم الاتفاق على أنه سوف يعد خلال السنة القادمة مشروع المعاهدة لانشاء المنطقة .

أعتقد ان هذه المبادرة تمثل تقدما كبيرا بالنسبة الى المنطقة . وهي وان كانت — كما نعلم — لن تجنبنا آثار الحرب النووية فانها عندما توضع موضع التنفيذ ستمتد بصورة ملحوظة من التدابير الحالية على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء ، الرامية الى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية . كما أعتقد انها ستكون أيضا بمثابة اشارة واضحة تبين ان بلدان جنوب المحيط الهادى* لا تود أن تصبح منطقتها حلقة تنافس تتضمن الأسلحة النووية .

ان نيوزيلندا تأمل في أن تتمكن من أن تبلغ هذه الجمعية في العام القادم ، بل ان تقوم قبل ذلك بإبلاغ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ، بأنه قد تم احراز تقدم لا بأس به في مجال اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادى* . ومن الطبيعي ان تتوقع نيوزيلندا وغيرها من البلدان في منطقتنا انه بعد أن يتم العمل اللازم في المنطقة ستتعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية معنا ، لتكفل ان تصبح هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية حقيقة واقعة .

ان الاجتماع الأخير الذى عقده محفل جنوب المحيط الهادى* ركز انتباهه أيضا على تطور الحالة في كالدونيا الجديدة .

ان المسألة لا تتعلق حقا بالاتجاه الذى يسلكه ذلك الاقليم بل هي بالأحرى كيفية التوصل الى ذلك والسرعة التي سيتم تحقيقه بها . ان الحكومة الفرنسية تلتزم — على ما أعتقد — التزاما واضحا لا يحيد بتقرير المصير لأهالي كالدونيا الجديدة . وهناك خليط خاص من المصالح والمشاكل التي يتعين على الشعب المعني بالدرجة الأولى — أى جميع المجموعات العرقية التي تهتم اهتماما مشروعا بمستقبل كالدونيا الجديدة — ان يحسمها بعناية فائقة .

لقد وافق جميع أعضاء المحفل على ان التغييرات التي ستتم في كالدونيا الجديدة — وهي ستتم حتما — يجب أن تتم بسرعة وعلى نحو سلمي . أى بعبارة أخرى ، دون استخدام العنف ودون التدخل الخارجي . وعلى جميع الأطراف المعنية ان تمارس الاعتدال . ويجب أن تعمل سويا لتحقيق المستقبل السياسي الذى يفي بمطالب المجتمع الديمقراطي الحقيقي المتعدد الأعراق الذى يسوده الوثام في كالدونيا الجديدة .

لقد تم احراز قدر كبير من التقدم . الا انه لا يزال هناك الكثير الذي يجب أن يتم . وقد اعترف بذلك في المحفل ، حيث اتفقتنا على ضرورة دفع عطية انها الاستعمار الى الأمام ، وذلك ببيان عام تصدره فرنسا بشأن التزامها باستقلال كالدونيا الجديدة . لقد أعربنا أيضا في ذاك المحفل عن رأينا القائل بتقديم موعد الاستفتاء الشعبي المقرر عقده في عام ١٩٨٩ ؛ لأننا نرى ان ذلك التاريخ بعيد للغاية . وقد اقترحنا القيام ببعض التكييف للاعداد للاستقلال النهائي للبلد لضمان الاسهام التام الفعال لشعب الكانك في الحياة التعليمية والمهنية والادارية للبلد .

لقد طلبنا أيضا في ذاك المحفل من جبهة الاستقلال أن تلعب دورها في التطوير السلمي المبكر لكالدونيا الجديدة صوب الاستقلال ، وذلك بادراك ضرورة أن تظهر صيغة الاستقلال تماما الطابع المتعدد الأعراق لكالدونيا الجديدة .

ان ما أكدنا عليه قبل كل شيء كان الدور الحيوي للحوار ، وضرورة أن يستمر المشاركون فيه في التحدث بعضهم الى بعض . وكانت هذه هي الرسالة التي سعى محفل توفالو لتبليغها لفرنسا ولجبهة الاستقلال . ويحدوني الأمل في أن تنفذ على وجه السرعة ، المبادرة التي اتخذها المحفل ، وأن تتمكن مجموعة من وزراء بلدان المحفل ، بما فيها نيوزيلندا ، من أن تتحدث الى قادة جبهة الاستقلال والى الحكومة الفرنسية ، لتحيط كلا منهم علما باهتمام البلدان الواقعة في هذا الجزء من العالم بأن تتحرك كالدونيا الجديدة نحو الاستقلال عن طريق الحوار والمداولات بالنزاع والمجابهة . فنحن في جنوب المحيط الهادى نجد دائما حلا للمشاكل بالحوار والنقاش وتوافق الآراء . ونحن نود أن نرى كالدونيا الجديدة وهي تتقدم على وجه السرعة - بالحوار والنقاش - مكانها الصحيح بين أمم جنوب المحيط الهادى .

اننا وشركاؤنا في جنوب المحيط الهادى لا نود أن نرى عوامل خارجية مؤثرة غير مرغوب فيها تقم على مسار الأحداث في كالدونيا الجديدة ، كما لا نود أن نرى تحقيق الانتقال صوب الاستقلال تشبه شائبة متمثلة في انه تم دون أن يكون متشبا مع رغبات جميع سكان كالدونيا الجديدة الذين اتخذوا من ذلك البلد موطننا دائما لهم . لقد كان

الجزء الذي تعيش فيه من العالم سعيد الحظ حيث كان بمنأى عن الصراع والعنف اللذين غالبا ما يصاحبان انهاء الاستعمار في أمكنة أخرى . ولا نود لهذا السجل الناصع أن تشوبه شائبة . وانني لمقتنع بأن ذلك لن يكون .

إذا ما كان من المهم لجميع الذين يعيشون في جنوب المحيط الهادى أن تظل منطقنا خالية من الصراع ، فاننا نهتم بنفس القدر بالا تصبح المنطقة الواقعة خلفنا ، انتاركتيكا ، منطقة للتنافس والخلاف الدوليين . لقد لاحظت بالفعل ان معاهدة انتاركتيكا قد جردت انتاركتيكا من طابعها العسكرى . لكن الاهم من ذلك هو ان المعاهدة توفر الضمان الوحيد الممكن بأن تظل هذه المنطقة خالية من الصراع والتنافس الدوليين . ان الدراسة التي قدمها الأمين العام بشأن انتاركتيكا لابد أن تساعد البلدان الاكثر بعدا عن المنطقة على أن تتفهم الاسهام الذي أسهمت ، ولا تزال تسهم ، به المعاهدة في تحقيق أغراض الامم المتحدة ، ويحدوني الأمل في أن يقنعها هذا بضرورة الحفاظ على نظام المعاهدة المفتوحة لجميع أعضاء الامم المتحدة وتعزيزه .

لقد أشرت منذ برهة وجيزة الى ان هناك التزاما لا يحيد بحق تقرير المصير لشعب كاليدونيا الجديدة . وأود أن أتمكن من أن أقول نفس الشيء بالنسبة للحالة السائدة في الجنوب افريقي ، حيث لا تزال جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع . ولم تجد الامم المتحدة امامها من خيار سوى ان تضطلع بنفسها بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم . وهي تضمن لشعب هذا الاقليم ان يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير . لكن اصرار جنوب افريقيا على عدم قبول أية تسوية سوى بشروطها هي ، والقوة العسكرية التي تقوي من العدوان والتعننت اللذين تظهرهما جنوب افريقيا صوب جيرانها الآخرين قد قوضا هذا الوعد .

أود أيضا أن يمكن القول بأن الاتفاقات التي أبرمتها جنوب افريقيا مؤخرا مع الدول المجاورة انما تسجل عصرا جديدا في المنطقة . لكنها ما يؤسف له ، لا تبدوانها اتفاقات أبرمت برغبة صادقة من أجل التغلب على الصعوبات وتطوير مشاركات عاتلة أوثق ، أو اتفاقات يسعى الطرفان فيها على قدم المساواة لتحقيق السلم والعدالة .

كما لا يمكن القول بأن حكومة جنوب افريقيا قد كفلت العدالة لشعب جنوب افريقيا في ترتيباتها الدستورية الجديدة . فليس هناك أدنى مؤشر يوضح انها على استعداد لأن تتقاسم السلطة السياسية مع الغالبية السوداء . كما لا توجد أيضا أية دلالة على انها ترغب في انها نظام الفصل العنصرى . فجوهر ذلك النظام لا يزال على ما هو عليه دون تغيير . وفي الانتخابات الأخيرة المنفصلة رفضت بازدياد المجموعتان الهندية والبلونسية محاولة جنوب افريقيا الرامية الى أن تجعل منهما حليفا لها ، ويقامهما بذلك ، أكدت رفضهما لنظام الفصل العنصرى .

ان نيوزيلندا ، بالمثل ، ترفض الفصل العنصرى وكل ما يتعلق به . ونحن ملتزمون في بلدنا ببناء مجتمع متعدد الأعراق قائم على الحرية والعدالة والاتساق . لقد علم شعب جنوب افريقيا بالفعل ان حكومة بلادى لن تتفاوض مع نظام يرفض تلك القيم . ان حكومة بلادى تعتقد ان هناك سببا يدعو اليوم اكثر من أى وقت مضى ، الى ان تتصدر القضية الأساسية للحرب والسلام جدول أعمال الامم المتحدة ، كما نرى الحاجة الملحة للتحرك بسرعة واصرار لتناول المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم .

وفبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد ايماني وايمان بلدي بهذه المنظمة . وفي هذه الأيام ، يشكك كثير من الناس في مدى جدوى الامم المتحدة بالنسبة لبلدانهم ان لم يكن بالنسبة للعالم بأسره . انني لست من بينهم . أعتقد ان ميثاق الامم المتحدة هو أساس نظام العلاقات الدولية الذي عشنا في ظله قرابة ٤٠ عاما . وأعتقد أن مهمة الامم المتحدة الرئيسية ، بموجب الميثاق ، هي عدم التشجيع على استخدام دولة للقوة ضد أخرى . وأعتقد أيضا ان هذه المنظمة لا تزال تلعب دورا في انقاذنا من كارثة نشوب حرب عالمية ثالثة . انني أنتمي الى جيل في بلادى لم يشهد قط فظائع حرب من حيث مقدار الرعب الذي تحدثه الحرب ، وما فتئت طويلة حياتي أنظر الى الامم المتحدة بوصفها رمزا للترتيبات المتعددة الأطراف التي تعود بالنفع على الجنس البشرى لأنها تواجدت مع درجة من السلم نتوق اليه جميعا . وأعتقد أن الامم المتحدة قد أسهمت مساهمة هامة في السيطرة على سباق التسلح النووي وفي تحريرنا من فزع الحرب النووية . وانني أعتقد أن بوسع جميع أهالي نيوزيلندا وجميع أطفالنا ان يكونوا أكثر طمأنينة وسكينة بفضل ما تم القيام به من عمل داخل الامم المتحدة وأعتقد ان ذلك يصدق على شعوب الأرض قاطبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود باسم الجمعية العامة ، أن أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا ووزير خارجيتها على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .

اصطحب السيد ريفيد لانغ ، رئيس وزراء نيوزيلندا ووزير خارجيتها من المنصة .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، انه لمن دواعي سروري الخاص أن أهنئكم وبلدكم ، زامبيا ، على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . لقد علمت عن كتب مع كنديين منذ بداية سنوات عملكم الطويلة التي كرستموها للامم المتحدة . واننا أيضا نقدر الروابط العديدة التي تربط بين زامبيا وكندا ، ومن أبرز هذه الروابط عضويتنا المشتركة في الكومنولث . وقد كانت زيارتي لزامبيا في عام ١٩٧٩ لحضور مؤتمر رؤساء دول الكومنولث تجربة ثرية بالنسبة لي .

وأود أيضا ان ارحب بهروني دار السلام ، وهي عضو آخر زميل في الكومنولث ، بوصفها العضو ال ١٥٩ في الامم المتحدة .

ومنذ ثمانية أيام تسلمت حكومة المحافظين التقدمية في كندا مهام عظمها . ووجدت حكومتنا الجديدة ان من الملائم ان يكون اول بيان لها عن السياسة الخارجية تدلي به خارج كندا هنا في الامم المتحدة . اننا نواجه مشاكل ملحة في الداخل ، شأننا في ذلك شأن جميع البلدان ، واننا عازمون على التصدي لها . بيد ان الواقع الأساسي لكندا هو اننا منفتحون على العالم ؛ فاقصادنا يستجيب الى الاقتصاد الدولي ؛ والسكان لدينا يأتون من جميع القارات والامم ؛ وان اسم عاصمتنا ، اوتاوا ، مستمد من الفونكوين وهي كلمة هندية تعني " مكان اللقاء " ، وتاريخنا هو تاريخ مجتمع يمكن فيه لثقافات مختلفة ومصالح متضاربة ان تلتقي . ومنذ ان اصبحت دولة ذات سيادة حاولت حكوماتنا وشعبنا تسخير مواهبنا لخدمة العالم . وسوف نستمر في العمل بهذه الروح .

لقد بذلت كندا الجهود لتأسيس الامم المتحدة وقد رأت الحكومات الكندية المتعاقبة ، التي تشكلت من مختلف الأحزاب السياسية ، على مساعدة هذه المنظمة على الصمود أمام أكثر التحديات صعوبة . وقد أتيت الى هذا المنبر اقتداءً بتقليد هوارد غريمن من كندا ، الذي ناضل من أجل تحقيق معاهدة للحظر الجزئي للتجارب ، بوصف ذلك خطوة أولى نحو التوصل الى حظر تجارب شامل ؛ اقتداءً بتقليد المرحوم ليستر بيرسون ، الذي استلهم مفهوم حفظ السلم ؛ واقتداءً بتقليد بول مارتين ، الذي ساعد على انهاء العقبة الكلود التي حالت دون قبول أعضاء جدد في الامم المتحدة في السنوات الاولى من تأسيسها . ويفخر الكنديون بأن أسهموا في حل مشاكل كهذه .

وفي العقود الأربعة تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية تموّل المجتمع الدولي على كندا بوصفها عنصرا يبعث على الاعتدال في عالم يعج بالمتطرفين . وان حكومتنا الجديدة تقف في التيار العام لهذا التقليد الكندي وتعتزم تعزيزه باستمرار وواقعية .

ونود أن نضمن أننا نستخدم نفوذنا ونحدد مصالحنا بطرق تظهر التحديات المعاصرة التي تواجه كندا والعالم أجمع . وكما يتمتع على أية حكومة جديدة ، سوف نقوم باستعراض كامل وعام للسياسة الخارجية الكندية التي ترمي الى التجديد الخلاق لدور كندا المعتدل والبناء في العالم . وسيتم تشجيع المواطنين الكنديين وأصدقاء كندا على ان

يقترحوا كيف يمكن أن يتم على أحسن وجه تطبيق التقليد الكندي الدولي للتخفيف من الضغوط المتزايدة وما يعزز ترابط العالم الحديث بما في ذلك البلدان التي تنتمي الى العصر النووي . وان حقائق سباق التسلح النووي المفزعة معروفة جيدا : ذلك ان الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ما فتئتا تطوران انواعا جديدة من الاسلحة النووية ، وشعة بلدان متزايدة ما انفكت تظهر قدرات نووية ، وان الخطر يتزايد في قيام مجموعات ارهابية بحيازة وسائل نووية . فالأطباء والعلماء يحذرون من أن العالم لن يكون مكانا صالحا للعيش فيه ، حتى بالنسبة للناجين ، بعد نشوب صراع نووي كبير . ولكن الانماط التي سيؤول اليها حال العالم ستكون أشد خطرا من الاسلحة نفسها . وان المفاوضات المتعلقة بالحد من الاسلحة النووية بين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ما برحت تراوح مكانها . وهذا الجمود يتيح للدول النووية الأخرى أن تدعي انها مقصرة في سباق التسلح ، وقد يشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الادعاء بأن لها الحق هي الأخرى في حيازة الأسلحة النووية .

وانا ما استمرت تلك الانماط وانا ما ظل الطريق نحو التحديد الفعال للأسلحة النووية سدودا ، فان العالم سيزداد خطورة الى أبعد الحدود .

ومن ثم فإننا نرحب بالاجتماع الذى سوف يجرى في واشنطن في آخر هذا الأسبوع بين الرئيس ريغان وغروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي . واننا نحبي استعداد الولايات المتحدة ، الذى أعرب عنه بلباقة بالأوس الرئيس ريغان ، للدخول في مشاورات سياسية على أساس متكرر ومنتظم ، ونأمل أن يستجيب الاتحاد السوفياتي ايجابيا الى هذه الفرصة للاجتماع والتحدث .

وان نفوذ كندا في هذه المسائل محدود ولكنه فعلي . اننا لا نشكل حجر زاوية كسلطة معنوية أو خبرة تقنية ، ولكننا نتمتع بالشهرة بوصفنا شعبا يهتم اهتماما جديا بالسلم وله مهارة فيما يتعلق بالوساطة . ان هذه الخصال هامة للغاية لعكس تلك الاتجاهات الوخيمة التي تهدد بفصم عرى الرقابة على الأسلحة . ان المشكلة الأساسية اليوم ليست أخلاقية او تقنية - فان أيما من الدولتين العظيمتين الرئيسيتين لا توجد حدوث محرققة ؛ وان العبقرية الانسانية التي يمكن أن تبتكر الأسلحة يمكنها أن تتوصل الى الرقابة . ان المشكلة مشكلة سياسية ، وهذه الجمعية أحد المحافل التي يجب أن نعمل فيها سويا لنبعد العالم عن الخراب النووي .

والبعض يائس من امكانية عمل شيء بناء في حالة التوتر الدولي الحالية ، وهم يشيرون الى الافتقار الحالي الى التقدم في كل نواحي الرقابة على الأسلحة تقريبا . ووجهة نظر كندا أن هناك ما يجب عمله ولذا فمن الممكن أن نقوم بعمله .

ان القرارات الرئيسية تقع على عاتق الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ولكن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا . ان الجهود المتعددة الأطراف التي قادتها وشجعته البلدان المتوسطة والصغيرة الحجم يمكن أن تساعد على تحسين الجووان تضع أفكارا محددة وعملية على جدول الأعمال .

وكندا من جانبها مصممة على مواصلة لعب دور قيادي في السعي الى السلم ونزع السلاح . ونعتقد أن البناء النووي يهدد حياة كل كندي ، ويهدد وجود المجتمع الانساني ، ان البلدان مثل بلدنا يجب أن تستخدم نفوذها من أجل عكس سار البناء وخفض خطر الدمار . وهذا سيشكل الأولوية السائدة والدائمة والمتسقة في سياسة كندا الخارجية .

ان بلادى ليست محايدة في السباق بين المجتمعات المفتوحة والمغلقة . اننا ندافع عن قيم الديمقراطية وحرية الفرد ونؤكد بكل فعالية عليها . ونعتقد أنه من الأساسي أن نحقق أهداف السلم والحرية في وقت واحد .

وسوف نسعى عن طريق خطوات واقعية وطموسة الى احراز تقدم صوب ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وسنشجع الدولتين العظميين الرئيسيتين والمناقشة المتعمدة الأطراف بشأن جميع أسلحة الفضاء الخارجي . وسنقوم بدراسات أخرى عن كيفية التحقق من حظر أسلحة الفضاء . وسنعمل على انجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في العام القادم لمنع الانتشار الأتقي للأسلحة النووية . وسنتقدم بما لدينا من خبرة تقنية في تدابير التحقق لتكفل الثقة المتبادلة والأمن في المناطق التي يمكن التوصل فيها الى اتفاقات للرقابة على الأسلحة . وسنشجع الاتفاق على أساس خفض المتبادل والمتوازن للقوات التقليدية في أوروبا ، ومن ثم تخفيض خطط التصعيد الى الحرب النووية . وسنواصل الضغط من أجل ابرام اتفاقية قابلة للتحقق تحظر استحداث وانتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية . وستواصل كندا تأييدها المالي لحملة نزع السلاح العالمية . ونتوقع بالاضافة الى ذلك أن يسهم المعهد الكندي الجديد للسلم والأمن الدوليين بنصيبه في الدراسات وفي تقديم المشورة الخاصة بالمفترحات المحددة للرقابة على الأسلحة والتدابير الخاصة بتخفيض التوتر الدولي .

(تلكم بالفرنسية)

لحدائة عهدنا بالسلطة فانني أتكلم اليوم بعبارات عامة ولن يكون الأمر كذلك بالنسبة لي في المناسبات القادمة . ولقد ذكر رئيس الوزراء الرايت اونرايل بريان مولرونسي ان حكومتنا الجديدة "ستعبد دوا أكثر نشاطا في الأمم المتحدة ووكالاتها" .

ان حكومتنا ملتزمة دون تحفظ بالامم المتحدة . اننا نقدر علاقاتنا الشائسة مع البلدان الأخرى ، ودورنا في روابط البلدان مثل الكومنويلث والدول الناطقة بالفرنسية . هذه الروابط هامة ولكنها ليست كافية وسواء كنا من الدول المتوسطة أو الصغرى فاننا جميعا في حاجة الى مؤسسات عالمية فعالة لتصبح أصواتنا مسموعة للعالم ، وحتى نستطيع مواجهة المشاكل الضخمة السياسية والاقتصادية في قرننا هذا . ان دينامية منظومة

الامم المتحدة أمر أساسي لبلدان مثل كندا وكذلك الحال بالنسبة للدولتين العظيمتين الرئيسيتين . ونظراً لأن شمة مجتمعات تتخذ مسلكاً فاحصاً فينبغي أن تعزز المؤسسات العالمية التي يمكن أن تجمعنا سوياً . ان الأمين العام السيد بيريز دي كويلار قد حاول في تقاريره السنوية الثلاثة المتعاقبة أن يحملنا على أن نواجه مسؤولياتنا بوصفنا دولا أعضاء . ولقد تساءل في تقريره الأخير :

"لماذا حدث تراجع عن النهج الدولي والنهج المتعدد الأطراف في وقت أصبحت فيه التطورات الفعلية سواء بالنسبة الى السلم العالمي أو الاقتصاد العالمي تتطلب على ما يبدو وتعزيز هذين النهجين " (A/39/1 ، ص ٣) .
نمتى سنبدأ الاجابة على أسئلته المعلقة ؟ اننا نأمل ألا نحتاج الى وقوع كارثة كبيرة لخراجنا من قصورنا الذاتي .

ان عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للامم المتحدة فرصة مناسبة لأن تدرس كل دولة عضو التزامها بميثاق الامم المتحدة . ان هذا الاحتفال يجب أن يتسم بتجديد التزامها من أجل المستقبل وليس بمجرد احتفالها بالماضي . لا يكفي أن نعيد التأكيد على احترامنا للميثاق ، ان الدول الأعضاء ينبغي أن تعمل بفعالية معاً من أجل تعزيز منظومة الامم المتحدة . ولقد أعرب الأمين العام عن أمله أن نقوم بتوجيه أكبر المفكرين في بلداننا الى القيام بهذه المهمة . فلنواجه هذا التحدي ولنقم بوضع الخطوط الارشادية لهذا العمل .

وهناك مؤتمر لم يسبق له مثيل يتألف من ٣٥ من الكنديين البارزين تسانده رابطة الامم المتحدة في كندا سوف يعقد في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر في اوتاوا لبدء استعراض طرق تعزيز الامم المتحدة . وهنري رئيس وزرائنا وحكومتنا الطلب من البرلمانين الكنديين ان يبحثوا هذه المسألة ويتقدموا بتوصيات رسمية .

كيف يمكن ان نترجم نتائج هذا العمل في كل من بلداننا الى عمل جماعي من أجل تعزيز منظومة الامم المتحدة بطرق عطية ؟

وينبغي أن ننظر في هذه الدورة ، كسألة ذات أولوية ، كيف نستطيع نحن "أصدقاء" الام المتحدة " أن نحدد التدابير العملية لتعزيز منظومة الام المتحدة ، وان نعطي الفاعلية لهذه التدابير .

(وواصل الكلمة بالانكليزية)

ان أي تحليل لما هو مطلوب لتعزيز منظومة الام المتحدة يجب أن يقوم على تقييم واقعي لما حدث من خطأ أو صواب .

وأول شيء حدث فيه الخطأ هو أن مجلس الام قد أصبح غير فعال على نحو متزايد . ونحن ندرك جميعا ان المجلس لا يعمل في فراغ . انه سيواصل كونه مرآة للتوترات العالمية . ولكن العلاقات المتدهورة بين اعضاء الدائمين ينبغي ألا يسمح لها بأن تشل المجلس . ويجب أن نحض المجلس لدرجة انه مهما كانت الأزمة وأيضا كانت حالة العلاقات بين اعضاءه فان ممثلهم سوف يواصلون الكلام .

ولقد عقد أعضاء المجلس في العام الماضي سلسلة من الاجتماعات الخاصة لمناقشة كيفية تحسين فعالية المجلس . ولكن هذه العملية بيدها انها فقدت قوتها . وحتى الأفكار التي بدا انها لا تثير الجدل على السطح قد أغفلت . على سبيل المثال ، لماذا لم يتفق أعضاء المجلس على عقد دورات سرية منتظمة بحضور الامين العام لاستعراض دور كل من المجلس والامين العام في تيسير حل النزاعات الراهنة أو الأولوية أو المحتملة ؟ ان الاحجام عن الكلام ليس عذرا . ان المجلس يجب أن يقوم ولو وراء الكواليس بدور الخط الساخن المتعدد الأطراف .

والخطأ التالي هو اننا لم نرتفع الى مستوى مسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة . ولقد توقعنا أن يقوم الامين العام بسد الفراغ دون أن نعطيهِ التأييد السياسي الكافي للقيام بالمهمة ، يجب أن نسمح للامين العام بهامش أكبر فيما يتعلق باتخاذ المبادرات وباستقلال أكبر في العمل .

لقد استطاع من جانبه أن يتخذ اجراءات فيما يتعلق ببعض مجالات أنشطة الامم المتحدة . وعلى سبيل المثال لقد بدأ بداية تبشر بالنجاح على طريق تحسين ادارة موارد الامم المتحدة المالية والبشرية المحدودة . وقد أفاد من فترة فرض القيود على الميزانية لبيدأ التخلص من الأنشطة ذات الأولوية الأقل . كذلك يمارس الأمين العام نفوذا ايجابيا فيما يتعلق بالكثير من المشاكل الدولية . بيد اننا ينبغي أن نقدم له المزيد من المـؤازرة السياسية . فوجب أن نسمح له بزيادة قدرته على تقصي الحقائق وعلى ممارسة مساعيـه الحميدة في الحالات الخاصة وأن نشجعه على ذلك .

والأمر الثالث الذي جانبه الصواب هو أنه يجري تبديد الكثير من الوقت الثمين والكثير من الموارد في منظومة الامم المتحدة على مسائل سياسية غير جوهرية . اننا جميعا نقبل كون مجلس الأمن والجمعية العامة محفلين سياسيين ولكن ينبغي لنا ، حتى فـسي هذين المحفلين ، تجنب تكرار المناقشات السياسية العقيمة وتعدد القرارات بشـأن نفس الموضوع وتجنب عقد مؤتمرات واجتماعات مطولة مكررة .

وينبغي كذلك أن نقاوم التسييس المفرط الذي يغزو على نحو متزايد الأجزاء التقنية من منظومة الامم المتحدة وهي الأجزاء غير المخولة وغير المعدة لتناول هذه المسائل . ومن السذاجة أن نتوقع عدم اثاره عدد معين من المسائل السياسية الساخنة . بيد أنه مما يبعث على الوهن أن تتسبب المسائل السياسية في احباط تبادل الأخذ والعطاء بين المجموعات لدى محاولة التوصل الى توافق في الآراء بشأن الأنشطة الأساسية التي تقوم بها منظمات الامم المتحدة . وعلى سبيل المثال اتخذت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" موقفا سيئا في الاعوام الاخيرة ويجب أن نكثف الجهود لاعادة التوازن الى اليونسكو .

ينبغي ألا نسمح للتحديات الموجهة ضد عالمية العضوية بأن تقوض ديمومة المنظمة . فاسرائيل على سبيل المثال يجب أن تحتفظ بحقها في عضوية منظمات الامم المتحدة . وجمهورية كوريا تستحق العضوية الكاملة في الامم المتحدة .

ولا ينبغي بالطبع أن يؤدي تحليلنا للأشياء التي حادت عن طريق الصواب الى طمس الأشياء الكثيرة الصائبة في منظومة الامم المتحدة . اننا كثيرا ما نستخـف

بالأجزاء العديدة من منظومة الامم المتحدة التي مازالت تؤدي وظيفتها على نحو طيب .
ولن أذكر الا بضعة أمثلة .

أولا ، ان معظم الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة تقوم بأداء اختصاصاتها
بامتياز وتفان . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن المنظمة الدولية للطيران المدني قد تمكنت
في الربيع الماضي من أن توافق بالاجماع على ادخال تعديل في دستورها يرمي الى زيادة
توضيح الحظر المفروض على استخدام القوة ضد الطائرات المدنية .

ثانيا ، في مجال حقوق الانسان ان الشوط الكبير الذي مازال علينا أن نقطعه
والمعايير المزدوجة التي لا تزال سائدة لا يمكن أن تخفي التقدم التدريجي الذي تتم
احرازه . ان جميع الذين يعتزون بحقوق الانسان قد شعروا بالتشجيع نتيجة لانتخاب حكومة
في الأرجنتين تلتزم باستعادة حقوق الانسان . وان كندا يحدوها الأمل في أن يستمر في
هذه الدورة اقرار المعلم الدولي الهام التالي في مجال حقوق الانسان ، وذلك باعتماد
اتفاقية ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الانسانية والمهينة . ولا بد
أن نقدم للعالم رسالة مؤداها أن التعذيب غير مقبول للدول المتحضرة .

ثالثا ، لا يوجد حتى الآن بديل لأنشطة الامم المتحدة والمساعدة الانسانية
المقدمة من الامم المتحدة . ففي عام ١٩٨٤ ان البرنامج الانمائي للامم المتحدة سوف
يولد حوالي بليون من الدولارات في شكل مساعدة تقنية مقدمة للبلدان النامية ، مستخدما
أجزاء منظومة الامم المتحدة بوصفها وكالات تنفيذية . وصندوق الأمم المتحدة للطفولة
" اليونيسيف " يقدم اسهاما كبيرا للوفاء بالاحتياجات الانمائية والانسانية للأمهات والأطفال .
والمفوض السامي للامم المتحدة للاجئين ووكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى ينسقان المساعدة الانسانية اللازمة للاجئين .

رابعا ، ان منظومة الامم المتحدة تساعد على توجيه الأنظار الى المسائل الاجتماعية
المستعصية التي يواجهها المجتمع . ان قيام الامم المتحدة باختيار ١٩٨٥ سنة دولية
للشباب قد شجع الكثير من البلدان ومن بينها كندا على وضع برامج وطنية شاملة في هذا
المجال . ومؤتمر السكان الدولي الثاني الذي عقد في الصيف الماضي في مكسيكو سيتي

قد عزز الزخم فيما يتعلق بالمسائل السكانية في العهد الماضي ، وحدث المشاكل ذات الأهمية العالمية . والمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في نيروبي في تموز/يوليه القادم سوف يهيئ الفرصة لتطوير استراتيجيات بعيدة النظر لحفز التغيرات الايجابية في حياة النساء .

خامسا ، برعاية الامم المتحدة أقيمت أنظمة قانونية ايجابية بل وخلاقة في الكثير من الأحيان في مجالات بالغة الأهمية مثل قانون البحار والتجارة والفضاء الخارجي والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية والبيئة . ان الامداد التدريجي لحكم القانون هو أمر أساسي للنظام المتعدد الأطراف .

وفي مجال السلم والأمن ان السجل ليس ايجابيا بهذا القدر . ووسعنا أن نفعل المزيد للاستفادة الخلاقة من هذا الجهاز في اطار الميثاق الحالي من أجل تيسير التسوية السلمية لمنازعات معينة .

وتود حكومة بلادي أن تستعيد أفغانستان استقلالها وسيادتها وعدم انحيازها الحقيقي وأن تنسحب القوات الأجنبية من ذلك البلد البائس . ونحن نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الامين العام وممثلته الخاص تحقيقا لهذه الغاية .

ونحن نؤيد البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جهودها الرامية الى احلال السلم في ذلك البلد البائس كمبوتشيا الذي لا يزال يخضع للاحتلال غير المشروع . وتشعر كندا بالأسف ازاء اقام المواجهة بين الشرق والغرب في منطقة أمريكيا الوسطى وما يتبع ذلك من اضعاف الطابع العسكري على المنطقة . ونحن نحیی مبادرة ومهارة وتماسك مجموعة كوتنادورا في جهودها الرامية الى بناء اطار من المصالحة بروح من ميثاق الامم المتحدة . كما نرحب ببدا الحوار المباشر بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا .

اننا نحتاج الى تحقيق تسوية تفاوضية لوضع حد للمعاناة والدمار الناجمين عن الحرب الدائرة بين ايران والعراق . ونحن نؤيد الامين العام في ضوء نجاحه الأخير في احراز اتفاق بين الطرفين المتحاربين لوقف المجمات على المراكز السكانية المدنية . وان ارساله فريقا لتقصي المزاعم الخاصة باستخدام الأسلحة الكيميائية هو اجراء مفيد .

وتأمل كندا في أن تكفل بالنجاح الجهود الحالية التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل استعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد المعاني . ونحن نؤيد السلام الاقليمي للبنان ونرى انه من الضروري انسحاب جميع القوات الأجنبية منه ما لم تكن هذه القوات موجودة هناك بناء على طلب الحكومة اللبنانية . وقد روع الكنديين ذلك العمل الارهابي الأخير الذي تسبب في مقتل واصابة الكثيرين من الناس في سفارة الولايات المتحدة ببغروت . ونحن نؤيد تأييدا قويا ايجاد حل عادل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على حق جميع الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة معترف بها . كما أننا نؤيد اعمال الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولة خاصة بهم داخل اقليم محدد بوضوح ، في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وينبغي أن نذكر أنفسنا بأن قوات صيانة السلم ومعدات المراقبة التابعة للأمم المتحدة تعتبر ضرورية في عدد من المناطق المضطربة من العالم . وجميع الدول الأعضاء مسؤولة عن الاسهام في دعم هذه العمليات . ومصفة خاصة اننا نطالب الدول الأعضاء أن تستجيب لنداء الأمين العام بتقديم اسهامات طوعية اضافية الى قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولئن كانت قوات صيانة السلم يمكن أن تساعد في تقليل أخطار أى صراع لم يفصل فيه بعد فلا يمكن تحقيق السلم الدائم الا عن طريق القيام بتنازلات سياسية معقولة . وبهذه الروح فاننا نحبي اشتراك زعماء الجاليتين القبرصيتين البناء والمحادثات عن قرب التي عقدت في الاسابيع الماضية برعاية الأمين العام . ونحن نرحب بما أعلن عنه من استئناف هذه الاتصالات في الشهر القادم ، ونحث الطرفين على اغتنام هذه الفرصة من أجل تحقيق تقدم صوب تسوية عاجلة دائمة .

وندرك جميعا العلاقة الوثيقة القائمة بين القوى السياسية والاقتصادية الموجودة في الساحة العالمية . ومن الجدير بنا أن نسأل : ما هو سجل النظام المتعدد الأطراف في المجال الاقتصادي ؟

ان ازمة الديون ما فتئت تبتلي على نحو شديد الكثير من البلدان النامية . وان آثار المديونية الكبيرة على المستقبل الاقتصادي للكثير من البلدان النامية وعلى رفاه شعوبها وعلى سلامة النظام المالي الدولي في مجموعة ينبغي أن تكون الشغل الشاغل للمجتمع الدولي . وسيتطلب الأمر أن تبذل البلدان الصناعية جهوداً دؤوبة لضمان تعزيز الانتعاش وشيوعه في جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء .

وستدعم كندا توسيع نطاق الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل استقرار حالة الديون ، تمشيا مع قرار الدول الصناعية الرئيسية في قمة لندن الاقتصادية ، الذي اتخذته هذه الدول لتأكيد استراتيجيتها بالنسبة للديون ولتنفيذها وتطويرها بمرونة بكل حالة على حدة . ويقوم الكومنولث أيضا بأعمال هامة في هذا المجال . وقد تلقى زميلي وزير المالية دعوة من وزراء مالية الكومنولث في اجتماعهم الذي عقد في تورنتو في الاسبوع الماضي لرفع توصية الى الاجتماع السنوي الذي سيعقده هذا الاسبوع البنك والصندوق بادراج المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، بما في ذلك الديون ، فسي جدول أعمال لجنة التنمية . ومما يبعث على التشجيع الاتفاق بين اللجنة المرحلية ولجنة التنمية ، في واشنطن في نهاية الاسبوع ، على تركيز الاهتمام في اجتماعهما في الربيع القادم على مسائل معينة مثل الدين والتعويضات والتدفق المالي على الصعيد المتوسط المدى .

ان جهود التكيف الشجاعة التي بذلتها بلدان نامية عديدة يجب أن تستمر ، ولكن من المهم أيضا توفير المجتمع الدولي تمويل كاف . وفي هذا الصدد يجب عدم اقبال الدول الهام الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الخاص .

ولأن بلدي يعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي ، تتعهد حكومتي بمواصلة التعاون الوثيق مع شركائها الاقتصاديين وبالتمسك بمبادئ النظام المتعدد الأطراف المنفتح والمنصف الذي يمكن فيه لجميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية ، ان تزدهر . ان المؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة جوهرية لمنع الردود الضيقة الحدود على المشاكل الاقتصادية التي تقتضي اجراءات مشتركة .

وتقوم الحاجة الى القيام بعمل وطني ودولي مشترك لقطع جذور الميل الحمائية التي لاتزال قوية والتي قد تهدد احتمالات ازدهار التجارة . لقد اعادت البلدان الغربية الصناعية الرئيسية تكريس نفسها في قمة لندن لمقاومة الضغوط الحمائية وللأسراع ببرامج عمل الغات . ان قدرتنا الجماعية على الوفاء بتلك التعهدات وعلى التحرك صوب جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ستكون حاسمة في وقف الانحراف في نظام التجارة المفتوحة وفي ضمان ان تبقى التجارة باستمرار واحدا من محركات

النمو في الاقتصاد العالمي . ولا بد للبلدان النامية أيضا من أن تلعب دورها كاملا في هذه العملية .

وهناك أيضا المسائل الملحة للمعانة الانسانية التي ينبغي معالجتها . وتنوي حكومتنا الجديدة الابقاء على التزام كندا بتخصيص ٧.٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي في ١٩٩٠ للمساعدة الانمائية الرسمية . ورغم المشاكل الاقتصادية الخطيرة القائمة في الداخل ، لن نولي ظهرا لشعوب العالم الشقية . وستصرف قسما أكبر من ميزانية المعونة للمنظمات غير الحكومية التي أثبتت جدارتها في برامج التنمية المجتمعية .

ان سجل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية مليء بالمنجزات ، وان كان بعيدا عن الكمال . علينا ان نضمن ان المؤسسات المتخصصة التي أنشأناها ستثبت قدرتها على التغلب على التحديات الراهنة والمقبلة ، خاصة ان هناك تأييدا متزايدا للنهج الواقعي العملي المنحى . فثمة منظمات مثل صندوق النقد الدولي / البنك الدولي ، والغات ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وغيرها ، التي تضطلع بولايات محددة في اطار النظام المتعدد الأطراف ، تتلقى التشجيع فسي استمرارها بأعمالها باحساس متجدد بالالتزام والتعاون .

وكما أكد الأمين العام ، فان الحاجة الانسانية هي أكبر ما تكون اليوم فسي افريقيا ، حيث تواجه بلدان عديدة الجفاف والجوع . وما زالت مشكلة اللاجئين مصدر قلق خاص هناك ، وكذلك مشكلتا الدين وموازين المدفوعات . وفي هذه السنة تكبر كندا . في المائة من مساعدتها الثنائية لافريقيا . وزدنا زيادة حادة مخصصات الأقدية ورفعنا من مستوى مساهماتنا المقدمة لمنظمات الفوث الانسانية .

ان النضال من أجل الحرية والمساواة الدائر في الجنوب الافريقي يمثل قضيتنا المشتركة ، وقد انضمت كندا الى بلدان الكومنولث في اعتماد اعلان لوساكا بشأن العنصرية والتحيز العنصري الصادر عام ١٩٧٩ . اننا نتمسك بذلك الاعلان لانه يبرز التزامنا بالعمل من أجل استئصال شرور العنصرية . ونرفض السياسات الرامية الى ادامة الفصل العنصري واستمرار التمييز العنصري .

كما يشير سخطنا ان شعب ناميبيا مازال محروما من استقلاله بعد قرن من الحكم الاستعماري . ويتعين على جنوب افريقيا ان تحدد موعدا لمنح ناميبيا استقلالها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

انني اتكلم هنا اليوم وانا مدرك لما يبعث على الاحباط بالنسبة لهذه المنظمة وللقهود المفروضة على أعمالها . الا انني جابهت الأمم المتحدة أولا كفكرة، وليس كمؤسسة - فكرة وصلت الى زاوية ميسورة الحال من العالم ولدت فيها ، وتعلمت من تلك الفكرة ان المجاعة والحرب والمرض جزء من الحياة اليومية في معظم اجزاء العالم ، ورأيت من خلالها الأمل بوجود طريقة لمحاربة تلك الشرور . وبالنظر الى الأمم المتحدة من ذلك المنظور ، يمكن ان نحكم عليها لا من خلال مجلدات المناقشات المتكررة ، وانما من خلال الملايين من الأطفال الذين ينعمون بالحياة ويحصلون على المأكل والملبس ؛ ومن خلال الحروب التي تم تفاديها او تقليص نطاقها او ارجاؤها ؛ ومن خلال مئات الملايين من الحيوانات الانسانية التي سلمت أو تحسنت لأن فكرة الأمم المتحدة توصل الشعوب القادرة على المساعدة بالشعوب التي تحتاج اليها .

ان فكرة الأمم المتحدة مهمة اليوم كما كانت في أي وقت من التاريخ . انها تجبر ميسوري الحال على نبذ اللامبالاة ، وتكفي اليائسين شر اليأس ، وتسمح لاحباطات اليوم بأن ترى في ضوء أربعة عقود من تحسن الحياة وتقليل الصراع وتوسيع نطاق الاحتمالات .

ان الدعم المقدم للأمم المتحدة لا بد ان يقوم على رؤية واضحة للوقائع الحالية . وعند ما نبدأ بسرد الأمور التي لم تجرب بشكل مرض في الامم المتحدة ، علينا ألا نغفل كذلك الأمور التي جرت بشكل مرض . وهذا ما نفرح للأمور التي جرت بشكل مرض كثيرا ما نقلل من حجم المشاكل السياسية والاقتصادية التي تسد الطريق . علينا ان نتجنب الوقوع في مصيدة القاء اللوم على الأمم المتحدة من خطايانا ونقائصنا . فاذا لم نستطع جماعيا بعث الروح في نظام الأمم المتحدة علينا ان نرضى بالأمم الواقع ونتفرج عليها وهي تتلاشى . وهذا يجب الا يحدث البتة .

ان عام ١٩٨٥ ، عام الذكرى السنوية الاربعين ، يمكن أن يكون نقطة تحول في حياة الأمم المتحدة . ويجب ان يجمع تحالف عريض من " أصدقاء الأمم المتحدة " الصفوف لتجديد فعالية المؤسسات العالمية . وستفعل حكومتي كل ما في وسعها جنبا الى جنب مع الدول الاخرى ومع الأمين العام ، لجعل تلك المؤسسات تزدهر. هذه هي هدية عيد الميلاد الاربعين التي تستحقها شعوبنا . دعونا نثبت ان الحياة تبدأ في سنن الاربعين .

في الاسبوع الماضي دعا قداسة البابا جون الثاني ، في فضول زيارته لكندا ، الى " نظرة جديدة للانسانية " لالهام الأمم والأفراد في السعي الى السلم والرفاه للجميع . وقد طلب الى الكنديين ان يفعلوا أكثر من ذلك . دعونا جميعا نفعل أكثر من ذلك .

السيد تندمانز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس، أود ان استهل كلمتي بالاعراب لكم عن تهاني الحكومة البلجيكية بمناسبة انتخابكم لتوجيه أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وعن تمنياتنا لكم بالنجاح في اداء هذه المهمة الجليلة والاساسية .

ومما يسعد بلادي ان ترى رجلا له ما لديكم من صفات وقد اختير لهذا المنصب الرفيع . وهي ترى في ذلك ضمانا لنجاح أعمالنا . علاوة على ذلك ، يسعد بلجيكا ان ترى ممثلا لمنطقة من العالم تعلق عليها أهمية خاصة للغاية يترأس الجمعية العامة لمؤسسة تمثل ، كما بين أميننا العام في آخر تقرير له ، تجسيدا لروح تعدد الأطراف نفسها .

اسمحوا لي أيضا ان اغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم سعادة خورخي ايويكا ، على الاسلوب الذي أدار به الدورة الثامنة والثلاثين لهذه الجمعية ، وعلى المساهمة الايجابية التي قدمها لهذه المنظمة .

ان الطابع العالمي لهذه المنظمة يظل بلاشك من أهم سماتها . ورسالتها المتمثلة في أن تضم دول العالم كافة على قدم المساواة وفي اطار احترام السيادة لكل الدول هي أمر ضروري لتحقيق رسالتها السلمية . ولهذا يسعدنا أن نرحب بيننا بعضو جديد هو بروني دارالسلام . ونود أن نؤكد له رغبتنا في أن نقيم معه علاقات التعاون والصداقة الفعالة .

من ناحية أخرى ، أود أن أذكر أيضا بأحد زملائنا ، السيد لي بوم سوك ، وزير خارجية جمهورية كوريا السابق الذي كان يترأس منذ عام وفد المراقبين التابع لجمهورية كوريا في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي وقع بعد ذلك باسبوع ، مع بعض القادة الكوريين الآخرين ، ضحية لجريمة سياسية مقززة . وأود أن أعرب عن تقدير الحكومة والشعب في بلجيكا للاعتدال الذي أظهره حكام جمهورية كوريا في ردهم على هذه الجريمة ورفضوا الرد على العنف بالعنف .

ان هذه المأساة توضح اكثر من أى وقت مضى مدى ضرورة ايجاد حل سلمي وديمقراطي دون أى تأخير لمشكلة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وبلجيكا تشاطر رأى جمهورية كوريا في أن كل المفاوضات في هذا الصدد يجب أن تجرى بين قطاعي كوريا والهدف منها إعادة الثقة بينهما . وفي الوقت نفسه ، تهيد بلجيكا انضمام الكوريتين الى الأمم المتحدة . ان اتخاذ هذا القرار قد يؤدي الى تخفيف التوتر في شبه الجزيرة كما يتفق مع المبدأ الذي ندافع عنه وهو عالمية منظمة الامم المتحدة .

ان هذا العام قد شهد زيارة الأمين العام لبلجيكا . وأود أن أعرب له هنا عن امتناننا وتقديرنا للجهود الدائبة التي يبذلها من أجل ضمان السلم والامن في العالم . والمحادثات التي اجريتها معه قد سمحت لي بأن افهم على نحو أفضل تفانيه في الاضطلاع بمسؤولياته والتزامه الشخصي بالوفاء بوعوده على أكمل وجه . وفي هذا الوقت ، نتذكر بصفة خاصة المشاورات التي يجريها من أجل توفير ظروف تسوية سلمية لمسألة قبرص .

لقد اطلعت باهتمام بالغ على التقرير الذي قدمه لنا السيد بيريز دي كوييار هذا العام كما فعلت بالنسبة لتقريره السابقين . وقرأت باهتمام كبير ما عرضه في محافل

أخرى ولا سيما الخطابين اللذين ألقاهما في أيار/مايو الماضي ، واحد في معهد بروكينغز وفي رابطة الأمم المتحدة للولايات المتحدة ، وآخر في مدرسة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة . وأود أن نعرب له عن رأينا في أن تحليله لأزمة النهج المتعدد الأطراف قد حاز على اهتمامنا ، باعتباره المسؤول الأول عن المنظمة ، وانني معجب بتحليله لهذه الأزمة ونتائجها .

وما قاله الأمين العام يذكرني بما قاله أحد أسلافي وهوبل هنري سباك الذي كان في العام ١٩٤٦ أول رئيس لهذه الجمعية . وحتى قبل توليه هذا المنصب ، وضع في سان فرانسيسكو ما تصوره لأعمال المنظمة كما يلي :

" ان الجميع يؤكد اليوم على التضامن الضروري الذي يجب أن يتضح في وقت الحرب وهذا أمر واجب . ولكن هذا التضامن يصبح غير ضروري اذا ما فهمت الشعوب انها يجب أن يساعد بعضها بعضا في وقت السلم . ومن الناحية الاستراتيجية ، لا يوجد هناك حدود . وحين تنشب الحرب في منطقة ما سرعان ما تنتشر في جميع أنحاء العالم . وهذا ما يجب ان نتذكره من وقت لآخر ، وطالما ننسى ذلك ، وان نتذكر بأننا يعتمد بعضها على بعض .

" ولكن لماذا ننتظر الحرب لكي ندرك هذه الحقيقة ؟ انها قائمة ، وقد تكون بقدر أكبر ، في وقت السلم . ان الاتحاد لتحقيق النصر جميل ، ولكن الاتحاد لكي نشيد عالما أفضل سيكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة .

" ولا يمكننا أن نكتفي بأن نضع النصوص التي لا تطبق الا عند ما تصبح الحالة خطيرة . وآمل ان نبني شيئا يكون جزءا من حياتنا واهتماماتنا اليومية ، شيئا نذكره ليس فقط عند ما يظهر شبح الحرب المخيف ولكن يساعدنا على الاستجابة بفعالية للأسئلة التي تطرحها الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

" أود من المنظمة الدولية ، التي سوف تنجم عن أعمالنا ألا تقول لنا كيف نتجنب الحرب وكيف نكسبها اذا ما نشبت رغم كل شيء فحسب ، بل ان تقدم

لنا أيضا طرق تأمين السلم وذلك بمساعدة البشر على العيش في سعادة " .

ان اميننا العام يعرب عن نفس الاهتمام عندما يطالب في تقريره بأن يتم من الآن وضع الأسس الثلاثة الرئيسية لنظام دولي ثابت وهو نظام مقبول لصيانة السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، والرقابة على التسليح ، واقامة نظام عادل وفعال للعلاقات الاقتصادية الدولية .

وأود أن أؤكد له اننا نشاطره هذا الرأي وانه يحظى بتأييدنا الكامل . وزميلي السيد باري ، وهو الرئيس الحالي للمجلس الوزاري للدول العشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، قد أعرب من على هذا المنبر عن هذه الآراء واشكره على ذلك .

ان الافكار التي تراها بلجيكا قد عبر هو عنها وذكرها في العرض الذي قدمه عن الحالة الدولية فير المستقرة . ولذلك سوف أركز كلامي على بعض الموضوعات .

ولكنني أود قبل ذلك ان أؤكد ، مثلما فعل رئيسنا ، على الأهمية التي تعلقها ببلادى على الاجتماع الذى حدده وزراء خارجية دول امريكا الوسطى ومجموعة كونسادورا ووزراء الدول العشرة بالاضافة الى لجنة الاتحادات الأوروبية واسبانيا والبرتغال وغيرها . ان هذا الاجتماع سوف يتم بعد بضعة أيام وسيسمح لممثلي الدول التي يربط بينها التاريخ والثقافة ان تدرس مشاكل منطقة تعاني من التمزق والأزمات ذات الطابع السياسي والاقتصادى والاجتماعي . ونأمل في أن يسهم هذا الاجتماع في تحقيق تعاون له طابع جديد يئودى الى السلم والاصلاح الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

عندما اعدت قراءة البيانين اللذين أدليت بهما في العامين الماضيين أمام هذه الجمعية ، لاحظت انهما يتركزان على مسائل الأمن ونزع السلاح وخفض التوترات والسلم ان اسلافي رأوا ان هذه المشكلات أساسية على نحو كاف لأن يركزوا عليها اهتمامهم مثلما فعل زملائي من فوق هذا المنبر .

أليس هذا أمرا عاديا ؟ أليس تحقيق السلم ووسائل تأمينه أو صيانتها هو الهدف الأول لهذه المنظمة والواجب الأساسي الذى يقع على عاتق المجتمع الدولي ؟ ان منظمة الامم المتحدة قد كرست لنزع السلاح دورتين للجمعية العامة علقتا عليهما آمالا كبيرة .

ولكن للأسف ، استمرت الأزمات تعصف في بعض أجزاء العالم وهي تثير القلق حيث انها تجرى ازاء خلفية من التوترات المؤسفة في العلاقات بين الشرق والغرب .
والواقع انه بدلا من أن تضيق الفجوة أخذت بالاتساع بين الدول الغربية ودول حلف وارسو ؛ كما توقفت المفاوضات الخاصة بالرقابة على التسلح أو انقطعت ، والحوار السياسي بحد ذاته قد توقف الى درجة أن بعض المعلقين السياسيين لا يترددون في أن يطلقوا على عام ١٩٨٤ " العام الضائع " .
والواقع ، يبدو ان عام ١٩٨٤ لم يوث ثمارا بالنسبة لنزع السلاح والانفراج ، لكنه لم يكن ضائعا تماما بالنسبة للسلم ويجب الا نستسلم لليأس مبالغ فيه وغير عقلاني وهناك عدة أسباب لذلك .

وليس بوسعي الا أن أشعر أن أخطر التهديدات للسلم تكمن في اختلالات التوازن وأخطاء التقدير . ولا شك في أن الأسلحة النووية لها قوة مدمرة مخيفة الى درجة انه لا يأمل أي جانب في كسب صراع نووي قد يبدأ ؛ ولكن ، لهذا السبب بالتحديد ، ألا يتعين علينا أن نقر بأن هذا السلاح المرعب يشكّل رادعاً قوياً ؟

ان خطر اندلاع صراع نووي سيصبح أعظم لو أن أحد المتخاصمين لم يعد يعتبر السلاح النووي سلاحاً غير مقبول ، واعتبره " مثل أي سلاح آخر " ، أي يمكن أن يساعده على شن الحرب وكسبها ، وان أحس انه ، لسوء التقدير أو خطأ في الحساب ، فسي موقف يمكنه من أن يعرض العدو ولهذا السلاح النووي دون أن يخشى الانتقام . ولهذا ، فان المخاطر ترجع الى الاختلالات وأخطاء التقدير أكثر من رجوعها الى زيادة التسلّح . وأعتقد أن الاختلال في التوازن هو الذي يغذّي سباق التسلّح وليس العكس .

وفي هذا السياق ، أود أن أغتنم هذه الفرصة باعتباري وزيراً للعلاقات الخارجية في دولة عضو في حلف شمال الأطلسي ، لأؤكد مجدداً وقوة على عنصرين أساسيين تقوم عليهما فلسفة الحلف : أولاً ، ان استراتيجية الحلف ليست في " شن الحرب " أو في " كسب الحرب " ولكن في الحيلولة دون نشوب هذه الحرب على الإطلاق ؛ وفضلاً عن ذلك ، ألا يستخدم أي سلاح من أسلحتنا الا ردّاً على العدوان .

وأود أن أضيف الى هذا اننا ، مع اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على هذا التوازن الضروري واستعادته حيث يجب ، فقد اتخذت بلجيكا وحلفاؤها تدابير لتجنب سباق التسلّح . فقد قرروا مرتين أن يخفضوا ترساناتهم النووية وقرروا خفض هذه الترسانات بوضع رأس نووي واحد على كل قذيفة متوسطة المدى موزوعة . وقد اعتمد الحلف بالمثل مذهباً يتمثل في " ألا يخزن في ترسانات الحلف الأطلسي الا الحد الأدنى من القوات اللازمة لدعم استراتيجية الردع والدفاع التي يوافق عليها الحلف " .

وفي واقع الأمر ، رغم أن التوازن يبدو لنا أمراً لا جدال فيه ، فهذا لا يستتبع بالضرورة الإبقاء عليه عند المستوى الحالي . بل على النقيض من ذلك ، ان بلجيكا ، شأنها شأن حلفائها ، تؤيد أن يكون التوازن عند أدنى مستوى ممكن ، وهذا يصدق على الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية على حدّ سواء . ولهذا السبب بالتحديد ، نتمسك بعلمية

المفاوضات في فيينا وبكل المفاوضات الأخرى التي يمكن أن تساعد على تخفيض مستوى التسلح دون أن يؤثر ذلك على أمن كل دولة معنية .

لقد أشرنا الى أن هذه المهمة ليست بالمهمة اليسيرة . ولهذا ، فاننا ننادى بالتمسك بتدابير بناء الثقة والأمن التي من شأنها أن تخلق مناخا يساعد على عقد المفاوضات الخاصة بخفض التسلح . وان جهودنا في استوكهولم لا تسير في اتجاه مخالف لهذا الاتجاه .

وهناك سبب آخر يدعونا الى عدم الاستسلام لليأس المبالغ فيه وهو بالتحد يــــد استعداد حلف الأطلسي للدخول في مفاوضات في أى وقت ودون أى شروط مسبقة . ان هذا الانفتاح لم يجد للأسف أى صدى في نفوس قادة بلدان حلف وارسو . وأحرص على الاعتقاد بأن هؤلاء القادة سيدركون مدى عمق هذا المسلك وأنهم سيمسكون باليد التي نمدّها لهم . وأخيرا ، نحن الآن في عشية المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وأحرص على الأمل في أن تكون هذه العملية مثمرة لصالح المجتمع الدولي بأسره . لقد أحرزت معاهدة عدم الانتشار النجاح فيما يتعلق بالحد من الانتشار الأفقي . ولكن للأسف ، لم تكن نتائجها بنفس القدر من الاقناع فيما يتعلق بالحد من الانتشار الرأسى . واذأ أمكن تحقيق شيء من التقدم في هذا المجال ، فان فرص نجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث ستكون مؤكدة .

انني لا أقصد أن أقلل من أهمية الأزمة الحالية ولكن أريد فقط أن أضعها في سياقها الحقيقي . فقد لا تكون الحالة من الخطورة التي يدّعيها البعض ولكنها تظل مشيرة للقلق لأكثر من سبب . ففي المقام الأول ، اننا نشاهد عملية مزايده يواكبها تصعيد في التوترات ونقص كبير في الثقة . فضلا عن ذلك ، يجب أن نسلّم بأن زيادة الميزانيات العسكرية تحرم الشعوب النامية من المعونة اللازمة ، بل الحيوية . ان هذه النفقات تثقل أيضا كاهل اقتصاداتنا في هذا الزمن الذي يتسم بغرض الضغوط على الميزانية . ولذلك ، فهناك أسباب وجيهة بقدر كاف للرغبة في عكس المسار الحالي للأحداث دون اثاره السيئ منها . وما يدعونا الى أن نقول " كفى " لتطوير الأسلحة هو التبد يــــد

الذى يتطلبه هذا التطوير ، ومسؤولية البلدان المتقدمة النمو أمام تلك التي لم تتقدم على نحو كاف بعد ، وخطر الانتشار النووي .

ومع ذلك ، يجب ألا نخدع أنفسنا . فلن يكون من السهل أن نستأنف المفاوضات حيث انقطعت . ان هناك الكثير من المشاعر التي تتدخل في ذلك ، وقد تبدد قدر كبير من الثقة . ولكن يجب أن نتجاوز هذه الريبة وأن نتجاوز خيبة الأمل وأن نستأنف الحوار . فليس هناك بديل آخر .

وفي ظل الحالة الراهنة للأمور ، لا شك انه من الحتمي بذل كل جهد من أجل تحقيق تقدم ملحوظ في المستقبل القريب على طاولات أهم المفاوضات التي لا تزال معقودة في جنيف واستوكهولم وفيينا . ان احتمالات استئناف المفاوضات الخاصة بالقوى النووية المتوسطة المدى والمحادثات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية لم تتبلور بعد ، وان كنا نتوق الى هذا الاستئناف . وان الأمل في أن تبدأ بسرعة المناقشات المتعلقة بسنزع السلاح من الفضاء لم يتحقق أيضا . ولهذا ، فاننا نلاحظ مع الأسف الشديد أن أفضلية المناقشات القائمة بين الشرق والغرب قد تجمدت . وبالنسبة لبلجيكا ، ليس مكان عقده الاجتماع أمرا أساسيا ، ولكن الأساس هو أن تستأنف المفاوضات وأن تصل الى اختتام ناجح .

وربما يتعين علينا أن نبدأ على أسس جديدة أكثر واقعية وأقل طموحا ، في الوقت الحالي ، ولكن هدفنا سيكون دائما واحدا ، ألا وهو أن نجعل أوروبا منطقة سلم وأمن تقوم على احترام الحرية والمبادئ القانونية والانسانية التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول وبين الشعوب .

ان بلجيكا لا تزال تعتبر أن هذا الحوار الجارى أمرا أساسيا لاستعادة الثقة ، ولكن هذا ليس كافيا . يجب ألا نقصر اتصالاتنا على المستوى السياسي وحده ، ويتعين علينا أن نشجع تطوير العلاقات الاقتصادية السلمية على أسس الواقعية والمنفعة المتبادلة . ان للعلاقات الثقافية والتكنولوجية والعلمية دورا أساسيا في التقريب بين الأفراد والمجتمعات عبر الحدود .

انني على اقتناع انه اذا تحلينا بالصبر والمثابرة واذا أبقينا نصب أعيننا أهدافا واضحة ، سنتمكن في النهاية من تحقيق المثل الحقيقية لوثيقة هلسنكي الختامية التي طعننا عليها آمالا كبارا . ووصف مثلا لبلد أوروبي ، فاني أناشد جميع البلدان الأخرى فسي تلك القارة أن تتجاوز مناخ الشك الذي حوّل في عام ١٩٨٤ كثيرا من المناقشات الى جسد عقيم ، حتى نعود من جديد الى سبيل المفاوضات . قد لا يكون هذا مهمة سهلة ، ولكن دعونا نسلك سبيل الحوار خطوة خطوة باتجاه أفقي لا شك انه سيتسع أمامنا بشكل تدريجي .

ان البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة البارحة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، يمثل في رأيي ، من حيث نبرته وفلسفته والاقتراحات التي تضمنها ، اسهاما ايجابيا في الاستئناف المبكر لهذا الحوار الذي لا غنى عنه . ان هذا الحوار هام ليس بالنسبة لبلدان حلف وارسو وحلف الأطلسي فحسب ، ولكن بالنسبة للعالم بأسره ، لأن التوتر بين الشرق والغرب لا يؤثر على تلك الدول التي تلعب دورا مباشرا فيه فحسب ، ولكنه أيضا يلقي بظله أحيانا ، وعلى نحو خطير ، على العلاقات الدولية بمجموعها . وهو يثقل على عمل منظمتنا ، ويزيد من صعوبة مهمتها في خدمة السلم والتنمية .

لقد أكد رئيس بلادي على ذلك بطريقة جديدة بالملاحظة حقا . أليس من الصحيح أن هذا التوتر يعطي أيضا في كثير من الأحيان بعدا اضافيا الى الصراعات المحلية ويوسع نطاقها ويزيد من تفاقمها ويجعل حلها أكثر صعوبة ؟ ان حكومة بلادي ، التي تحترم سيادة الدول واستقلالها وكذلك عدم الانحياز الحقيقي ، قد أعربت دائما عن رغبتها في الحرص الشديد على تجنب توريط القارات الاخرى في الاختلافات الأيدولوجية والسياسية التي قد تظهر بين الشرق والغرب ، وفي هذا الصدد ، عدم نقل الفرقة الى هذه القارات .

وعلى سبيل المثال ، من المبادئ التي تستند اليها سياسة حكومة بلادي ازاء افريقيا المبدأ التالي : أولا ، ان بلادنا سوف تسهّل كل ما في وسعها لمنع توريط افريقيا والبلدان الافريقية ، رغما عنها ، في التصادمات بين الكتل والدول الرئيسية ؛ وثانيا ، سوف تسعى الى تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي الى تقسيم القارة الافريقية واضعافها ، وسوف تعمل على تعزيز التعاون فيما بين الدول الافريقية .

ان استئناف الحوار بين الشمال والجنوب أمر لا بد منه مهما كان الثمن كي يمكن اتاحة الطاقات اللازمة لمجابهة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بنا جميعا . ان بلجيكا ، مثلها في ذلك مثل أغلبية البلدان الصناعية الاخرى ، تعاني بصورة خاصة من مشكلة البطالة ، التي هي مصدر قلق لقطاع كبير من سكان بلادي . وهذا يجعل اعادة التكييف الصناعي الواسع النطاق أمرا لا غنى عنه .

ولكن الأزمة الاقتصادية تؤثر بصورة أخطر على أقل البلدان حظا . ولا شك في أنه كانت هناك بوادر انتعاش اقتصادي لفترة من الزمن ، ولكن لم يكن لها حتى الآن سوى أثر محدود على العالم الصناعي ، والى درجة أقل على البلدان النامية . ان الديون الضخمة التي تعاني منها كثير من الدول تهدد بصورة خطيرة الجهود التي تبذلها من أجل التنمية على الرغم من أن البعض منها يواجه هذا العبء بشجاعة ، وبدأ على أقل تقدير يتوصل ، بالمساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي ، الى بعض الحلول . ولا تزال المجاعة مستمرة في نشر دمارها ، ولم تعد المسألة بالنسبة للبعض منّا مسألة تنمية وانما البقاء نفسه .

وفي عالم يتزايد فيه الترابط الاقتصادي بصورة لم يسبق لها مثيل ، فإن الحالة الاقتصادية الدولية تثير قلقنا جميعا بطريقة مباشرة . ومهما كانت القارة التي ننتمي إليها ، أو مهما كانت درجة نموها ، أو مهما كانت خياراتنا السياسية والأيدولوجية فمن مصلحتنا ، كما هو من واجبنا ، أن نعمل سويا لايجاد حلول لهذه المشاكل الحادة التي تثقل على كل منا بطرق متباينة .

ما الذي نراه ؟ ان المفاوضات العالمية تواجه في الوقت الراهن طريقا مسدودا . والدليل على ذلك هو أن مؤتمر الامم المتحدة السادس للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية قد خيبا آمالنا من عدة نواح . وعلى الرغم من أن مؤتمر الامم المتحدة الدولي الثاني المعني بالسكان قد أسفر عن نتائج محددة ، لا يمكننا ان نؤكد أن الحوار بين الشمال والجنوب ، وهو الحوار الذي كنا قد علقنا عليه كثيرا من الآمال ، قد أسفر عن جميع النتائج المتوقعة .

ماذا يمكننا أن نفعل ؟ انني أعتقد باخلاص انه يجب علينا ، على الرغم من كل شيء ، أن ندعم الحوار بين الشمال والجنوب ، ولكن يجب علينا ان ندرك ان هذا الحوار لن ينجح الا اذا ادى الى التزامات متوازنة . وانني على اقتناع باننا لن نستطيع احراز تقدم حقيقي الا اذا سرنا في هذا الاتجاه .

ان بلجيكا توجه نداء ملحا الى الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الى وكالاتها المتخصصة ، ببذل كل ما في وسعها ، وبتركيز كل طاقاتها لمكافحة ويلات الركود الاقتصادي وآثاره . ان الملايين من الرجال والنساء تتوقع من المجتمع الدولي ان يترجم باشراف الامم المتحدة ، الالتزامات التي قبلها بموجب الميثاق الى اعمال .

وبهذه الروح تدعو بلجيكا الى ابرام اتفاق بين منطقة النقد الاوروبي ومناطق اللين والدولار . ولا بد ان يوفر ذلك قاعدة أكثر استقرارا للاقتصاد العالمي ومناخا من الثقة المتزايدة . وبالإضافة الى ذلك ، تعتقد بلجيكا أنه يجب علينا بذل كل ما في وسعنا لايجاد حلول عاجلة لمشاكل ديون البلدان النامية . واننا نعتبر ذلك شرطا لا غنى عنه لانتعاش الاقتصاد الدولي ولتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب . فليس بوسعنا ان نياأس .

ان خبرتنا الاخيرة تقدم لنا دليلا على ان دولنا تستطيع ، عندما تواجه حالة تحد تتعرض فيها حياة الانسان وكرامته للخطر ، ان تتغلب على تنافر مصالحها وعلى خلافاتها السياسية لتحدد وتنفذ معا الطرق العملية المؤدية الى مواجهة هذه الحالة . انني اعني المؤتمر السدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا ، الذي عقد في جنيف في شهر تموز/ يولييه الماضي . انني نادرا ما رأيت مؤتمرا دوليا تلهمه مثل مشاعر التضامن بين بني البشر هذه .

لقد أدركت البلدان المشتركة في المؤتمر ، منذ البداية ، ان مشكلة اللاجئين القائمة في افريقيا هي شاغل الجميع ، لأنها تمثل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع البلدان ، حتى لو كانت بعض الدول قد فضّلت للأسف أن تبقى بمنأى عن حركة التضامن الدولية الكبيرة هذه . فمن ناحية ، اكدت الحكومات الافريقية بوضوح التزامها ببذل قصارى جهدها من اجل التوصل الى حلول دائمة للمشاكل الانسانية المؤلمة في كثير من الأحيان . ومن الناحية الاخرى ، التزمت الحكومات المانحة ، التي تقدم مساعدتها المادية ، بالعمل مع البلدان الافريقية على تدعيم هذه الحلول وبتحمل التكاليف الكبيرة عادة للهياكل التي تترتب على استقبال وايواء اللاجئين والعائدين الى أوطانهم . أما المنظمات الدولية الانمائية فقد أعلنت استعدادها للتعاون بصورة كاملة في هذه العملية .

وليس من المدهش ان هذه الروح ، المتميزة بالتصميم الايجابي والبنّاء وبالاهتمام الانساني ، قد سمحت بتتويج المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا باعتماد اعلان وبرنامج للعمل بتوافق الآراء . ان هاتين الوثيقتين واضحتان وتبرهنان على الارادة التي الهمت جميع البلدان الممثلة ، حيث أنهما تبرهنان على التزام الجميع بالعمل معا ، بتضامن وثيق ، وروح المشاركة في تحمل الأعباء على أساس استراتيجية تهدف الى ايجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين في افريقيا .

وبالاضافة الى ذلك ، أكد المؤتمر على الأهمية الحيوية لتكامل المساعدة المقدمة للاجئين والمساعدة الانمائية . ان الالتزام بالتعبير الملموس عن هذه الرابطة كان أحد المنجزات الكبيرة التي حققها هذا المؤتمر . لقد كانت المعونة الطارئة والمساعدة جانبيين

رئيسيين لهذه الرابطة ويجب بقاءهما كذلك . ان الجهود التي يبذلها المفوض السامي لايجاد حلول طويلة الأجل من خلال العودة الطوعية - التي هي أكثر حل مرغوب فيه لأنها تقع في صميم مشكلة اللاجئين - ومن خلال برامج الايواء ، قد أثبتت نجساحها . ان جميع هذه الجهود يجب أيضا أن تستمر . ولكن من الضروري لتحقيق هذه الحلول اذماج المشاريع المتصلة باللاجئين في عملية التنمية . ولقد أكد المؤتمر بوضوح على هذا الصبدأ .

لقد جرى ذلك في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب ، وثبت أنه يمكن احراز تقدم كبير في هذا الصدد كلما توفرت الارادة والاحساس بالواقع . هذا هو ما طلبه السيد بيريز دى كوبيار في البيان الذى ألقاه في ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٣ أمام اللجنة التحضيرية للاحتفال بهذا الموعد التاريخي . لقد قال انه يجب أن يكون مناسبة .

" للمجتمع الدولي ، ادراكا منه للمسؤوليات الملقة على عاتقه ازاء البشرية بأسرها والكوكب الذى يعيش فيه ، أن يتكلم بصراحة عن عجز الدول الأعضاء في هذه المنظمة عن تحقيق أهداف ضرورية مثل اقامة السلم والأمن ، ونزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية وتعزيز حقوق الانسان " .

وأضاف قائلا :

" . . . ان الأمر لا يتعلق بالاحتفال أو بالادلاء ببيانات وانمسا بالتعبير عن موقف مبدئي في سياسات وأعمال ، لا غنى بالنسبة لمستقبل البشرية عن تأكيد الدول الأعضاء على ثقتها بالمنظمة " .

وهذا اقتراح تعترف بلجيكا أن تسهم فيه من جانبها ، وهي تأمل أن تفعل ذلك في تعاون وثيق مع كل عضو من الدول التي تشترك معها في مضمة هذه المنظمة .
ولتكن ذكرى مرور أربعين عاما فرصة تضمن لنا تغليب وسيادة العوامل التي تدفع بوحدةنا على تلك العوامل التي تعمل على تفرقتنا . ولنحاول أن نتذكر مأساة الحرب العالمية الثانية وحالة العالم عندما وضعت تلك الحرب أوزارها ، ورغبتنا في عدم تكرار مثل تلك الكارثة على الإطلاق ، وقرارنا لتحقيق هذا الهدف بإنشاء المنظمة التي أصبحت الامم المتحدة .
لقد اتجهت آمال البشرية نحو منظمتهما بعد الفشل الذي أصاب عصبة الأمم ، وكان من المستهدف أن تكون منظمتهما ذات طابع عالمي وقادرة على تحقيق الأمن الجماعي بصفة نهائية وعلى معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية والتأكيد مرة أخرى على الحقوق الأساسية لكل فرد ولنتذكر طفرة الأمل غير العادية التي أثارها مولد منظمتهما في مختلف مجالات الحياة لشعوبنا ولنحاول من الآن فصاعدا تحقيق ذلك الأمل ولنتعلم من أخطائنا .

لقد تغنى شاعر من بلدي ، هواميل فرهارين ، في يوم ما بطحمة شجرة يبلغ عمرها قرنا من الزمان ، وذكر بالمنع التي اتصل بها نموها من فصل إلى آخر ولكنه قال في النهاية :
" بيد أن طاقتها لم تتوقف في أية لحظة ، وكانت رغبتها العارمة نسي استمرار حياتها وأن تصبح أكثر جمالا مع كل ربيع " .

وهذا ما اتمناه لمنظمتهما في عشية ذكرى ميلادها الأربعين .

كلمة صاحب السمو الملكي سامد يش نور ووم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى كلمة رئيس كمبوتشيا الديمقراطية .

اصطحب صاحب السمو الملكي سامد يش نور ووم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن

أرحب بصاحب السمو الملكي سامد يش نور ووم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية في الاسم المتحدة وأدعو لالقاء كلمته .

الرئيس سيهانوك (ترجمة شفوية من الفرنسية) : أود في البداية أن أتوجه

بتحياتي الحارة لجميع الوفود التي تبدى اهتماما بالمصير الأليم لشعب الخمير ، والتي تشترك الآن في الدورة التاسعة والثلاثين التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان المثابرة والقوة اللتين أيدت بهما دول كثيرة القضية العادلة لكمبوتشيا الديمقراطية منذ سنوات عديدة تمثلان لجميع المواطنين في كمبوتشيا تشجيعا قيما في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال بعد أن تعرضت بلادهم للغزو والاحتلال والنهب . واستعمار نصف أراضيها بواسطة دولة أجنبية امبريالية توسعية .

السيد الرئيس ، ان انتخابكم لادارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة هو تقدير تستحقونه لقد راتكم المعروفة جيدا وعظمكم البارز بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا . كما انه أيضا ومن خلال شخصكم تقدير لبلدكم المقدام زامبيا التي تقوم في ظل الزطام الناجحة للرئيس كينيث كاوندا بعمل باسل طى خط المواجهة ضد العنصرية والفصل العنصرى ومن أجل استقلال افريقيا . وأود بالنيابة من وفد كمبوتشيا الديمقراطية أن اقدم تهنئتي الحارة وأماني الصادقة بالنجاح في واجباتكم الهامة والصعبة . كما أود أن أعبّر عن خالص وصيق امتناني لرئيس الدورة المنصرمة السيد ايموكا الذى ادار أعمالنا بحكمة وفعالية .

وأود علاوة على ذلك أن أعبّر عن تقديرنا العميق للسيد بيريز دى كويرال الأمين العام لجهوده التي لا تكل في التخفيف من حدة التوترات التي اجتاحت اجزاء عديدة من العالم ولعطه المستمر في سبيل الأمن والعدل والسلام ، وهي الأهداف الرئيسية التي ينشدها ميثاق الأمم المتحدة . لقد أثبت الأمين العام في مناسبات عديدة ما يتصف به من الحيدة والمهارة والشجاعة . ومنظمتنا التي تتشرف به تدين له بالكثير .

وسعدني أن أرحب بالنيابة من حكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية وشعبها بانضمام برونى دار السلام لمنظمتنا . ان حصولها على الاستقلال وانضمامها الى عضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والتقدير العام الذى تحظى به تمكنها من الاسهام بشكل جيد فسي الحفاظ على السلم والأمن في تلك المنطقة من العالم وفي المحيط الهادئ . ونتمنى لحاكمها المرموق صاحب الجلالة السلطان حسن البلقيه وأفراد شعب برونى السلام والسعادة والرخاء ونؤكد لهم تصميمنا على تطوير علاقات الصداقة والتعاون مابين شعبينا وحكومتينا .

وأخيرا من واجبي أن أعرب بالنيابة من حكومتي وشعبي من تقديرنا الحار وشكرنا
الخالص لجميع البلدان التي وفرت الملاذ للاجئين الخمير ، والأولى من بينها هي ملكة
تايلند التي فتحت حدودها منذ الأيام الأولى لمأساتنا أمام مئات الآلاف من مواطنينا الذين
التسوا الملاذ في أراضيها ، وحصل العديد منهم فيما بعد على حق اللجوء السياسي في
بلدان أخرى ، ولكن تايلند لا تزال تؤوي مئات الآلاف منهم وتستقبل حاليا مجموعات بالمئات
من المشردين الهاربين من المناطق الخاضعة للعدو . ان الحماية التي توفرها ملكة تايلند
للاجئين من بلدنا لا تسبب لها تكلفة مادية فقط بل تعرضها أيضا للاخطار عندما تتسلل القوات
الفيتنامية الى أراضيها أو تقوم بقصفها . وتلك الملكة المجاورة لنا قد أبدت التعاطف
والتضامن المثاليين ، ومن ثم كسبت مرفأنا الدائم .

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للعديد من الدول الأبعد ، والتي منحت حق اللجوء
السياسي وقدمت المساعدة لعشرات الآلاف من اللاجئين الخمير بما مكنهم من أن يبنوا مع
أسرهم في كثير من الأحيان حياة جديدة كريمة يسودها السلام . وندين بالعرفان الدائم
للدول التي تعاطفت مع شعبنا التعس ، وعاظمت كل الذين التسوا الملاذ في أراضيهم
معاملة الأخوة .

لقد قدم العديد من البلدان والحكومات والشعوب والهيئات الدولية والاتحادات
والمجموعات وحتى الأفراد مساعدة انسانية تقدر تقديرا عظيما . وقدم البعض الآخر المساعدة
الضرورية الدبلوماسية والمادية في نضالنا من أجل التحرر الوطني . وأود بالنيابة من حكومة
وشعب كمبوتشيا الديمقراطية أن أعبر من امتناننا العميق لصدقا كمبوديا العظما والكرماء
جميعا .

وقد أحرز كفاحنا التحرري هذا العام نجاحات جديدة في ميدان القتال . فمنذ بداية موسم الجفاف الماضي ، زادت قواتنا المسلحة من أنشطتها وكثفت هجماتها في المنطقة الوسطى من وسط البلاد ، وبصفة خاصة الاقاليم المحيطة " بتونلي ساب " (البحيرة الكبرى) ، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية ، فهي ملتقى لخطوط السكك الحديدية والطرق البرية والمعرات المائية التي يستخدمها العدو في نقل امداداته الى وحداته المتمركزة في الشمال الغربي ، وفي الغرب بالقرب من الحدود مع تايلند . لقد خاضت قواتنا المقاومة معارك ضارية أنهكت العدو ودمرت مستودعات عديدة للامدادات العسكرية ، ووصلت الى قلب مدن باتامبانغ وسيمريب وكومبونج توم وبورسات الاقليمية .

ونتيجة لهجماتنا المستمرة على خطوط السكك الحديدية والطرق ، حتى بحيرة تونلي ساب الكبرى ، شتت أو دمر أكثر من ثلثي قوافل امدادات العدو . كما حرر جزءا كبيرا من منطقة باتامبانغ ، التي تدعى " بصومعة الارز " ، من سيطرة الفيتناميين ، مما سبب لهم مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتموين قوات الاحتلال ، وتسبب في خفض الأتاوة على الارز ، التي يحاولون فرضها لصالح فييت نام نفسها ، الى لا شيء تقريبا . والمعروف ان الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها فييت نام لا يستهان بها .

وكانت فييت نام قد اعتقدت انها وجدت حلا لنكساتها بتوطين " الجنود الفلاحين " الفيتناميين على نطاق واسع في أفضل اراضي كمبوتشيا . وفي تقارير المراقبين الاجانب الذين زاروا ما يسمى بكمبوتشيا الشعبية التي يحكمها فريق هونغ سامرين العميل تحت رقابة صارمة من كوادرهانوى ، أن العملية التي لا يمكن وصفها الا بأنها استعمار استيطاني لكمبوديا قد وصلت الى درجة مفرغة .

كما أفاد شهود عيان يعتمد عليهم ، بأن حوالي نصف السكان في عاصمتنا الآن من الفيتناميين ، وفي بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الفيتناميين أقام المحتلون مناطق مخصصة للفيتناميين وحدهم ، معظم " المستوطنين " فيها مسلحون ويساهمون في قمع أنشطة المقاومة التي يقوم بها الوطنيون الخمير .

وتفرض هذه السياسة التي يمالئها بضع مئات من اتباع هونغ سامرين ، ممن أصبحوا مجرد متعاونين مع العدو ، اجباريا تعليم اللغة الفيتنامية في المدارس ، واستخدام اللغة الفيتنامية في جميع مستويات الادارة الحكومية ، العميلة وتشجع الزيجات المختلطة . فتاريخ كمبوتشيا الذي يبلغ ألف سنة يزيه بشكل خطير السادة الجدد حتى الاطفال يتعود على الشعور بأنهم أعضاء في " فييت نام الكبرى " أي اتحاد الهند الصينية الفدرالي الذي دعا اليه هوشي منه .

وقد وضعت عالمة الطبيعيات والاعراق البشرية ، المتخصصة الفرنسية الشهيرة ماري الكسندرين مارتان الباحثة بالمركز الوطني للأبحاث العلمية وصاحبة العديد من المؤلفات البارزة عن كمبوديا ، دراسة قيمة للغاية لمجلة " رينيو انترناسيونال " في صيف عام ١٩٨٤ ، بشأن " عملية فتنة كمبوديا " قد يهيم المعنيتين بمشاكل بلدنا ان يطلعوا عليها .

وفي دراستها ، أشارت المؤلفة بصفة خاصة الى انه في ١٩٨٢ " زحزحت الحدود البحرية على حساب كمبوديا " وانه في تموز/يوليه ١٩٨٣ ، " وقعت معاهدة بشأن حل مشاكل الحدود بين البلدين " بين قادة هانوي وعملاتهم في بنوم بنه .

وذكرت المؤلفة ان هناك نصا آخر يمين الحدود القائمة ، الا انه يعتبر انه قد " اجرى تحديد جديد للحدود البرية " - وان تصحيحات للحدود قد ادخلت بالفعل ، وبصفة خاصة في اقليم سفلى رينغ ، في اقليم باروت بيهك .

ووفقا لما ادلى به الشهود ، يعتبر الفيتناميون - بفضل نفوذ مثلثهم السائد في كمبوتشيا - بحرية الى كمبوتشيا ويستوطنون هناك . ويقدر أن المراقبون الاجانب ، استنادا الى مشاهداتهم والى الشهادات العديدة من جانب المهاجرين من أبناء خمير ، العدد الحالي للمستوطنين الفيتناميين في كمبوديا بما يتراوح بين ٥٠٠ . ٠٠٠ و ٦٠٠ . ٠٠٠ مستوطن . وفي اجتماع عقد في بنوم بنه ، حضرته كوادرا ادارية عالية المستوى ، علم رؤساء الاقاليم بأنه صدر مرسوم يقضي بأن على الخمير " ان يقتصروا اراضيهم مع المدنيين الفيتناميين ، ويساعدوهم على الاستيطان والاستقرار وبناء مساكنهم " ؛ والا تعرضوا لعقوبة السجن بتهمة القتل على

بأنشطة معادية للفيتناميين . ومن ثم ، وقعت حوادث عديدة فانضم العديد من
الخمير المدنيين الى صفوف المقاومة أو هربوا الى تايلند .

وتؤكد الأنسة مارتان ان بعض المدنيين الفيتناميين ، لاسيما الذين يتكلمون
منهم لغة الخمير نظرا لأنهم عاشوا في كمبوديا ، " قد اكتسبوا بالفعل الجنسية الكمبودية
وبات بوسعهم ان يتظاهروا بأنهم من الخمير . . . وبطبيعة الحال بات لهم حق الانتخاب "
وأضافت ان قادة بنوم بنه - كما قرر الكثير من المسؤولين الذين فروا - لم تعد لديهم أدنى
سلطة . فهم يواجهون جمود مواطنيهم الذين يرفضون التعاون مع المحتلين ويتعاطفون
أكثر فأكثر مع الذين يقاومون . وقد تضاعف عدد المستشارين الفيتناميين في الادارة الحكومية .
وتختتم الأنسة مارتان دراستها قائلة " ان شعب كمبودشيا الذي يعاني من جميع أشكال
الاذلال والقهر ، يستحق الاعجاب لتسكه بكرامته في هذه المحنة العصيبة التي يمر بها " .
وقد أكد مراسل صحيفة " واشنطن بوست " في بنكوك ، في معرض تأييده لصحة
هذه المعلومات منذ شهر مضى في برقية له الى صحيفة " جاها ن تايمز " ، السخط المتزايد
الذي يشعر به الخمير في داخل البلاد ضد المحتلين الفيتناميين . لقد أثار الفيتناميون
مقت السكان بسبب انعدام انضباط قواتهم والاستيطان المتزايد للمواطنين الفيتناميين في
أقاليم كمبودشيا . وفي العام الماضي ، وفقا لما ذكره ذلك المراسل ، قرأ ١٥٠٠٠ من
الخمير الى تايلند نتيجة لعملية تطهير قام بها المحتلون في الادارة الاقليمية والقنوات
المسلحة التابعة لهونغ سامرين .

وذكر مراسل صحيفة " واشنطن بوست " انه في الوقت الذي يؤكد فيه الفيتناميون
وعلاؤهم أن ٥٦٠٠٠ فييتنامي فقط استوطنوا في كمبودشيا منذ عام ١٩٧٩ ، يقدر
الدبلوماسيون الغربيون العدد بما يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠ ، وان حركات
المقاومة تضم من ٥٠٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠٠ .

وقد فر السيد سيك ين ، وهو شخصية هامة في نظام هونغ سامرين ، ونائب المدير
السابق لمدرسة السياسة والاعلام التابعة للنظام الى تايلند مع ١٥ من أعضاء أسرته ثم نقل

الى بانكوك . وقد كشف سيك ين في مؤتمر صحفي ان غالبية كبار الموظفين الخمير تزوجوا من فييتناميات يجتمعن اسبوعيا ويقدمن التقارير عن أنشطة أزواجهن الى السلطات الفيتنامية في بنوم بنه . اما الاطفال الذين ولدوا نتيجة هذه الزيجات فانهم يبعثون للدراسة في فييت نام .

وفيما يتعلق بنفوذ فييت نام في كمبوديا ، قال سيك ين انه ابتداءً من الادارة المركزية وحتى أدنى المستويات فان " جميع القرارات يتخذها الفيتناميون " . وفي بيت كل مسؤول كمبوتشي ، أو أي فرد ممن يريدون أن يخالوا المحتلين ، توضع وفي مكان بارز صورة لهوشي منه .

وقد أكد أيضا على ان الكمبوديين العاديين بدأوا يجدون سبلا لمساندة قسوات المقاومة المناهضة للفيتناميين. وخلص سيك ين الى ان مساندة الخمير للحكومة الائتلافية تتزايد لانهم يريدون التخلص من الفيتناميين وتحرير بلدهم وهي مهمة يرون انها ممكنة . وأشعر أن عليّ ان أخلص ملاحظات السيدة مارتان ، وهي خبيرة حقا بمشاكلنا ولا يمكن ان يتطرق الشك الى استقلالها الفكري ، والسيد سيك ين ، وهو شخصية تنتمي الى نظام هونغ سامرين الموالي للفيتناميين ، وقد فر من بلده احتجاجا على سيطرة الفيتناميين على كمبوديا التي أصبحت أسيرة حكومة هانوي .

ومن الجدير بالملاحظة ، على عكس ما يقرر جميع المراقبين الا جانب تقريبا ، وما يقوله الصحفيون الذين استطاعوا التسلل الى كمبوتشيا الخاضعة للسيطرة الفيتنامية ، ان البعض ما زال يردد موضوعات الدعاية الفيتنامية وشعاراتها التي تدعي ان كل الشعب الخميري يريد نظام بنوم بنه ويسانده وأن الكل يرفض حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية .

ولكي يستطيع الرأي العام الدولي الحكم على صحة هذا القول ، اكرر اقتراحا ما فتئت لسنوات عديدة أطرحه ، وهو أن تنظم في بلادي بعد الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية ، انتخابات عامة تحت الاشراف الدقيق للام المتحدة ، يتاح لكل التجمعات السياسية والاحزاب ، بما فيها فريق هونغ سامرين ، الاشتراك فيها بحرية . وكان ينبغي ان تتقبل حكومة هونغ سامرين وحلفاؤها الفيتناميون فوراً هذا الاقتراح الديمقراطي ، فقد كان بمثابة فرصة ذهبية لهم ، ما دام شعب الخمير ، بناءً على قولهم ، سيصوت بالاجماع لصالح زعماء بنوم بنه الحاليين متخلصا نهائيا من العناصر الثلاثة التي تؤلف المقاومة. وبعد ان تسحق جماعات المقاومة بتصويت الشعب وتحت رقابة الامم المتحدة ، تكون النتائج التي لا يمكن الرجوع فيها ، وهي حتمية مغادرة جماعات المقاومة بكل بساطة الاراضي الخميرية الى المنفى لتتأمل في هزيمتها المزرية .

ولسوء الحظ فلا بنوم بنه ولا هانوي ترغبان في الاستماع الى الحديث عن مثل هذه الانتخابات الحرة ، او التحدث في شأنها الآن .

وأضيف ان الاقتراحات المنطقية والمعقولة جدا التي تقدمت بها على مدى السنين لم تنل حظا من النجاح بل قوبلت بالرفض القاطع ذاته . وقد اقترحت ، على سبيل المثال ، تمهيدا لاعادة بناء بلدنا - الذى قضت الحرب على ثلاثة ارباعه - انشاء حكومة مصالحية وطنية عن طريق اشتراك جميع الاحزاب الكمبوتشية الاخرى التي تقبل العمل من أجل كمبوتشيا مستقلة محايدة ، غير منحازة في اطار حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية . وان تصبح حكومة المصالحة هذه عضوا في رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، ويكون لها وضع الدولة المحايدة غير المنحازة لتدلل للفييتناميين واصدقائهم السوفيات العظام ان كمبوتشيا المتصالحة لن تكون جزءا مما يسعى بالتهديد الصيني الذى تزعم فييت نام انه يسبب لها كل ذلك القلق .

ومن الواضح ان فييت نام وحلفائها ترفض في الوقت الراهن أى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا . وهو ما يتضح من الاقتراح الفييتنامي الاخير ببدء محادثات غير مشروطة بين رابطة ام جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية حلفاء فييت نام ، اى الاتحاد الفييتنامي للهند الصينية . والواقع ان اقتراح فييت نام هذا ، الذى يصفه البعض بأنه انجاز خارق ، يسعى ببساطة الى طمس القرارات الخمسة ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، الاعتراف بالامر الواقع الفييتنامي في كمبوتشيا ، اى باتحاد الهند الصينية الفييتنامي المؤلف من سيد وخدم .

ومع ذلك فان مقاومتنا المسلحة تحقق كسبا مطردا . وهي تضم اكثر من ٦٠٠٠٠ مقاتل مزودين بسلاح أفضل ومعدات أحسن وتدريب أجود ولهم خبرة أفضل بالحرب ، وعلى درجة أعلى من الوعي بالدافع الوطني ، كما تدل على ذلك الغارات الباسلة التي نجح أغلبها ، والتي يشنونها في كل أراضي الوطن .

ومن جهة اخرى ، أضرت الهجمات الفييتنامية التي يساندها قليلا الشباب المراهق المجند قهرا في وحدات جيش هنغ سامرين ، ضررا كبيرا بلا شك بمواطنينا المدنيين نفسي المناطق المحررة ، لكنها لم تفلح في تعريض مجاهديننا ومقاتليننا للخطر ، كما انها لم تنجح في استعادة تلك المناطق .

ولا أهمية لعلو صوت الفيتناميين في الاعلان عن ان الوضع في كمبوتشيا لا رجعة فيه . فالواقع يناقض ذلك تماما ، وقد وصلت الحالة الى نقطة الرجوع . فمن الناحية العسكرية ، يتحسن وضعنا تدريجيا . اننا نضرب من جديد وكثيرا ما تكون لنا المبادرة في ذلك المجال ، وبشدة وتصميم . وكذلك يتحسن الوضع سياسيا ، كما اكد احسن المراقبين ، فالشعب ، داخل البلاد ، ببغضه للمحتلين الفيتناميين اسياد كمبوتشيا الشعبية المزعومة ، ينحاز بوضوح الى جانب حكومتنا الائتلافية . لقد بدأت الارض تشتعل تحت اقدام العدو الذي اعتقد انه يستطيع القضاء بسرعة على كمبوديا الصغيرة ومن الناحية الدبلوماسية ، بدأت الدول الملتزمة بالاستقلال والعدل تفهم تدريجيا بصورة افضل حكومتنا الشرعية وتأييدها . وهذه الدول تشكل بالفعل الاغلبية الساحقة في الامم المتحدة . لقد شاهدت ذلك بنفسى عدة مرات أثناء زياراتي المتكررة لآسيا وافريقيا واوروبا حيث لقيت أشد الترحيب والتفهم والتشجيع في كل مكان .

ان تصاعد كفاحنا في كمبوتشيا ، وكذلك مساندة المجتمع الدولي المتزايدة لنا لن يعجزا - في مستقبل امل ألا يكون بعيدا - عن اعادة نفييت نام الى رشدها ، وجعلها - تشترك في المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا . وواضح ان هذا في مصلحة نفييت نام ذاتها التي عانت اكثر مما يبدو من جراء اداة أرفع المحافل الدولية لها وأيضا اداة معظم الدول التي كانت صديقة وحليفة لها عندما كانت تدافع بشجاعة عن حقها في تقرير المصير واستعادة الوحدة . فهل لي ان اذكر بأن كمبوديا التي كنت رئيسا لحكومتها ، كانت في مقدمة تلك الدول ؟

وأود ان اؤكد أيضا ان حكومتنا الائتلافية ليست كما يعاب عليها في بعض الاحيان ، حكومة في المنفى . ان وزراءها يعملون دائما في المناطق المحررة التي أزورها بانتظام ، لمساعدة الشعب هناك ، وتفقد مقاتلينا وتلقي اوراق اعتماد المبعوثين الديبلوماسية - للدول الصديقة .

ان لدينا كل أسباب الامل في الحفاظ على وحدتنا الوطنية الآن وفي المستقبل . وهذا هو العامل الاساسي لبقائنا وصورنا ذاتنا الوطنية .

وواجبنا الاول الآن هو تكريس كل قوانا للاتحاد الوطني الذي بدونه سيكون نضالنا عقيما . والحق ان كل العناصر المكونة لحكومتنا الائتلافية تدرك هذه الحاجة وتضع خلاص وطننا فوق أى اعتبار آخر . وانه ليسعدني أيما سعادة ان أرى فشل اعدائنا في زرع الفرقة والانقسام داخل ائتلافنا .

ونحن شعب الخمير نعرف تماما ان الفيتناميين جيراننا وسيظلون كذلك الى يوم القيامة ، وهم عنصر مقاتل توسعى طموح واجهتنا في أحيان كثيرة صعوبات للعيش معه نسي سلام . الا ان زعماءه قادرون على التحلي بالواقعية في المناسبات الكبرى . ولقد دلتوا على ذلك في تعاملهم مع الولايات المتحدة الامريكية في العقود الاخيرة . وربما يعرفون معنى الكف عن التماذى ، خاصة وان وضعهم الداخلي ، وبخاصة وضعهم الاقتصادي ، يزداد صعوبة . وشعب فييت نام الجنوبية ليس ملتزما في الحقيقة - وهذا تعبير مخفف - بايدولوجية الشمال وصرامته .

والنسبة لكبوتشيا ، لم تعد لدى قارة هانوى أية اوهام . فهم يعرفون أن عملائهم في بنوم بنه يطيعونهم مكرهين ، وأن أولئك العملاء لا سلطة لهم على الشعب الذى يتعرض للاندلال كل يوم والذى بات يناصرهم العداء بسبب تجاوزاتهم . وفضل الأعمال الشجاعة التى تقوم بها قوات المقاومة لن تكون كبوتشيا صومعة الأرز التى تحلم بها فييت نام الشطالية لتستخدمها في التخفيف من حدة مشاكل نقص الطعام . لقد اقتضت هذه الحرب كلفة باهظة في الأرواح وكلفتهم الكثير من الموارد البشرية التى حولت الى الأنشطة العسكرية بدلا من ان توجه الى الأنشطة الانمائية في فييت نام . لقد استخدمت هذه الحرب اقتصاد فييت نام بقدر ما انتقصت من مكائنها الدولية .

ولا يمكن أن تستمر الى الأبد هذه السياسة الاستعمارية التى تنطوى على مفارقة تاريخية الا اذا كانت فييت نام قد اخذت على عاتقها مهمة انتحارية أو أزمعت تقديم تضحيات لا تتناسب اطلاقا والمنافع التى تأمل في تحقيقها من عملتها الفاشلة هذه .

وإذا كان الخصم مستعدا للاستماع الى صوت العقل فاننا نقترح عليه وضع حد لهذه الاعمال العدائية القديمة . ونعرض عليه ، اذا ما انسحب من اراضيها ، ان ننشئ معه ومع حلفائه الحاليين وجميع بلدان العالم ، علاقات صداقة وتعاون تقوم على اساس مبادئ التعايش السلمى الخمسة في ظل المساواة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة . وستكون كبوتشيا التى سنبنها مستقلة محايدة غير منحازة ، ولن تكون عدوة لأحد ، بل صديقة لكل من رغب في صداقتها . وكيف يمكن لكبوتشيا ان تكون مصدر ازعاج لفييت نام التى يبلغ عدد سكانها ٥٢ مليون نسمة والتى تعتبر دولة بالغة القوة من الناحية العسكرية ؟

ان الفيتناميين لم يدعوا امانا بدلا حتى الآن الا مقاتلتهم . ونحن نأمل باخلاص ان يفتنوا بسرعة الى ضرورة التفاوض مع الممثلين الشرعيين لشعب كبوتشيا وفهموا انه لن يكون من المذلة لهم ان تقوم بين شعبينا علاقات تنبني على العدل والحكمة والانصاف .

وختاماً تود كمبوتشيا الديمقراطية أن تعلن ما يلي بصوت وفدها واعتبارها عضواً في الأمم المتحدة :

أولاً ، أننا نؤكد من جديد تضامننا القلبي مع أشقائنا وشقيقاتنا في لاو ، وهم أيضاً من ضحايا السيطرة الفيتنامية ، في نضالهم العادل من أجل استقلال وحرية وطنهم .

ثانياً ، أننا نؤكد من جديد تأييدنا الذي لا يحيد للجهود المستمرة لشعب كوريا من أجل إعادة توحيد وطنه ؛ ونؤيد بحزم الاقتراحات العادلة التي قدمها المارشال كيم ايل سونغ من أجل إعادة توحيد كوريا المستقلة المحبة للسلم .

ثالثاً ، كما نؤكد تضامننا وتأييدنا للشعب الأفغاني في نضاله ضد الغزو السوفياتي . ونتمنى أن يحقق المناضلون الأفغان الشجعان مزيداً من الانتصارات حتى تنسحب القوات السوفياتية كما يستطيع ذلك الشعب أن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في اختيار حكومته ونظامه الاقتصادي ، والاجتماعي .

رابعاً ، أننا نواصل تأييدنا الحازم للشعب الفلسطيني في جهوده وزعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة على أرضه ، وهو الطريق الوحيد لتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط .
خامساً ، كما نرحب ، بنفس الملء ، بإنشاء حكومة وحدة وطنية في لبنان . فمن الضروري أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من ذلك البلد الشهيد حتى يتمكن من استعادة استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه .

سادساً ، أننا نحث كلا من العراق وإيران الجارين الشقيقتين ، على وضع حد لتصعيد الحرب بينهما ونؤيد أية تدابير يمكن أن تؤدي إلى تسوية سلمية للصراع القائم بينهما .

سابعاً ، أننا نؤكد من جديد تأييدنا الكلي لحركات التحرير الأفريقية ولا سيما المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للنضال

الشعبي للوطنيين الناميين ، من أجل انسحاب الادارة الحالية غير الشرعية ونقل السلطة الى شعب ناميبيا بمساعدة الامم المتحدة .

ثامنا ، اننا نعهد جهود منظمة الوحدة الافريقية وبلدان القرن الافريقي من أجل اعادة استتباب السلم والاستقرار في المنطقة ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب الصومال دفا عن استقلاله وسلامة اراضيه .

تاسعا ، اننا نعهد جهود شعب وحكومة تشاد دفا عن استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامة اراضيه .

وأخيرا ، نعهد مبادرات بلدان مجموعة كوتاد ورا لزالة التوتر الحالي في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وضمان حرية واستقلال جميع دول المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى رئيس كموتشيا الديمقراطية على البيان الهام الذي ألقاه الآن .

أصطحب صاحب السمو الملكي سامد يش نوروم وسيهانوك ، رئيس كموتشيا الديمقراطية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد راميرز اوكامبو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعتقد انه من دواعي التفاؤل ان تجرى مداولات هذه الدورة تحت رئاسة شخصية بارزة كالسيد بول لوساكا ، احد القادة البارزين للوحدة الافريقية . ان كولومبيا تشعر بالسعادة لرؤيتكم سيدى ، تتراسون مناقشاتنا . فكلومبيا تشارك زاحيا مبادئ الاستقلال التي يدافع عنها مجلس ناميبيا تحت القيادة الحكيمة .

نود كذلك أن نتقدم بالتهنئة الى الرئيس خورخي ايويكا الذي عمل باقتدار
 اثناء الدورة السابقة للجمعية العامة . ونتفق معه على المثل العليا التي تبلورت في
 مجموعة كونتادورا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوموسيو فرانسير (بوليفيا) .

وأنتهز هذه الفرصة للترحيب بدولة برونزي دار السلام كعضو جديد في منظمنا .
وأهنيئاً أيضاً الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويرار على التقرير الذي قدمه الى
هذه الجمعية للنظر فيه ، قياماً بدوره في قيادة أعمال هذه المنظمة .

لم تبق الا ١٥ سنة لتدخل البشرية الألف الثالثة لعالمنا هذا . وقد تميز هذا
القرن الأخير بالمجابهات الحادة والحروب ، لكنه في نفس الوقت تميز أيضاً باحراز اعظم
تقدم تكنولوجي ودينامي وثقافي . ومع ذلك لا يزال السلم والتنمية المتكافئة بعيدين عن
مناول قطاعات عريضة من العالم .

ومنشأ العديد من المشكلات السياسية التي نعاني منها في الوقت الحاضر
اتفاقيات يالتا ، التي اوجدت مناطق نفوذ كانت تصطدم غالباً بالمصالح القومية للدول .
وهذه الحالة لا تزال قائمة - وتتخذ نفس المظهر بصورة أساسية - في أوروبا وآسيا
وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

بل وأن القارة الأمريكية لم تكن محصنة ضد آثار هذه النظرية الخاصة بالسطوة
العالمية . فقد شهدنا على مر عدة عقود فرض الدكتاتوريات ضد رغبات الشعوب ، تلك
الانظمة الشمولية التي تتجاهل وسائل التعبير القانونية . وكما هو معروف جيداً ، ليست
تلك الانظمة الشمولية سواءً كانت من اليسار أو اليمين ، الا فاتحة لانتهاكات مستمرة
لحقوق الانسان وفيها من الحقوق الأساسية .

لهذا يجب ان نضع سياسة تحمي البشرية من الاستقطاب الايديولوجي الذي
يؤدي الى مجابهة عنيفة . ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بالتمسك ببدأ التعددية الهام
باعتباره جوهر الحوار واعتباره اعترافاً بتباين الآراء . وهذا المفهوم سمع به بلادى
بكل اخلاص ، بالتعاون مع بنما وفنزويلا والمكسيك لمنع وقوع مجابهة في أمريكا
الوسطى وتجنب الثورات الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن الحرب التي يقتتل فيها
الاشقاء والتي سوف تترتب عليها عواقب خطيرة تؤثر على استقرار قارتنا .

ان ما ندعوا اليه في هذه المنطقة هو تعزيز الانظمة الديمقراطية ، وحرية قيام الأحزاب السياسية المتعددة ، واحترام حقوق الآخرين والتسامح ، كحجر أساس للمعوية السياسية . وينبع هذا الموقف من حقيقة اننا تغلبنا بالوسائل السلمية على خلافاتنا المؤقتة مع الدول الشقيقة لنا في امريكا اللاتينية . ومن ثم لا نؤمن بأن المجابهة المسلحة أو تدويل مشاكل المنطقة هو السبيل الى مستقبل أفضل — وهو المستقبل الذى نتشوق اليه لقارة تضم بلدانا تجمعها روابط متشابهة أكثر مما تفرق بينها الاختلافات . وهذا هو السبب الذى من أجله نطالب الامم التي اجتمعت معنا هنا بأن تقدم تأييد هـا ودعمها السياسي لجهود السلم التي تبذلها حاليا مجموعة كونتاد ورا .

منذ ثلاثة اسابيع قدم وزراء خارجية المكسيك وبنما وفنزويلا وكولومبيا " اتفاق كونتاد ورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى " ، وهو الاتفاق الذى تؤكد الأقسام الرئيسية فيه على عدم استخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حقوق السيادة . ويعلن الاتفاق الحاجة الى استتباب السلم واستعادة الثقة في المنطقة عن طريق حق كل شعب في أن يختار بحرية نوع النظام السياسي والاجتماعي الأفضل له والذى يلائم مصالحه .

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، اتفق على ألا يستخدم أى اقليم في ارتكاب اعمال تتعارض مع الحقوق السيادية لاية دولة . وتمسكنا بانشاء وتعزيز ودعم نظم ديمقراطية عن طريق جهود الوفاق الوطني ، من أجل تحقيق المشاركة القانونية العامة في الاتفاقات السياسية .

في وثيقة السلم والتنمية هذه ، تمسكنا ايضا بتنفيذ الاتفاقات عن طريق ازالة التوترات وتعزيز الثقة . ومن ثم ، حددنا وظائف لجنة التحقق والمراقبة ، التي تتكون من اربعة مفوضين يمثلون دولا معروفة بحيادها ، والتي سوف تتحقق من ازالة القواعد والتجهيزات العسكرية الاجنبية . وعلاوة على ذلك فاننا نطالب بالانسحاب السريع للمستشارين

الاجانب المشتركين في عطيات التدريب . وقد طلب أيضا من البلدان الموقعة أن تمتنع عن القيام بأنشطة في اراضيها ترمي الى زعزعة حكومات المنطقة .
 وهناك الآن امكانية حقيقية لتحقيق اتفاق يتيح لدول امريكا الوسطى أن تتصدى لمعالجة مشاكلها الانعافية ، بغير تهديدات داخلية أو خارجية بالحرب . وقد جئنا الى الامم المتحدة بأمل الحصول على تأييد من هذه المنظمة التي انشئت تحديدا للحفاظ على السلم .

ومن السذاجة ان ننكر ان المشكلة الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها القارة بأكملها هي التي تكمن في جذور الأزمة الآخذة بخناق امريكا الوسطى . ومن أهداف الاجتماع الذي سيعقد في سان خوسيه ، بكوستاريكا ، في نهاية هذا الأسبوع ، وكذا اجتماع وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية واسبانيا والبرتغال ، بوزراء خارجية غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا والسلفادور وكوستاريكا والمكسيك منط وفنزويلا وكولومبيا ، مناقشة الصيغ الطائفة للمعونة الاقتصادية المباشرة ومختلف أشكال التعاون الأخرى ، حتى تتيسر لامريكا اللاتينية امكانيات أفضل للتنمية .

لا يسعني ان ادع هذه الفرصة تزدون أن أشيد بالموقف الذي اتخذته مجموعة البلدان العشر ، مع اسبانيا والبرتغال ، رفقة منها في الاسهام في ايجاد حل ينهني طس تأييد جميع الأمم ذات النوايا الحسنة للسعي من أجل ايجاد توازن سياسي حقيقي ، وتحقيق التنوع في الفرص الاقتصادية .

لقد قدمت البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا عصر اليوم ، الى الأمن العام للأمم المتحدة ، تقريراً بالعمل الذي انجزته والتقدم الذي أحرزته في محادثاتنا ، وفقاً للولاية التي عهد بها اليها في العام الماضي . كما قد منا وثيقة منقحة لتعديسها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية . كما ونعتزم ان نطالب بمعد مجلس الأمن وفقاً لأحكام القرارات التي أصدرها .

وبالاضافة الى ذلك ، ستقدم مجموعة كونتادورا مشروع قرار لتناقشه الجمعية العامة ، وذلك التزاماً بأحكام القرار الذي اصدته الجمعية في دورتها الماضية بعنوان " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " .

وبمجرد التوقيع على مشروع هذه الوثيقة التي حظيت بتأييد واسع النطاق من بلدان أمريكا الوسطى ، وبمجرد ان نتلقى التعقيبات النهائية من تلك الحكومات ، سيفتح آنذاك بروتوكول اضافي للتوقيع من جانب جميع البلدان . وسيعكس بعبارات قانونية محددة تأييد المجتمع الدولي الاجمالي لعملية كونتادورا منذ بدايتها . وانه لمن الضروري بصفة خاصة ، ان تنضم الدولتان العظيمتان الرئيسيتان والبلدان المصنعة الى هذه الوثيقة من أجل تحقيق أهدافنا بنجاح . وليس من التزايد ان اضيف ان الارادة السياسية للدول الواقعة هي التي ستقرر ، وحدها وطى وجه الحصر ، ودون أى تدخل خارجي ، مصير المنطقة ومستقبلها .

وفي نفس هذا السياق من السعي الدائب الى السلم على جميع المستويات ، شرعت الحكومة التي يشرفني ان أمثلها هنا ، والتي يرأسها الرئيس بلمساريو بتانكيور - بتصميم خاص ، في القيام بعمل سلمي يعود بالنفع على جميع مواطنيها .

ومن السمات الخاصة المميزة للحكومة الحالية لبلادي ، انها تمارس على الصعيد الداخلي ما تنادي به في الساحة الدولية كحل لمشاكل امريكا الوسطى . ومن الملائم أن يكون الأمر كذلك ، ان أن القادة السياسيين يتعرضون باستمرار للانتقاد لعدم الاتساق بين ما ينادون به على الصعيد الدولي ، وما تمارسه حكوماتهم من أفعال .

وكولومبيا مقتنعة تماما بأن الحوار وهو جوهر الديمقراطية ، يعتبر أفضل ما يلائم المصالح الوطنية ، لا المجابهة والصراع غير المتحكم فيه . لقد قمنا بتنفيذ سياسة انتهت على أساس من الحوار الوطني ، ولم يتعرض نظامنا السياسي في أي وقت للتهديد من جراء انتهاجنا لتلك السياسة كما لم تتعرض للخطر مؤسساتنا وهدياتنا التي أقيمت شرعيا ، وقد حظي هذا الجهد بالثناء من جميع الجوانب .

أود الآن أن استرعي انتباه الجمعية الى إحدى القضايا التي يوليها المجتمع الدولي أهمية قصوى ، قضية الديون الخارجية . لقد ناقشنا في اجتماع قد مؤخرا صعوبة تعزيز النظام الديمقراطي اذا ما سمح للآثار السلبية للديونية بأن تستمر ، وانما ما ظلت امريكا اللاتينية تعاني من الاستنزاف المستمر لمواردها التي تنقل الى البلدان الدائنة بما يترتب على ذلك من مواقف من الواضح أنها وخيمة بالنسبة للعمالة والانتاج والنمو .

فمنطقة امريكا اللاتينية ، بدلا من أن تكون قد تقدمت ، انتكست في الواقع ، خلال عام ١٩٨٣ وما انقضى من أشهر هذا العام ، الى مستويات عام ١٩٧٦ ، أي أن جميع الجهود السياسية والمالية والاقتصادية التي بذلت في الأعوام الثمانية الماضية قد ذهبت سدى . وما زال الانتعاش الذي يكثر الكلام منه على نطاق واسع ، في اقتصاديات بعض البلدان المصنعة ، قاصرا على اقتصاداتها . وهكذا يؤكد مرور الوقت اننا كما محقين عندما أطلقنا في عام ١٩٨١ ان الانتعاش في الشمال لن يولد بصورة تلقائية انتعاشا في الجنوب . اننا مضطرون ان نتأمل في عدم جدوى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة فسي رعايتها للعقد بين الانسائمين الأول والثاني ، والدورات الست لسؤس الأمم المتحدة للتجارة والانساء (الانكساد) ، وتطوير النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ونشر ميثاق الحقوق

والتحديات الاقتصادية للدول التي تهدد جميعها اليوم ، على ضوء أزمة العالم الثالث ، كمجرد وقائع تاريخية حدثت وانتهت أمرها .

ان أمريكا اللاتينية تنقل الآن ٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي الى البلدان المتقدمة ، الأمر الذي كان بمثابة خسارة رأسمالية بلغت حوالي ٥ بليون دولار خلال الأعوام الثلاثة الماضية . وكم يبدو وهذا من قبيل المفارقة عندما نستعيد الالتزامات التي التزمت بها البلدان الصناعية في الستينات ، والتي كان يتعين بمقتضاها على تلك البلدان ان تنقل ١ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي الى البلدان النامية . لقد اهدنا توجيه الجهود الحقيقية التي بذلت خلال السنوات الثماني الماضية ، فحولناها الى جهود طقسية ، كما انتقصنا من قدر الجهود السياسية التي بذلت على مدى ربع قرن .

ومن ثم ، ولهذا السبب ، اجتمع في ٢١ حزيران / يونيو من هذا العام ، في كارتاغينا دي اندياس ، ١١ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية لتبحث بعناية وبطريقة فعالة النتائج السياسية والمادية للعبء الثقيل للد يونية البالغ قدرها ٣٥٠ بليون دولار ، ولتكتشف - في نفس الوقت - بغية اعادة اجراء المفاوضات الفردية ، المجالات التي تكون فيها المشاكل متقاربة ، وتلك التي يمكن فيها ايجاد حلول مشتركة ، وتقييمها معا لا بفرض اتخاذ قرار بالارادة المنفردة بتأجيل دفع الديون ، او اقتراح انشاء ذلك النادي الذي كثر الكلام فيه باسم نادي الدائنين بل بالأحرى للتوصل الى أفضل السبل للوفاء بالتزاماتنا المالية - ومواجهة تلك الالتزامات عن طريق اعادة تنشيط العملية الانمائية التي سمح لها بأن تنجح الى الركود في منطقتنا .

ان توافق الآراء الذي تسنى التوصل اليه في قرطاجنة والذي ستثبت صحته وأنه جاء في وقته اما بنجاح الحوار ، واما بافلاس الدائنين والمدينين معا ما لم يجره هذا الحوار ، قد أبرز كنقاط رئيسية للتحليل والمناقشة : الحاجة الى ايجاد مستويات حقيقية من أسعار الفائدة تتماشى ونمو الاقتصاد العالمي وقدرة المدينين على الدفع ؛ الحاجة الى اقامة مرافق تمويلية خاصة لتغطية النفقات الزائدة الناجمة عن الأوضاع المالية الراهنة ؛ الحاجة الى جعل شروط الاقراض الوكالات المالية متعددة الأطراف أكثر مرونة ؛ الحاجة الملحة لكي يساهم صندوق النقد الدولي في خلق سيولة عالمية جديدة ترمي الى تخفيف عبء الدين وفتح أسواق عن طريق القضاء على الحواجز الجمائية ، بين جملة أمور .

عقد توافق آراء قرطاجنة أول جلسة متابعة له في مارديل بلاتا في الأرجنتين منذ اسبوعين فقط . وهناك ، وعلى الرغم من تفاؤل وسائط الاعلام وبعض حكومات البلدان متقدمة النمو ان النجاح المؤقت الذي حققته بعض حالات اعادة التفاوض الفردية ، خلصنا نتيجة مؤداها أنه لم يتم التوصل حتى الآن الى حل متصل بالمضمون لمشكلة المديونية . وكما ذكر المفاوضون أنفسهم ، يمكن القول أن العجل ارتخى قليلا لكن العقدة لا تزال بدون حل . في هذه الظروف ، نجد أنفسنا بحاجة الى دعوة العالم المتقدم النمو لاجراء حوار سياسي مباشر مع حكومات البلدان المدينة . فلا سبيل لانقاذ الاقتصاد العالمي من الاختناق الذي ينتظره في المستقبل القريب الا باتخاذ قرارات حكومية شاملة تتسم بقدر كبير من بعد النظر .

وتود بلادى أن تؤكد من جديد في هذه الجمعية اهتمامها باجراء الحوار المقترح ولا يمكننا أن نتصور أن هذه الآلية التي كثيرا ما عطلت على انقاذ البشرية من أشد أزماتها ، لم تعد ، بسبب الخوف أو الافتقار الى الفهم ، صالحة كوسيلة لاجاد حلول دائمة للمشكلة . وتظهر الارتفاعات الأخيرة في سعر الدولار أن من الملح بالنسبة لجميع البلدان ، بما في ذلك البلدان الصناعية ، ان تتدارس المشكلة المالية الدولية معا .

وفي ١٠ آب/ أغسطس في كيتو ، كما أبان ببلاغة صبيحة هذا اليوم رئيس جمهورية فنزويلا ، أعلن رؤساء بوليفيا وفنزويلا واكوادور وكولومبيا ونائبا رئيسي نيكاراغوا ونمسا ان الاتجار بالمخدرات واستعمالها غير المشروع يشكلان تهديدا للصحة العامة للشعوب، ويؤثران على تنميتها ويشكلان خطرا تخريب مستمر .

كما أطنوا أيضا أن الاتجار بالمخدرات نشاط يخطط له وينفذ على الصعيد الدولي عن طريق منظمات لديها موارد هائلة ، ولا بد للبلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على السواء من العمل معا على مكافحة الاتجار بالمخدرات وأن يشتمل ذلك على جهود دولية متضافرة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، تدعو الحاجة الى عقد مؤتمر دولي متخصص ، يعقد تحت اشراف هذه المنظمة ويعلن أن الاتجار بالمخدرات جريمة عالمية ويتخذ اجراءا عالميا لمكافحة وينشيء صندوقا لمساعدة البلدان المنتجة التي تحاول استئصال المخدرات تكلفة باهظة .

لقد تكبدت كولومبيا كلفة باهظة من وراء تلك الائمة ، الى حد أن وزير العدل الكولومبي لقي مصرعه هذا العام على أيدي أفراد عصابة الاتجار السرية بالمخدرات التي كان يكافحها بشجاعة .

وحكومتني تواصل هذا الكفاح ، بيد أنها تعلم علم اليقين أن هذه التجارة ما كانت لتوجد لو أن البلدان المستهلكة تحدث لها بنفس النشاط .

لذلك نقترح على هذه الجمعية شن حرب عالمية لا هوادة فيها على تجارة المخدرات .

في الدورة الثلاثين للجمعية العامة المعقودة ، عام ١٩٧٥ ، أشارت كولومبيا ، لأول مرة الى الحاجة لوضع تعريف قانوني للقضاء الخارجي ، ويوجه خاص الحاجة الى ضمان حقوق البلدان الاستوائية في الموارد الطبيعية المحدودة للمدار الثابت وهي الحاجة

التي اكتسبت أهمية بالغة نتيجة لتسارع التقدم التكنولوجي والعلمي والامكانيات الصناعية للفضاء الخارجي وخطورة تسليحه .

وفي اللجنة الفرعية القانونية بالفضاء الخارجي ، التي اجتمعت في جنيف هذا العام ، قدمنا باسم البلدان الاستوائية مشروع مبادئ لاستخدام المدار الثابت . وتعتبر مجموعة ال ٧٧ هذا المشروع أساسا صالحا للتفاوض ، وهو يمثل بياننا قانونيا جديا يحظى بدعم طلي واسع النطاق ويبحث على وضع ذلك المورد تحت تصرف البشرية واصلاح الحالة الراهنة التي تتصف بالاحتكار والاجحاف . وفي عام ١٩٨٢ ، صبادرة منا أيضا ، اعترف مؤتمر المواصلات السلوكية واللاسلكية الذي عقده الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في نيروبي ، بأن هناك بلدانا كبلدنا لها وضع جغرافي خاص .

ان القلق المتزايد لدى البلدان النامية ازاء الاكتظاظ في نطاقات التردد وفي مواقع مدارية معينة قد أدى الى عقد مؤتمر اداري عالمي لشؤون الاتصالات اللاسلكية في الفضاء ، ونأمل أن يعالج ذلك المؤتمر جميع هذه المسائل بروح العدل . وكما ساهمنا في وضع قانون البحار ، وهو سعى ناجح للمجتمع الدولي ، نعتقد انه يتعين علينا في الوقت الراهن أن نضع بنفس الروح ، قوانين الفضاء الخارجي ، مع أخذنا في الحسبان الظروف الخاصة المحيطة بالبلدان الاستوائية والاعتراف باحتياجات البلدان النامية .

ان كولومبيا ، في معرض جهودها لتعزيز السلام وتحاشي تدبير الحفارة ، تعتقد انها تساهم مساهمة ملموسة باقتراحاتها الخاصة بتنظيم المدار الثابت واننا ندعو المتحدين باسم الدول غازية الفضاء الى استكشاف السبيل المفضي الى الوئام والصيغ التوافقية . فنحن نريد للفضاء الخارجي أن يكون سبيلا للوصول الى مصيرنا المشترك لا أن يكون أبدا قاعدة انطلاق للتدمير والكراهية والحرب .

لقد كررنا ، السى حد الافراط ، الطريقة التي تفهم بها بلدى ومارس ايمانها بأرفع مثل الانسانية . اننا لم نشهر سلاحا أبدا الا في معرض الدفاع عن سلامتنا الاقليمية . ولا تستطيع أى من البلدان الشقيقة المجاورة لنا في الكاريبي والمحيط الهادئ أو طس ضفاف الأورينوكو أو الأمازون ، القول باننا فعلنا ما يثير الشكوك حول تمسكنا بقدرسية المعاهدات والتزامنا بحسن النية في تنفيذها . واليوم ، كعهدنا في الماضي ، ندعو الى قبول الالتزامات الصريحة للدول .

ولهذا نرفض بشدة التدخل العسكرى من جانب بلد في شؤون بلد آخر ، سواء كان ذلك في أفغانستان أو كموتشيا أو ناسيبيا أو موزامبيق أو أنغولا أو تشاد أو نيكاراغوا أو السلفادور أو هندوراس . وحيثما كانت تلك الأنشطة نرى موكبا من الجيش التي لا حصر لها والمظالم والبؤس في مختلف القارات ، تاركا في أعقابها شعورا بالهغاء والألم والافتقار الى الأمن بالنسبة للجنس البشرى .

وطينا أن نؤكد هنا أن القوات الأجنبية والخبراء العسكريين طيهم أن يعودوا الى بلادهم الأصلية . وإذا أردنا لكل دولة أن تكون سيدة ثروتها ومهندسة تنميتها الاقتصادية ومبدعة هويتها الثقافية فعلى كل دولة أن تكون قادرة بكامل استقلالها الذاتي ، على انتهاز سبلها الخاص بها صوب السلم والعدالة والتقدم .

لقد دافعنا عن الحق في أن نكون مختلفين دون أن نس الطابع العالمى للمنظمات الدولية . اننا قلقون ازا الحالة في الشرق الأوسط ولهذا ندعو الى حل يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة ذات سيادة دون التشكيك في مسألة وجود دولة اسرائيل ورفضها في العيش في سلم داخل حدودها . وهذا ما نرجوه أيضا بالنسبة للبنان حيث نود أن نرى عودة السلم والوثام اللذين اتصفت بهما تلك الدولة لسنوات عديدة ، بحيث لا نرى تكرارا للأعمال الدموية التي ترتكب ضد الانسانية كتلك الأعمال التي شهدناها باستقطاع مؤخرًا .

بالمثل ، نؤكد أن بريطانيا العظمى والأرجنتين ينبغي لهما أن تجلسا مرة أخرى الى مائدة المفاوضات لاستئناف الحوار الذي انقطع من جانب واحد ، مما يتيح التوفيق بين سيادة الأرجنتين على جزر المالفيناس ومصالح سكان تلك الجزر .

ونرحب باستئناف العلاقات بين اسبانيا وفواتيمالا الذي أعلن عنه في ٢٢ أيلول / سبتمبر في عاصمتنا يوفوثا في أعقاب الوساطة الناجحة التي قام بها رئيس كولومبيا .

لقد قهّل بحق على السنة ممثلي جميع مدارس الفكر التي تنقسم اليها السياسات الدولية اليوم ، ان سباق التسلح بين الدولتين العظميين الرئيسيتين تجاوز حدود المعقول والمنطق البسيط يحدونا الى التأمل في الجنون المتمثل في تكديس أسلحة تكفي لتدمير العدد وعشر مرات . الس أئين يمكن أن يؤدي بنا هذا السباق المحموم وغير المعقول الى الدمار الكامل ؟

فلنتوقف للتأمل ونفكر في عديد الأسباب العديدة التي تحدونا الى أن نحتفل في المستقبل القريب بانتصار الحياة على الموت ، وفرس السلم في الحقول التي دمرتها الحرب الآن ، ونؤمن بقاء ملايين الكائنات البشرية التي تشاظرنا العيش على هذا الكوكب ونضمن ألا ينحرف ذكاء الانسان الى الشر والفساد بالقدر الذي يجعله يفضل المحرقة النووية على آمال التقدم والاخوة بين جميع شعوب الأرض قاطبة .

قبل عام ، وفي نفس هذه القاعة ، وجه الرئيس بليسا ريوبتنا نكور الكلمات التالية الى العالم :

" ولن يتحقق السلام من خلال القضاء على سباق التسلح فقط ، بل

ينبغي لنا أن ننزع السلاح فكريا ، وفعلا " (A/38/PV.19، ص ٦) .

اننا لا نريد للانسانية اليوم أو في المستقبل أن تصحو على التهديد بخطر نووي قد بات واقعا لا سبيل الى تغييره . ولهذا قمنا بالاحتجاج مع شيلى وبيرو واكوادور

على التجارب النووية التي تجرى في جنوب شرقي المحيط الهادئ ، وهي تجارب تهدد البيئة البحرية لتلك المناطق في البحار الجنوبية . وإذا كانت هذه التجارب ، كما قيل لنا بعجرفة ، لا أثر لها على البيئة البحرية في تلك المناطق ، فلماذا لا تجرى فـي البحار القريبة من سواحل من يجرونها ؟ ان بلادى موقنة من أن الفالبيية العظمى من البلاد الممثلة هنا ستنضم اليها في تأييد فكرة عقد اتفاق نووى ، الأمر الذى أشار اليه الرئيس ريغان في بيانه هنا ، ذلك الاتفاق الذى يعطي العالم الأمل أن يصل بأمن وسلام الى الألف الثالثة في عصرنا .

اننا نعرب عن الفكر التالي بازا* جميع أنواع المظالم . كيف يمكن ألا نلهد حقوق الشعب الناميبي في الكفاح من أجل الاستقلال ؟ وكيف يمكن ألا نلهد الجنس الاسود الذى لم يخل من نداء المشروع من أجل وضع حد لممارسات الفصل العنصرى فى الطبيعىة في افريقيا ؟ كيف يمكن أن ننسى ملايين الابرياء* من اللاجئين الذين هلكوا على أيدي مرتزقة السلطات الاستبدادية العنيفة أو الذين كانوا من الضحايا العزل في مياه المحيط الهادئ ؟

ان كولومبيا تلهد كل ما يمكن للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن يقوم به في هذا الصدد على أمل أن يساعد على ملايين البشر في جميع أرجاء العالم . وطينا أن ندرس الوسائل التي تضمن لهم العودة الى بلادهم مع احترام سلامتهم الشخصية ودون أن يحيق أى خطر بأرواحهم .

بالمثل ، فاننا نطلب أن تحل مسألة شبه جزيرة كوريا بوسائل سلمية عن طريق الحوار بين الطرفين المعنيين مباشرة حتى يمكن استئناف المفاوضات دون عدا* . ان العالم المعاصر يقف على حافة الهاوية وتهدده من جميع الجوانب المجابهة العسكرية بين الكتلتين . ولهذا كانت حركة عدم الانحياز ضرورية . فذلك الحركة التي تنتمي اليها كولومبيا يحتاجها العالم حتى لا يصبح من جديد ميدان قتال لأولئك

الذين يتناحرون على التفوق . اننا نرحب بالسياسة التي نبعث من بعد نظر المارشال تيتو والرئيس نهرو والرئيس عبد الناصر والتي ألهمت عشرات من البلدان المستقلة حديثاً الى التفكير في مصلحتها وتناضل في سبيل حريتها وتحدد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بقيم عالمية .

ولقد قيل بحق أن هذه المنظمة تقوم على أساس مبادئين يتعلقان بحصير الانسان ذاته ومستهد فان انقاذ البشرية من الابداء . وأولهما يتعلق بحقوق الدول في احترام سلامتها الإقليمية بوصف ذلك أساساً للقانون الدولي ، والاخراف باستقلالها الذاتي ووجوب تسوية المنازعات سلمياً . والمبدأ الثاني يتعلق بالتطوير التدريجي وتحسين مستوى المعيشة لمختلف أمم العالم .

وما من شك في أن المنظمة قد حققت جزئيا هدفها فيما يتعلق بانها " الاستعمار وذلك بالتأكيد على مبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية وباحتها محفلا سياسيا ، يمكن فيه الاستماع الى جميع الافكار حيث أن السياسة تساعد الى حد كبير في التوصل الى تفاهم مع الخصم . ان بلدى بوصفه بلدا محبا للسلام ، وأحد الموقعين على ميثاق سان فرانسيسكو الذى مازال يلهمنا بغية التوصل الى اتفاقات مثل تلك التي تسعى اليها مجموعة كونتادورا ، يود أن يقترح العودة الى الالتزام بالمبادئ . ونود أن نقترح أن نجعل من هذه المبادئ ممارسة ثابتة ومسعى يوميا وحاجة حتمية لجميع ذوى النية الحسنة .

ان العودة الى الالتزام بالمبادئ سياسة سليمة ولا سيما عندما نضل السبيل ، في خضم التوقعات القاتمة ، ولا نجد بوصلة ترشدنا . وما من شك أن الاعتراف بحقيقة أن مجتمع الدول هذا يقوم ، كأى مجتمع اخر ، على احترام حقوق الآخرين كما شدد خوارس على ذلك ، وأن التسامح ازا " أفكار الآخرين مازال نظاما صحيحا لتسوية المنازعات بين الدول . ولم نجد أبدا مثل هذه الصحة التي وجدناها في كلمات فليسوف فرنسي وصف طريقة مهذبة للعيش والتفكير اذا طبقت تطبيقا دقيقا وبثقتهم أمكن أن تكون طريقة للوجود المشترك لجميع البلدان : " اني قد اختلف معك في الرأي لكني على استعداد للتضحية بحياتي دفاعا عن حقك في التعبير عن رأيك " .

في هذا البيان ، حاولت بلارى أن تشاطر هذه الجمعية أسس طموحاتها - وأقصد بذلك السلام ؛ لكننا نخشى أننا قد نكون وحدنا ، وفي برج بابل هذا وفي بليلة اللغات هذه تخطف الكلمات كما تخطف المفاهيم التي تعبر عنها الكلمات . ولا بد لنا من أن نعترف بأن السلام للعالم المتقدم وللبلدان الاشتراكية والرأسمالية على السواء مفهوم يتصل اتصالا وثيقا بنزع السلاح وبالحاجة الى منع الحرب النووية التي لا تبقى ولا تذر . وهو ، بعبارة موجزة ، حل للنزاع بين الشرق والغرب . ولكن بالنسبة للعالم النامي ، هذا العالم الثالث الذى يشمل ثلاثة أرباع كوكبنا ، يعتبر السلام مفهوما يتصل اتصالا حتميا بالفقر والجوع والظلم - أى أنه يعني حل الصراع بين الشمال والجنوب .

وتود كولومبيا أن تدعو المجتمع الدولي الى العمل في الاتجاه الذي يؤدي به الى ايجاد القاسم المشترك بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ، بحيث يمكننا جميعا أن نصل الى نفس مفهوم السلم ومن ثم نوحّد طاقتنا جميعا بغية تحقيق السلم والتقدم والعدالة لجميع الشعوب .

السيد بودستروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن اهنئ السيد بول لوساكا (زامبيا) على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع . وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أرحب بشكل حار ببروني دار السلام العضو الجديد في الامم المتحدة ، وأنقل لذلك البلد تمنيات بلدى المصلحة من أجل مستقبل سلمي مزدهر لها .

من البنود التي أثيرت في الدورة الاولى للجمعية العامة في سنة ١٩٤٦ مسألتان مازالتا تستحقان اهتماما خاصا منا اليوم . المسألة الاولى كانت التخلص من الاسلحة الذرية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، والمسألة الثانية كانت دعاوى جنوب افريقيا بشأن ما كان يعرف عندئذ بأفريقيا الجنوبية الغربية ، أي ناميبيا . والآن ونحن نقرب من الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة مازالت المسألتان على جدول الأعمال . فأمانا على جدول أعمال الجمعية العامة مسألتا تصعيد سباق التسلح النووي والاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا . وهاتان الحقيقتان المؤسفتان تستحقان التأمل العميق .

لم يقع أي تحسن في الحالة الدولية خلال السنة الماضية . فالعلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين تتسم بالشك العميق ولم يجر أي حوار بينهما . وفي الوقت نفسه ، تزداد الهوة الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . ولا تزال أزمة الديون تشكل مشكلة انمائية خطيرة . ولا يمكن لأي منطقة في العالم أن تسلم من تأثير التوترات الناجمة عن هذا المناخ السلبي .

ولقرابة عام ، لم تجر أية مفاوضات بشأن تخفيض الاسلحة النووية . وعلى الرغم من الأفكار بعيدة النظر التي قدمها العلماء بشأن الآثار التدميرية لنشوب حرب نووية ،

لا كنتيجة للتدمير المباشر فحسب ، بل وبسبب الشتا* النووى ، تستثمر الدولتــــــــــــــــان
العظيمان الرئيسيتان أموالا متزايدة في سبيل انتاج منظومات من الاسلحة متطورة أكثر
فأكثر . وقد أصبحت فترات الانذار أقصر ، كما تزداد أخطار نشوب حرب نووية بطريق
المصادفة .

وينبغي أن يحل الحوار المتزايد محل المناخ الحالي الذى يتسم بالمجابهة .
وينبغي أن يشمل الحوار حالة التسليح والصراعات الاقليمية الكثيرة التي يزداد حلها
صعوبة من جراء* التنافس بين الدول الرئيسية .

ومن الحقائق المؤسفة للغاية اننا ، بعد قاربة أربعين عاما من انشا* الأمم
المتحدة ، مازلنا بعيدين عن الوفاء بالمبادئ الأساسية الواردة في الميثاق . لقد كان
على هذه المنظمة في أغلب الاحيان أن تقف موقف المتفرج . وكان تدخلها في الصراعات ،
حيثما أمكن ذلك أصلا ، متأخرا ، ومنصبا على الاغراض الخارجية للصراعات لا على
أسبابها .

وبالرغم من التزامات الدول بموجب الميثاق فانها مازالت تلجأ في حل مشاكلها
الى استعمال القوة . كما ان المجتمع الدولي لم يستطع أن يتخلص من آفة انتهاك حقوق
الانسان ولم تكفل الموارد الكافية لبرامج الامم المتحدة المعنية بتعزيز التنمية الاقتصادية
والاجتماعية . ولا سبيل الى الحفاظ على سلطة الامم المتحدة الا اذا قامت الدول الأعضاء
بالتزاماتها التي تعهدت بها بموجب الميثاق . ان الاحكام الرئيسية للميثاق في طبيعة
مبادئ المجتمع الدولي وينبغي أن تظل كذلك . وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية
المشتركة لاقامة علاقات سلمية بين الدول وتحقيق التعاون فيما بينها . يجب أن تحل النزاعات
بالسبل السلمية ويجب ألا نسمح باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ويجب
أن تحترم كل دولة السلامة الاقليمية للدول الاخرى واستقلالها السياسي . ويجب
أن تعترف كل دولة بحق الدول الاخرى في الامن ، وأن تختار كل دولة ، بطريقتها
الخاصة ، الكيفية التي تحقق بها أمنها ويجب ألا يكون ذلك على حساب الدول الاخرى
وفي وقت يتسم بالتكافل المتزايد يجب أن يشترك الجميع في صون الأمن في نهاية الأمر .

- ولا ينبغي تحت أية ظروف السماح بوقوع انتهاكات للمبادئ الأساسية للميثاق .
- ولا ينبغي لأى بلد أن يرغب على الخضوع لأعمال كهذه . والسويد عملاً بسياساتها التقليدية القائمة على الحياد قد تمسكت دائماً وستظل متمسكة بسلامتها الإقليمية وسيادتها الوطنية .

ولا سبيل الى صون السلام الدائم الا باحترام القواعد الأساسية للقانون الدولي ومن خلال التعاون الدولي . وتقع في ذلك مسؤولية خاصة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . فاذا لانهم ، اذا ما تجاهلوا مبادئ الميثاق ، بالمخالفة للقانون الدولي ، سيخلقون تربة خصبة وخطرة لتفريخ الغرض الدولية .

وبالنسبة للسويد ، ستظل عضوية الامم المتحدة والالتزامات التي تنطوي عليها تلك العضوية حجر الزاوية في سياستها الخارجية . ومن الأهمية بمكان للحكومة السويدية أن تمنح الأمم المتحدة الفرصة لتحقيق هدفها الأول ، كما كان القصد — وهو حفظ السلم والأمن الدوليين .

ان المناقشة التي تلت التحليلات واضحة الرؤيا للأمين العام اثناء السنتين الماضيتين أدت الى عدد من الاقتراحات العملية الرامية الى تعزيز الأمم المتحدة . وفي العام الماضي ، أسهمت البلدان الشمالية بشكل ملموس في تلك المناقشة عن طريق تقديم تقرير مشترك الى الأمين العام .

وعلى مجلس الأمن ان يجد أساليب عمل تيسر له معالجة الصراعات في مرحلة مبكرة والحيلولة دون اللجوء الى العنف . والتركيز على هذا الهدف ، يتسع المجال لتحسين التعاون بين المجلس والأمين العام . ولا بد من ايجاد سبل أفضل لضمان تنفيذ قرارات المجلس . ويتعين على المجلس ان ينظر في امكانية الاجتماع على المستوى الوزاري في بعض المناسبات لبحث الأخطار التي تتهدد السلم ومناقشة سبل احتوائها في مرحلة مبكرة .

ان مبدأ المسؤولية الجماعية عن تمويل نفقات المنظمة ، بما في ذلك عمليات صون السلم مبدأ يجب التمسك به .

ويجب علينا جميعا ، كدول أعضاء ان نتحمل المسؤولية عن استخدام المنظمة استخداما ملائما . وقد استعرض الأمين العام الانتباه في تقريره السنوي الى شتى الاتجاهات فيما يتعلق بأساليب العمل والقرارات التي تتعارض مع هذا الهدف . وتتخذ المحافظة على الطابع العالمي للأمم المتحدة أهمية حيوية . فالخلافات بين وجهات النظر ستبقى اذا استبعدت دول معينة من هذه المنظمة .

ومن المهم ألا تستثنى دول معينة في عمل الأمم المتحدة ، ولكن الأهم من ذلك ان تشترك في الجهود الداخلية المبذولة لتنفيذ الإصلاحات التي قد تكون ضرورية لمنظومة الأمم المتحدة .

ان الأمم المتحدة تهيئ لنا مدونة سلوك ذات صياغة جيدة صمدت في وجه الاختبارات بوصفها آلية للتفاوض ومحفلا لاغنى عنه للاجتماع .

ان قلق الشعوب والحكومات ازاء تصاعد سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، يتجلى في الاشتراك واسع النطاق للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وقد زاد عدد المبادرات والاقتراحات والتوصيات الرامية الى وضع تدابير بناء الثقة في المجال العسكري والحد من التسلح ونزع السلاح . وتجري دراسات حول مسائل ذات أهمية أساسية لجهود نزع السلاح . وتحاول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أي الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بطرائق مختلفة ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بكسر الجمود القائم بين الدولتين العظميين الرئيسيتين الحازتين للأسلحة النووية ووقف سباق التسلح . وستظل السويد تعلق أهمية كبرى على هذا العمل داخل الأمم المتحدة وفي اطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف .

وفي ٢٢ ايار/ مايو من هذا العام وجه ستة رؤساء جمهورية ورؤساء وزراء من خمس قارات ، بما فيهم رئيس وزراء السويد ، نداء بوقف سباق التسلح النووي ، وحثوا الدول الحائزة على الأسلحة النووية على اعلان تجميد الأسلحة النووية . ووافقت الرأي العام الواسع في بلدان كثيرة يطالب على نحو متزايد بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتجميدها . وقد تجلّى هذا ، في أعمال الأمم المتحدة ، في القرار الداعي الى تجميد الأسلحة النووية الذي أخذت زمام المبادرة فيه المكسيك والسويد ، ووافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة .

ومع ذلك ، لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح الا على نطاق محدود ، وسيؤدي هذا لا محالة الى اضعاف سلطة الأمم المتحدة . وتقع مسؤولية كبرى عن هذه الحالة على عاتق الدولتين الرئيسيتين الحازتين للأسلحة النووية .

فالذين يملكون القدرة على البت في أمر استخدام الأسلحة النووية لا يقامرون بهيكل بلدانهم وحدها ، بل ويعرضون حياتنا كلها للخطر . لهذا السبب علينا ، نحن الآخرين الذين لا يمتلكون الأسلحة النووية ، ان نبذل قصارى جهدنا لغرض مصالحنا وقناع السدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تعي مسؤوليتها تجاهنا .

ان المدة المتبقية من الآن وحتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار تقل عن سنة ، ومع ذلك لا تجرى الآن أية مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف . وقد تبين في مؤتمر نزع السلاح في جنيف استحالة انشاء لجنة تدرس مسألة حظر تجارب الأسلحة النووية . ان عدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بواجباتها بموجب معاهدة عدم الانتشار يشير مخاوف جدية بالنسبة لمستقبل هذه المعاهدة هازاء هذه الخلفية ، تصبح للتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب واستئناف المفاوضات في ميدان التسليح النووي أهمية خاصة .

ان القرار بالتقيد بوقف نشر أسلحة نووية اضافية سيمثل مساهمة قيمة في هذا الصدد ومن الملمح أيضا البدء في اجراء المفاوضات متعددة الأطراف للحيلولة دون امتداد سباق التسليح الى الفضاء الخارجي . ويمكن للدول الفضائية الرئيسية ان تضع ، كل من ناحيتها ، الأسس اللازمة للتقدم في هذه المسألة .

وفي علمنا هنا في الأمم المتحدة ، وفي وقت يتسم بالتوتر والريبة بين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ، علينا أن نلتصم بالطرائق العملية للمساهمة في بناء الحد الأدنى من الثقة المتبادلة المطلوبة لحرار التقدم في ميدان نزع السلاح . ان التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف يبين ان الحظر ليس من قبيل المستحيل .

وفي بواكير ١٩٨٤ استضافت استكهولم المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا . ومن الحقائق الايجابية ذات الأهمية الكبيرة أن كل الدول في أوروبا علاوة على الولايات المتحدة وكندا ، تتفاوض الآن على تدابير بناء الثقة والأمن لتعزيز الانفراج في أوروبا وتمهيد الطريق لمفاوضات نزع السلاح .

ان احترام حقوق الانسان يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الدولي ومن العمل من أجل السلم . ان انتهاكات حقوق الانسان ليست من الشؤون الداخلية الخاصة للبلدان ويجب أن تدان أينما وقعت . وما زالت التباينات المخيفة بين الوضع الحقيقي في أجزاء عديدة من العالم وبين أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان قائمة . وترحب السويد بايلاء الأمم المتحدة اهتماماً متزايداً لهذه المشكلة الخطيرة . واننا نقدر انشغال الأمين العام بهذا الموضوع ونقدم جهوداً .

ومن الخطوات الهامة الى الأمام في هذا الصدد تقديم مشروع اتفاقية ضد التعذيب الى الجمعية العامة لتنظر فيه في هذا الخريف . وتشير المعلومات المستمدة من مصادر موثوقة الى أن هذا الانتهاك الجسيم لكرامة الفرد يرتكب بصورة منهجية في عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وترى الحكومة السويدية أنه من الأهمية بمكان ان تولي الجمعية هذا المشروع الأولوية القصوى . ونرجو ان يعتمد في هذه السنة ، ان أمكن ، وصيغة تسمح برصد تنفيذه بطريقة فعالة .

ان المشكة المطحة الخاصة بالغاء عقوبة الاعداد تناقشها الآن هيئة حقوق الانسان .
وتأمل حكومة السويد أن تتمكن الهيئة من الانتهاء من أعمالها بأقصى سرعة ممكنة .
وخارج منظومة الأمم المتحدة أيضا ، يجري عمل هام في مجال تعزيز حقوق الانسان .
ومن الأهمية بمكان أن تنفذ في ذلك الشأن الالتزامات التي وردت في البيان النهائي لمؤتمر
الأمم والتعاون في أوروبا الموقع في هلسنكي عام ١٩٧٥ .
ونحن نشاطر الأمن العام رأيه القائل بأن هناك حاجة الى مزيد من الجهد
المنسقة والمحسنة للتصدي لمشكلة المخدرات الخطيرة .
وينبغي أيضا تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال استغلال الموارد المشتركة للأرض .
ومنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة الانسانية قبل اثني عشر عاما ، أدركنا بشكل
تدريجى أن ايجاد حلول دولية للمشاكل الرئيسية للبيئة مسألة حياة أو موت بالنسبة للجنس
البشرى كله . ومع ذلك ، فان هذا الادراك لم يؤد ، على المستوى الدولى ، حتى الآن ،
إلى الخطابات ، لا التدابير الفعالة . ونحن نأمل من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
التي أنشئت أخيرا من قبل الأمم المتحدة وترأستها السيدة برونتلاند من النرويج ، أن تثبت
نجاحها وتعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة .
هذا ، وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة للاسهام في ايجاد تسوية للصراع في
الشرق الأوسط . وما يثير الانزعاج عدم وجود خطوات ايجابية نحو تحقيق السلم .
أما الأطراف المعنية ، فيجب أن تجتمع لاجراء مفاوضات مباشرة على أساس قرارى
مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . كما يجب أن تشترك منظمة التحرير
الفلسطينية في هذه المفاوضات على قدم المساواة . ويجب أيضا أن تفي أى تسوية سلمية
بالمطالب الشرعية للشعب الفلسطينى في تقرير المصير ، بما في ذلك حق ذلك الشعب في
انشاء دولة خاصة به في الضفة الغربية وقطاع غزة . والبدء نفسه ينطبق على حق اسرائيل
في الوجود في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن الطرق الممكنة للتعبيل بايجاد
تسوية لهذه المسألة عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة كما اقترح المؤتمر المعنى

بفلسطين في العام الماضي . ويجب أن تتوقف سياسة انشاء المستوطنات غير القانونية التي تتبعها اسرائيل في الأراضي المحتلة . فهي تشكل عائقا خطيرا أمام حل هذا الصراع . كما أن على قوات الاحتلال الاسرائيلي أن تترك لبنان دون ابطاء . وحكومة السويد تلهد الحكومة اللبنانية في جهودها الرامية الى اعادة استتباب السلم لشعب لبنان واسترداد سيادة لبنان ووحدته أراضييه .

وبدخل الصراع بين ايران والعراق الآن سنته الخامسة . وتعرب حكومتني عن تقديرها لجادة الأمين العام التي تهدف الى انهاء الهجمات على المراكز الاهلة بالمدينين ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب . أما أثر هذه الحرب على حرية الملاحة في المنطقة فيدعو الى القلق . وترجو حكومة السويد أن يتوقف هذا الصراع المأساوي في وقت مبكر بطرق سلمية .

وكما لوحظ في اجتماع ستوكهولم الذي عقد في حزيران /يونيه من هذا العام بين وزراء خارجية البلدان الشمالية ودول خط المواجهة في الجنوب الافريقي ، ما زالت سياسة الفصل العنصري قائمة دون تغيير . وتواصل جنوب افريقيا جهودها لاضعاف السدول المجاورة والسيطرة عليها بغية المحافظة على نظام الفصل العنصري وتعزيزه . ان عطية القتل العشوائي وسجن أعضاء المعارضة السياسية ولا سيما في الجبهة الديمقراطية المتحدة قد كشفت عن الوجه الحقيقي لذلك النظام .

وفي ظل هذه الخلفية ، يجب أن نحث مرة أخرى ومحماس متجدد مجلس الأمن على أن يفرض عقوبات اقتصادية ملزمة على جنوب افريقيا .

بعد ستة أعوام من اعتماد مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، ما زالت تلك الخطة حبرا على ورق نتيجة لاستمرار المناورات التسويهية من قبل جنوب افريقيا . ونحن نجد أن هذا عمل غير مقبول . ولا يجب أن تستخدم القضايا الدخيلة كوجود قوات كوية فسي أنغولا كذريعة لعاقة استقلال ناميبيا . ويجب أن يفرض مجلس الأمن الآن تنفيذ خطته بشأن ناميبيا ويتوصل الى حل لهذه المسألة .

وما زالت القوات السوفياتية في أفغانستان . وما زال شعب أفغانستان محروما من حقه في الاستقلال ومن فرصة تقرير مستقبله بنفسه ، الأمر الذي يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ونفس الحالة ما زالت قائمة في كمبودشيا ، حيث يستمر الاحتلال الفيتنامي ، والرغم من مرور الأعوام ، يجب ألا نقبل هذه الظروف . ونحن نساند كل الجهود المبذولة لحل الصراعات . يجب أن تنسحب قوات الاحتلال الأجنبية كما يجب أن نضع حدا لمعاناة السكان المدنيين في كلا البلدين .

أما الحالة في أمريكا الوسطى فلا تزال متوترة . ومصدر الصراعات في المنطقة يتمثل في المظالم الاقتصادية والاجتماعية . والسود تهدد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا لمنع المزيد من انتشار الصراعات وإيجاد الحلول السلمية . ومن خلال احترام السيادة ووحدة الأراضي لبلدان المنطقة ، يمكن إرساء الأسس اللازمة لإيجاد حلول سلمية وإزالة الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين . إن حدوث تطور يوجه المنطقة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان له أهمية حاسمة . ويجب أن تعطى شعوب أمريكا الوسطى الفرصة لبناء مجتمعاتها في جو من السلم والحرية دون تدخل خارجي . وللولايات المتحدة تأثير كبير لا يمكن إنكاره في تلك المنطقة . وترى حكومة السويد أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تتحلّى بضبط النفس وتستخدم نفوذها لتعزيز المفاوضات .

إن شعب شيلي ما زال محروما من حقوقه المدنية ومن حرياته . والأمم المتحدة يجب أن تواصل جهودها دون كلل للإصرار على تحقيق مطالب هذا الشعب بالنسبة لاستعادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شيلي .

أما ملاحظاتي الأولى الخاصة بأهمية تعزيز الأمم المتحدة فتتطرق أيضا إلى حد كبير على التعاون الاقتصادي الدولي والعلاقات بين الشمال والجنوب . ويجب ألا نضيع فرصة لتعزيز الحوار متعدد الأطراف في المجال الاقتصادي .

ولسوء الحظ ، لم تعزز المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة حول مشاكل التنمية أي تقدم في الآونة الأخيرة . ويعتبر مؤتمر السكان الذي عقد في المكسيك استثناء جديرا بالتنويه ، ويرادونا الأمل في أن يؤدي إلى نتائج ملموسة .

وإذا ما كان للانتعاش الاقتصادي العالمي أن يستمر، يجب أن تشارك البلدان النامية مشاركة فعلية في العطية. وبين جمة أمور، يتطلب ذلك امكانية وصول هذه البلدان لأسواق البلدان الصناعية، فذلك ضروري للتصدي للمشاكل الناجمة عن الديون. وفي الوقت الحالي، تقوم البلدان النامية بسداد الفوائد بمعدل يقرب من ٦٠ بليون دولار سنويا إلى البلدان الصناعية. وتتلقى البلدان النامية حوالي ٣٠ بليون دولار فقط على شكل منح من العالم الصناعي. وعلى الرغم من الانطلاقة الاقتصادية، تزداد الاتجاهات الحمائية. وهذا التطور يجب مقاومته. وينبغي أن تعمل كل البلدان على تعزيز التجارة الحرة وتوسيع نطاقها. ويمكن لجولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف في مجال التجارة، ان اعدت بعناية، أن تسهم في تحقيق هذه الغاية. ومن الأهمية بمكان متابعة القرارات التي اعتدلت في الاجتماع السادس لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في بلغاريا منذ أكثر من عام.

ان مقاومة البلدان النامية للآزمات الاجتماعية والاقتصادية يجب مساعدتها بمزيد من المعونة، وليست الأقنية متعددة الأطراف بأقل الوسائل المتاحة صلاحية لذلك . كما ينبغي تعزيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتحسين التنسيق بين مختلف المنظمات التي تقدم المعونة داخل منظومة الأمم المتحدة .

ولا بد من ضمان موارد كافية لاكبر هيئة انمائية متعددة الأطراف، ألا وهي الاتحاد الانمائي الدولي الذي كانت لكفاءته التي لا جدال فيها أهمية حاسمة بالنسبة لأكثر البلدان فقرا . ولذلك فإننا نأسف لأن بعض أكبر البلدان النامية لم تظهر استعدادا للاسهام في تعزيز الاتحاد الانمائي الدولي .

ان الحالة الحرجة القائمة في المنطقة الافريقية دون الصحراوية التي تتسم بالجفاف والمجاعة، يجب التصدي لها بعمل عاجل وحاسم . وفي الوقت ذاته، فإنه ما يشجع ان الدول الافريقية نفسها تحاول عكس مسار ذلك التطور عن طريق التعاون الاقليمي . وتؤيد السويد وتنبو أن تضاعف تأييدها في المستقبل، التعاون في اطار المؤتمر التنسيقي الانمائي فسي الجنوب الافريقي .

ويعتبر عمل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة من أجل بقاء الأطفال أيضا مسن الأعمال ذات الأهمية القصوى . ونحن نرحب بمبادرة الصندوق في معالجة مسألة مساعدة الأطفال الذين يعيشون في ظروف قاسية بصفة خاصة، كالأطفال الذين يعيشون في حالات الحرب . وفي هذا الصدد، يجب استرعا الانتباه الى مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل التي هي قيد النظر في هيئة حقوق الانسان .

ان بلدان العالم بحاجة الى الأمم المتحدة . نحن بحاجة الى الأمم المتحدة من أجل التخلص من خطر نشوب الصراعات المسلحة وتحقيق نزع السلاح الدولي .

اننا نحتاج الى الأمم المتحدة للتمكن من التصدي لمشاكلنا المشتركة الطحة فسي مجالي البيئة والموارد، وهي مشاكل لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده .

ونحن بحاجة الى الأمم المتحدة من أجل مواصلة الجهود الرامية الى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث .

ويجب ألا يسمح بأن تتدهور الأمم المتحدة لتصبح محفلا للمجابهة . ينبغي ان تكون الأمم المتحدة محفلا للتداول والتعاون الفعالين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أذكر الأعضاء أن الجمعية العامة

قررت أن لا تقوم الوفود بتهنئة المتكلمين حرصاً على رزانة المناقشة العامة .

السيد ايليمان - جينسن (الدانرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود فسي البدايـة أن أتقدم للرئيس بخالص التهنئة على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واسمحوا لي أن أؤكد له تعاون وفد الدانرك التام معه فسي أدا^١ واجبات منصبه الرفيع .

وفضلاً عن ذلك، يسعدني سعادة شخصية كبيرة أن أتقدم بأحر الترحيب بهرونسي دار السلام بوصفها أحدث عضوفي الأمم المتحدة .

تطالعنا الحالة الدولية اليوم بصورة مشبعة للسهم . ان مانشهده لا يقتصر على انعدام التقدم في الحوار بين الشرق والغرب في المجالين الهامين لتحد يد الأسلحة ونزع السلاح ومازالت المشاكل العالمية المتشكلة في الجوع والفقر وانتهاك حقوق الانسان مشاكل خطيرة . وقد تزدت الصراعات الاقليمية فتحوّلت الي قتال عسكري سافر . ولعل السبب الوحيد للاحتفاظ بقدر من التفاضل يكمن في حقيقة أن تطور الاتصالات الدولية يجعل الناس تدريجياً مدركين لحقيقة أننا نعيش في عالم واحد ونشترك، في خاتمة المطاف، في مستقبل مشترك . ان التحدي الحقيقي الملح يتمثل اليوم في تنظيم المجتمع الدولي بطريقة تلزمنا جميعاً بالتصدي للمسائل الأساسية التي تواجه الانسانية . لقد أصبح العالم أصغر من أن يتسع للعداء والمجابهة . ولا بد من تسوية الخلافات ومعالجة تضارب المصالح عن طريق الحلول التوفيقية والتعاون .

ان العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عامل أساسي في بيئة السياسات الدولية . وقد كانت خيبة الأمل الكبيرة التي شهدناها الصيف الماضي عدم توافر الاخلاص الكافي لاجراء المفاوضات الرامية الى تلافي سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقبل ذلك، تسبب الانسحاب السوفياتي في محادثات القوات النووية المتوسطة ومحددات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، في تعطيل الجهود الجادة الرامية الي تحقيق الأمن بمستويات أدنى في التسلح . فالمشاكل لا تحل بالتعاطي عنها .

وفي هذا المناخ السلمي، من الأهمية بمكان أنه قد بذلت جهود لدفع التطورات باتجاه أكثر ايجابية في إطار الحوار بين الشرق والغرب على الصعيد الجماعي. وفي حلف شمال الأطلسي، درسنا دراسة استفيضة العلاقات بين الشرق والغرب في ضوء تجارب السبعينيات وتحديات الثمانينات وسهدف إقامة حوار بناء بدرجة أكبر. وفي الإعلان الصادر عن اجتماعنا في أيار/مايو في واشنطن، أكدنا من جديد أولويات وأهداف التحالف. وهكذا، وبالرغم من النكسات الخطيرة التي تعرضت لها سياسة الانفراج في السنوات الأخيرة، لم يتخل الحلف عن الأمل. والحقيقة أن الجهود الرامية إلى التماس الحوار والتعاون ستكثف باعتبار ذلك جزءاً من سياسة طويلة الأجل لتحقيق الانفراج والاستقرار الحقيقيين. وعندما تكلم رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية بالأمس، أكد من جديد وموضح بالغ التزام الولايات المتحدة بهذه السياسة. ونأمل أملاً كبيراً في أن يرد الاتحاد السوفياتي رداً ايجابياً على هذا البيان.

ولاشك في أن سياستنا تتطابق بصورة وثيقة مع آمال وتطلعات الشعوب قاطبة في الشرق والغرب على حد سواء. وهي تتطابق تطابقاً وثيقاً مع الشروط التي ينبغي الوفاء بها إذا كان للبلدان على جانبي الخط الفاصل في أوروبا أن يتمتع كل بلد منها على حدة تمتعاً تاماً بفرصة الاقارب من مصالحه والسعي إلى تحقيقها بالتعاون مع الآخرين. إن الهدف الرئيسي لتعزيز السلم وتعميق التعاون بين الشرق والغرب. وعلى المدى القصير، يمثل الهدف الأكثر توازناً في التوصل إلى وضع تصبح مكاسب الجانبين فيه في التعاون أكبر مما يمكن أن تحققه الجاهية من مكاسب. والحكومة الدانمركية على استعداد للمساهمة بصورة فعالة في تحقيق هذا الهدف.

وتقدر الحكومة الدانمركية تقديراً كبيراً إمكانات العمل المشترك التي تنبع من العطية متعددة الأطراف التي بدأت في عام ١٩٧٥، بوثيقة هلسنكي الختامية الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أوضحت السنوات أيضاً قيمة عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها إطاراً للحوار. وتمثل هذه العطية، بالنسبة لجميع الدول المشتركة، صغيرها وكبيرها، فرصة والتزاماً، فرصة للجميع لطرح أفكارهم وقسمهم في المناقشة بشأن مستقبل أوروبا، والتزام بالتماس النتائج من طريق توافق الآراء.

وهذا العام، اكتست عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعدا جديدا هاما
ألا وهو مؤتمر استوكهولم الذي تتمثل مهمته في وضع مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن
الهامة عسكريا والقابلة للتحقق والتي تشمل أوروبا بكاملها . ونأمل أن يتمكن المؤتمر من
تحقيق نتائج ملموسة لتعزيز الثقة بين الشرق والغرب، وبذلك يوطد الالتزامات المترتبة
بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، بشأن نهج القوة .

ونحن نتطلع ايضا الى اجتماع الخبراء التابعين لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا والمعني بحقوق الانسان المزمع عقده في اوتوا في الربيع المقبل . واننا على ثقة بان الاجتماع سيسهم في النهوض بالبعد الانساني لوثيقة هلسنكي الختامية .

وفي العام الماضي ، اتخذت الجمعية العامة رقما قياسيا من القرارات المتعلقة بنزع السلاح ، بلغ ٦٣ قرارا . ولسوء الحظ ، لم يحدث هذا العدد من القرارات المثير للاعجاب اثرا كبيرا بالنسبة لاتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح . وقد تناولت لجنة نزع السلاح في جنيف بصورة مكثفة كثيرا من المسائل التي تعتبرها حكومة بلادي ذات أولوية عالية ، مثل الحظر الشامل والفعال للأسلحة الكيميائية . وقد كان مجرى هذه المفاوضات حتى الآن مشبها للهم .

اننا نحث جميع الاطراف على ابداء حسن النية والمرونة وعلى العمل سوية في جهد يرمي الى حل بعض المشاكل ذات الاولوية العالية ، بما في ذلك عقد اتفاق بشأن فرض حظر شامل على التجارب النووية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولا تزال مسألة نزع السلاح النووي ذات اولوية قصوى . لقد جرت على الصعيد الثنائي مفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التخفيضات المتبادلة في الاسلحة النووية الاستراتيجية . ومما يؤسف له ان هذه المفاوضات قد توقفت . وترى حكومة الدانمرك انه لا بد من استئنافها دون ابطاء .

ان المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى والتي توقفت ايضا ، لها اهمية خاصة بالنسبة لنا . وبدلا من تصحيح تفاوضي للاختلال الناجم عن وزع الاتحاد السوفياتي مزيدا من قذائف س-س-٢٠ ، نشأت حالة أدت الى نشر المزيد من القذائف النووية المتوسطة المدى في اوروبا . ان حكومة الدانمرك تأمل باخلاص ان تستأنف المفاوضات دون شروط مسبقة ودون ابطاء . ومن اجل وقف استمرار تكديس الاسلحة النووية ، تؤيد حكومة الدانمرك الفكرة القائلة بانه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توافق على تجميد قابل للتحقيق لجميع انواع الاسلحة النووية ومركبات اطلاقها بوصف ذلك اساسا لاجراء مفاوضات بشأن

"تقليل المتراكم" ، مع مراعاة المصالح الامنية لجميع الدول . وفي هذا السياق ، اود ان اكرر ماذكرته في بياني في العام الماضي من ان حكومة الدانمرك تلويد جميع الجبهود الواقعية الرامية الى انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، تمشيا مع احكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح .

ويمكننا ، بل ويجب علينا ، ان نتخذ التدابير الرامية الى نزع السلاح النووي . ولكن هذا لا يعني ان نكتفي بقبول الوضع الراهن في مجال الاسلحة التقليدية . ففضلا عن امكانية اندلاع حرب تقليدية وخطر تصاعدها ، في ظروف معينة ، الى حرب نووية اذا كان يراد لتحويل الموارد الى التنمية أن يكون له اى معنى ، فلا بد ان تأتي هذه الموارد من الانفاق على الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، الذى يستنفد اربعة أخماس الانفاق العسكرى الحالي .

لجميع هذه الاسباب ولأسباب اخرى ، نامل ان يكون تقرير الامين العام المقدم الى الجمعية العامة ، بشأن جميع نواحي سباق التسلح التقليدى وبشان نزع السلاح المتصل بالاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، خطوة اولى صوب اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح التقليدى ، تكمل تدابير نزع السلاح النووي . واود ان اعرب عن امتناني لفريق الخبراء لما بذلوه من جهود ، ادت الى اعتماد الدراسة بتوافق الآراء .

ان المنازعات في الشرق الاوسط لا تزال تثير قلقا كبيرا . وفي العام المنصرم ، لم يحرز تقدم يذكر صوب التسوية السلمية لمشاكل هذه المنطقة التي مزقتها الحروب . ان الحكومة الدانمركية تهيب بجميع الاطراف المعنية في كل نزاع أن تدرك أن اهدافها القصوى مستحيلة التحقيق ، وأن المفاوضات بينها هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلم . ان النزاع الاساسي والاطول امدا في الشرق الاوسط هو النزاع العربي - الاسرائيلي . ان المشكلة الفلسطينية تشكل لب هذا النزاع ؛ ولا يزال حل القضية الفلسطينية شرطا مسبقا لتسوية عربية اسرائيلية ، لا يمكن تحقيقها الا عن طريق المفاوضات المباشرة بين جميع الاطراف المعنية . ان الحكومة الدانمركية ، على الرغم

من اننا لا نود ان نحكم مسبقا على هذه المفاوضات ، قد اعربت مرارا عن ايمانها بان التسوية الدائمة للنزاع العربي الاسرائيلي لا بد أن تراعي حق جميع دول المنطقة في البقاء والأمن ، بما في ذلك اسرائيل ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ولكن مع الأسف ، يتضح بصورة متزايدة ان الوضع الراهن يلحق ضررا بهيئة الثقة الضرورية من أجل عملية السلم . ومن الاهمية بمكان ان تضع الحكومة الاسرائيلية حدا لسياستها القائمة على انشاء المستوطنات في الاراضي المحتلة ، وذلك من أجل المحافظة على مبدأ مقايضة الاراضي بالسلم ، الذي يستند اليه قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ومن الاهمية بالمثل أن تطبق جميع الاطراف مبدأ عدم اللجوء الى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها .

ان حكومة الدانمرك تثني على منجزات حكومة الوحدة الوطنية في لبنان صوب تحسين الحالة الامنية في لبنان ، وعلى جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية . واننا نؤمن ايماننا راسخا بانه لا يزال على المجتمع الدولي ان يضطلع بدوره في اعادة اقرار استقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامته الاقليمية . ان اية تسوية دائمة في لبنان تستلزم ايضا انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية .

ان استمرار النزاع بين ايران والعراق يشكل خطرا جسيما على استقرار منطقة الخليج بأسرها . ان المعاناة الانسانية لدى الجانبين معاناة فظيعة ، وعلى الرغم من العروض العديدة للوساطة الدولية لا يلوح في الافق حل سلمي . واود ان اعرب مرة اخرى عن تقدير حكومة بلادي للامين العام لحصوله على تعهد من الطرفين بعدم مهاجمة الاهداف المدنية ، وانني احث الامين العام وممثله الخاص على مواصلة جهودهما لوضع حد لهذا النزاع المفجع . لقد انتهجت الدانمرك منذ بداية الحرب سياسة غير متحيزة ، ودعت باستمرار الى تسوية سلمية تقوم على اساس المفاوضات . ومن نافلة القول اننا ندين بشدة اي استعمال للأسلحة الكيميائية في هذا النزاع أو في أي نزاع آخر . واننا ندعو الطرفين ايضا الى الالتزام بمبادئ واحكام القانون الانساني الدولي المعمول به في المنازعات المسلحة .

لقد لاحت مؤخرا في هذا العام بارقة امل لمستقبل الجنوب الافريقي . فقد تم في لوساكا التوصل الى تفاهم بين انغولا وجنوب افريقيا حول انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوبي انغولا . وتم في نكوماتي توقيع اتفاق بين جنوب افريقيا وموزامبيق يهدد وانه يعني ضمنا ان جنوب افريقيا قد تخلت نهائيا عن سياسة زعزعة استقرار البلدان المجاورة لها . وقد برزت امال في ان هذه الاتفاقات ستساهم في نشر السلم والاستقرار في المنطقة ، وعلى وجه التحديد في احراز تقدم مبكر صوب استغلال ناميبيا .

ومما يؤسف له انه يبدو والان ان هذه الامال كانت مفرطة للغاية . وهناك خطر وشيك يتمثل في العودة الى ذلك الطريق المسدود الذى طبع عملية التفاوض في العام الماضي . فقد اوقفت جنوب افريقيا سحب قواتها من انغولا ، وما زالت تواصل احتلالها غير القانوني لناميبيا . وفي حين ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) اكدت من جديد التزامها بخطة الامم المتحدة لانتقال ناميبيا الى الاستقلال ، تواصل جنوب افريقيا فرض شروط غريبة لتعاونها في تنفيذ هذه الخطة . وما زالت حكومة الدانمرك على اقتناع بانه يجب ان تتاح للشعب الناميبي الفرصة دون ابطاء ليقرر مستقبله عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت رعاية الامم المتحدة ومراقبتها ، تمشيا مع قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ما زالت العناصر الاساسية لنظام الفصل العنصرى قائمة . ولم يغير الدستور الجديد لجنوب افريقيا باى حال من الاحوال الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن الاغلبية الساحقة من مواطني جنوب افريقيا ما زالوا محرومين من حقوق الانسان الاساسية وحرياته الاساسية . وقد اظهرت المقاطعة الفعالة للانتخابات الاخيرة من جانب ما يسمى بالملونين والآسيويين بجلاء تضامن هذه الجماعات مع الاغلبية السوداء ومع تطلعاتها لحقوق الانسان الاساسية دون تمييز من أى نوع مثل التمييز على اساس العرق او اللون . ودلت تدابير القمع التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ضد اولئك الذين نشطوا في عملية المقاطعة دلالة واضحة على أن ما يسمى بالاصلاحات الدستورية ليست سوى محاولة لتوطيد نظام الفصل العنصرى .

ان السلام والاستقرار في الجنوب الافريقي لن يتحقق طالما بقي نظام الفصل العنصرى . وما زالت حكومة الدانمرك مقتنعة بانه لا بد من زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا ولا بد من زيادة فعاليته . ولا ينبغي ان تساور حكومة جنوب افريقيا اية اوهام بان المجتمع العالمي سيقبل اى شيء يقصر عن استقلال ناميبيا المبكر واستئصال شافة نظام الفصل العنصرى .

وفي تحد للغالبية العظمى للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ظلت القوات

العسكرية السوفياتية في افغانستان ، منتهكة بذلك وحدة اراضي دولة مستقلة ، ومبقية التهديد لاستقرار منطقة جنوب غربي آسيا ، وقد فرضت توترا خطيرا على المناخ الدولي وعبئا ثقيلا على باكستان وايران المجاورتين . ولقد أدت اخر محاولة عسكرية سوفياتية لاختضاع حركة المقاومة الشعبية الى زيادة مثيرة لمعاناة السكان المدنيين . ونحن نشهد تزايد الاهتمام الدولي بالجوانب الانسانية لهذا الوضع . وبالإضافة الى الدعوة التي وجهتها حكومتنا لسحب القوات السوفياتية والاعتراف بحق الشعب الافغاني في تقرير المصير تأمل حكومتنا بأن تتاح لمنظمات الغوث الدولية ، بما فيها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والصليب الاحمر الدولي ، ظروف عمل تمكنها من تخفيف محنة السكان المدنيين .

وتشعر حكومتنا بقلق عميق ازاء الحالة في كمبوتشيا التي تماثل الحالة السائدة في افغانستان . واني لاؤكد من جديد النداء من اجل تسوية سياسية شاملة من شأنها ان تكفل الانسحاب الكامل لجميع القوات الاجنبية ، وحق شعب كمبوتشيا في ان يقرر مصيره عن طريق انتخابات حرة تشرف عليها الامم المتحدة ، واحترام استقلال كمبوتشيا وحيادها ، والتزام كافة الدول بالامتناع عن التدخل في شؤون كمبوتشيا الداخلية .

ولقد لاحظت الدانمرك بارتياح التحرك الجارى في مختلف بلدان امريكا اللاتينية تجاه الديمقراطية . واننا لنامل ونعتقد ان هذه العملية ستؤدى الى الاحترام الكامل لحقوق الانسان وحرياته الاساسية في بلدان امريكا اللاتينية قاطبة .

وتشعر حكومة الدانمرك بقلق عميق ازاء الوضع المتوتر الراهن في امريكا الوسطى . ولا يمكن التوصل الى حلول عادلة ودائمة للمظالم الاقتصادية والاجتماعية التي تعود الى قرون مضت بالوسائل العسكرية . فالسبيل الوحيد المؤدى الى حلول عادلة ودائمة يكمن في التعاون السياسي الاقليمي وفي احترام المبادئ الاساسية لعدم التدخل وحرمة الحدود الوطنية . ولا يمكن بلوغ هذا الهدف الا عن طريق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة عدالة التوزيع . ومن الاهمية بمكان ان تتم تسوية جميع المنازعات في امريكا الوسطى بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض . لذلك ينبغي لجميع

الاطراف المشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه المنازعات أن تهدى أكبر قدر ممكن من ضبط النفس .

وتؤيد حكومتي تأييدا تاما الجهود السلمية التي تبذلها مجموعة كونتاد ورا وتعتبر وضع وثيقة كونتاد ورا تطورا مشجعا . وامل أن يسهم الاجتماع المرتقب الذي سيعقده وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي وامريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا في سان خوزيه بكوستاريكا في الوصول الى نتيجة ناجحة لهذه الجهود السلمية .

ولقد بزغ الوعي الدولي بحقوق الانسان ، وتم اعتماد مجموعة من القوانين الدولية لحقوق الانسان . والوعي العالمي بحقوق الانسان قائم . وعلى الدول ان تحترم حقوق الانسان وان تكفل هذا الاحترام كمسؤولية عليها ، ليس ازا مواطنيها فحسب بل وازا المجتمع الدولي والقانون الدولي ايضا . ومع هذا فان انتهاك هذه المعايير مازال مستمرا في كل جزء من اجزاء العالم تقريبا .

وليست هناك حلول سهلة لمشاكل حقوق الانسان . ومن الجوانب الهامة في جهودنا لتحسين حالة حقوق الانسان الضرورة الملحة لتحقيق الانضمام العالمي للصكوك العالمية ولاجهزة تنفيذها بمجملها ، وكذلك الارادة السياسية المعقودة على الامتثال لقرارات وتوصيات ووجهات نظر المؤسسات الدولية المنشاة لحماية حقوق الانسان . وبالرغم من النتائج المحققة في ميدان وضع المعايير ، ما زال من الضروري تحسين

حماية حقوق الانسان في القانون الدولي . وليست الممارسة الاثمة المتمثلة في التعذيب وفي الاعدام التعسفي او بمحاكمة مقتضة سوى مثالين للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ، حيث يقتضي الامر بذل جهود دولية . وترحب حكومتي ترحيبا حارا بمشروع الاتفاقية ضد التعذيب المقدمة من لجنة حقوق الانسان . ومن المأمول أن ينتهي عهد المداولات المطولة والمستفيضة التي تنتمي الى الماضي ، حتى يمكن اعتماد النص التوفيقي المعروض علينا أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة مع احكام تنفيذية فعالة وملزمة . وان حكومتي مستعدة ايضا لتأييد اي خطوات ترمي الى توسيع ودعم ولايئة المقرر الخاص المعني بمسألة عمليات الاعدام الاعتبارية او باحكام مقتضة .

وما زالت حكومة الدانمرك مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الفروق الايديولوجية والدينية والثقافية في العالم ينبغي ألا تحول دون التطبيق العالمي والتجانس لمعايير حقوق الانسان . لذلك فاننا نأمل باخلاص ان تشهد الجمعية العامة في دورتها الحالية عودة الى توافق الآراء ، الذي تحقق في العام الماضي ، بالنسبة للاجراءات المقبلة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

والإضافة إلى المعاناة المباشرة التي تنشأ عن انتهاكات حقوق الإنسان ، تنزع هذه الانتهاكات إلى توليد مشاكل اللجوء . وعلى الرغم من الاتجاه المشجع خلال العام الماضي لا تزال العودة الطوعية إلى الوطن في ظل ظروف آمنة مكانية متاحة لقلّة قليلة من اللاجئين . ولا يزال الاستيطان في بلد ثالث هو الحل الوحيد أمام عدد كبير جداً من اللاجئين . ولا تزال الدانمرك ملتزمة بالمشاركة في برامج إعادة التوطين الدولية بـروح اقتسام الأعباء الدولية .

وتعلق الحكومة الدانمركية أهمية كبرى على اشتراك الأمم المتحدة في تعزيز المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة . وسيوفر المؤتمر الذي سيعقد في نيروبي في السنة القادمة فرصة لاستعراض الانجازات التي حققت حتى الآن ولوضع الاستراتيجيات للمستقبل . والمشمل ، نرحب باهتمام الأمم المتحدة ، من خلال إعلان سنة ١٩٨٥ ، سنة دولية للشباب ، بزيادة مشاركة الشباب في تنمية المجتمعات .

لقد ظهرت صورة قاتمة للوضع الاقتصادي الدولي في الجزء المبكر من هذا العقد . وشهدنا في العام الماضي فقط أول تحسن اقتصادي ملحوظ - وإن كان هشاً - في العديد من البلدان الصناعية . وقد أثبت عام ١٩٨٤ أن تفاؤلاً المشوب بالحذر حينئذ لم يكن تفكيراً حالماً . فعلى الرغم من تفاوت معدلات النمو الاقتصادي تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول ، فإن الاتجاه العام اتجاه إيجابي ؛ ومن المؤكد أن الانتعاش الاقتصادي قائم الآن . والمهمة التي تواجهنا الآن هي كيفية تعزيز وتقوية هذا التطور . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا أيضاً أن نعالج المشاكل الخطيرة التي لا تزال تشكل عقبات تعترض النمو الاقتصادي في العالم الثالث ، ومن العدد الكبير من السكان الذين عانوا من انخفاض معدل الدخل الفردي ، بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يرون حتى الآن أن مفهوم الانتعاش مجرد فكرة .

إن الأمم المتحدة محفل فريد لعقد مناقشة مستفيضة بشأن عناصر الاقتصاد العالمي المتزايدة الترابط . وتأمل حكومة الدانمرك أن تسهم هذه الجمعية العامة اسهاماً فعلياً في تحقيق توافق للآراء بشأن سجل وسائل تحقيق الأهداف المحددة في الميثاق فسي المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعلى الرغم من الاحتياجات الهائلة للبلدان النامية فإن المساعدة الانمائية الرسمية أصبحت بالركود خلال السنوات القليلة الماضية . وقد اقترحت بعض البلدان المانحة - من نسبة الـ ٧٠ في المائة المستهدفة أو تجاوزتها - مثل الدانمرك - ولكن معظم البلدان المانحة لا تزال تقصر عن تلك النسبة بكثير . وفي الوضع الراهن ، تقتضي الضرورة أكثر من أى وقت مضى أن تفي البلدان المانحة بالتزاماتها بتوسيع المساعدة الانمائية الرسمية . ومن شأن هذا أيضا أن يقضي الى تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي بصورة أكثر انصافا . وينبغي التشديد بوجه خاص على تقديم المساعدة الى أكثر البلدان فقرا وأقلها نمواً . وينبغي استخدام مزيد من موارد المساعدة الانمائية في الانتاج وفي أنشطة توليد العمالة ، وخاصة في القطاع الصناعي .

صغى النظر عن مقدار المساعدة الاجنبية ، فان من الشروط الأساسية للتنمية أن تنتهج البلدان المستفيدة سياسات اقتصادية فعالة تهدف الى تعبئة الموارد المحلية وتسخيرها من أجل الاستخدام الكفؤ والمنتج . وقد لا يكون هذا هو واقع الحال دائما . فقد شهدنا أمثلة لا ارتفاع أسعار الصرف بصورة مصطنعة ولهيكل مشوهة للأسعار في الميدان الزراعي ، مما أسفر عن نتائج ضارة بالانتاج والتنمية . ومن الأهمية بمكان لتمكين البلدان المانحة ، سياسيا وعليا ، من الاستمرار في تقديم وتوسيع مساعدتها أن لا تعيق هذه السياسات جهود التنمية .

ان الاستراتيجية الانمائية للشمانينات واحدة من أكثر خطط العمل التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة طموحا وشمولا . ومن المؤسف أن الانجازات قصرت حتى الآن عن تحقيق التوقعات المعلقة على العقد . واننا نحث جميع البلدان على تجديد جهودها أثناء المرحلة النهائية من الاستعراض والتقييم ، آملا في أن يقضي ذلك الى التزامات وطنية ودولية معززة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

وقد أدت المبادرة التي اضطلع بها الأمين العام باسم البلدان الافريقية الى زيادة انتباه البلدان المانحة الى الحاجة الملحة لمساعدة البلدان الافريقية في التخفيف

من حدة مشاكلها . وتعاني جميع البلدان الافريقية تقريبا ، ولا يمكن وصف الحالة في العديد من البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الا بأنها مؤسفة . ويلزم اتخاذ تدابير طوارئ لتكلمة الجهود الاطول أمدا لتأمين الأرواح السليم للاقتصادات الافريقية .

ان التعاون الانمائي الدانمركي مع البلدان الافريقية كان دائما كثيفا بشكل خاص . والواقع أنه خصص في العام الماضي للبلدان الافريقية ما لا يقل عن ٥٣ في المائة من مساعدتنا الانمائية الثنائية وجزء كبير من مساعدتنا من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الانسانية . واننا على أهبة الاستعداد لفيزد من تعزيز تعاوننا مع هذه البلدان .

ان الدعم المنسق الذي يقدمه بلدى للأنشطة الانمائية لأسرة الأمم المتحدة معروف جيدا . وهذا العام ، ستبلغ المساهمة الدانمركية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي نحو ٤ مليون دولار ، وهذا يفوق كثيرا المساعدة الدانمركية في عام ١٩٨٣ . بيد أنه يلزم بذل جهود معالجة من جانب مانحين آخرين بغية زيادة تحسين الأسس المالية للبرنامج لتأمين تقاسم الأعباء فيما بين المانحين على نحو أكثر انصافا . وآمل أن يتعزز هذا التطور بعملية انعاش برنامج الأمم المتحدة الانمائي الجارية الآن .

ويتابع الشعب الدانمركي باهتمام بالغ أعمال مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . ونأمل ، بصفتنا عضوا جديدا في مجلس الادارة ، أن نساهم مساهمة بناءة في أعمال هذه الهيئة الهامة . وقد اكتسبت ثورة بقاء الطفل التي ابتدأتها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في عام ١٩٨٣ ، تأبيدا واسع النطاق ودعا استحقته عن جدارة من جانب البلدان المانحة المحتلة والبلدان النامية والمنظمات الدولية .

وأخيرا ، أود أن أتناول في الحديث مؤتمرا دوليا هاما انعقد هذا العام - وهو المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي انعقد في المكسيك . وقد أكد هذا المؤتمر أن المجتمع الدولي أصبح يدرك بصورة متزايدة أن هناك ترابطا بين الفقر والنمو السكاني السريع . وان حكومتي على ثقة بأن توصيات المؤتمر واطلان مكسيكو ستوفر أساسا متينا لاحتراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان .

وفي هذا الصدد ، أجد أن هناك أمرا بالغ الأهمية ألا وهو أن يعتبر الآن تنظيم الأسرة حقا من حقوق الانسان الأساسية . وأن يفسح لهذه الأنشطة مع الاحترام الكامل لحرية الأفراد والأزواج في الاختيار .

ان من الأهداف الرئيسية للحكومة الدانمركية العمل على تعزيز الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والمساعدة في خلق الظروف التي تمكن هيئات هذه المنظمة من أن تؤدي بفعالية الوظائف التي نهطت بها .

وعندما تصبح الدانمرك ، كما نأمل ، عضوا في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ ، فإننا سنضطلع بهذه المهمة بتواضع واحترام شديد للمسؤولية الملقاة على عاتقنا . وسينصب مسعانا الأساسي على المساعدة على توفير تلك السلطة الادبية الأساسية للمجلس التي لا يمكن أن تتوفر الا باجماع أعضائه كافة .

وأسوة بمعظم زملائي ، أدرجت في بياناتي السابقة أمام الجمعية العامة جزءاً عن تمسك حكومتي بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ، والفضائل الكبرى لهذه المنظمة التي تعتبر في عالميتها المحفل الوحيد للتعاون بين جميع الدول ذات السيادة في العالم ، ولقد حذفت هذا الجزء هذه السنة . وعند معالجاتي العديد من قضايا الشؤون العالمية أكدت بصورة لا إرادية على دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بكل من تلك القضايا . فهل يمكن أن يكون هناك تأكيد أكثر إخلاصاً للأهمية الحقيقية لهذه المنظمة ؟

السيد خاطري (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أنقل اليكم وإلى الممثلين الموجودين هنا تحيات صاحب الجلالة الملك بيرند را بير بيكرام شاه د ف ، وكذلك أطيب تمنياته بنجاح الدورة الحالية للجمعية العامة .

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم نيابة عن وفدي بأحر التهاني للسفير هول لوساكا لا انتخابه رئيساً للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا سعداء بأن نجد رجلاً يمثل قدراته ومهاراته يدبر أعمال هذه الدورة الهامة . وهو يمثل بلداً يلتزم التزاماً كاملاً بمبادئ عدم الانحياز ، وكان على الدوام في طليعة المدافعين عن قضية السلم والأمن الدوليين . وتشارك نيبال زامبيا في بعض الخصائص والالتزامات المشتركة ، ومن ثم فإن وفدي على ثقة بأن المداولات في هذه الدورة للجمعية العامة ستكون هامة وتاريخية .

كذلك لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لصاحب الفخامة السيد ايويكا الذي ترأس

الدورة المنصرمة للجمعية العامة بامتياز كبير .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا العميق للأمين العام لمنظمتنا صاحب الفخامة السيد خافير بيريز دي كوبيار لا سهامه في دفع قضية السلم والتعاون الدوليين وكذلك لجهوده في تعزيز فعالية الأمم المتحدة وسمعتها .

ويرحب وفدي بانضمام بروني دار السلام الى منظمتنا . وهو بلد يقيم علاقات وثيقة

مع نيبال .

لقد أعرب العديد من سبقوني في الكلام عن قلقهم بشأن المخاطر والصعاب التي نواجهها اليوم ، والواقع أن كل سنة تمر تعتبر شاهداً على تدهور الوضع الدولي . وبينما يعاني العالم من الأزمات المتلاحقة فإن تصرفات المجتمع الدولي قد اتصفت في طبيعتها بكونها ردود فعل متأخرة أكثر من كونها مبادرات شجاعة لا تخاذل إجراءات مسبقة لتوقي المشاكل أو وضع ترتيبات أفضل للمستقبل . ويتطلب العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون العالمي تدعيماً تدريجياً ومستمرًا للنظام الدولي . وهذا يقتضي قبولاً عالمياً لمدونات السلوك الدولي ونموها في الثقة والاحترام بين الدول .

تلك هي المبادئ التي أقيمت على أساسها الأمم المتحدة ، وهي المبادئ التي نلتزم بها جميعاً . بيد أن الهوة بين السلوك والالتزام لم تؤد إلى تفاقم التوترات والقتل فحسب بل أيضاً إلى خلخلة خطيرة لغاطية هذه المنظمة . وأحياناً ما يشوهد التساؤل عما إذا كان يمكننا أن ننحرف عن مبادئ الميثاق أكثر من ذلك . إن عقوبة الإنسان التي تعمل باستمرار على تحسين الأسلحة الضخمة للدمار الشامل تتناقض تماماً مع الحرمان والفقر المدقع للسواد الأعظم من السكان . وهناك عدد من المنازعات الأساسية التي قد تحمل في طياتها ما يهدد البناء الهش للسلم الدولي لم تحل بعد ؛ بينما يهدد الفقر والمصاعب الاقتصادية أعداداً كبيرة من سكان العالم فإن الجهود الرامية إلى وضع الحلول الاقتصادية الشاملة ما زالت في طريق سدود . ويؤدي العنف والارهاب الناجمان عن أحياط الجماهير السيئة أضعاف الثقة في الحياة الإنسانية وقيمتها .

وإذا كان هناك شيء له دلالة عالمية في الأحداث المؤسفة التي وقعت في العامين الماضيين ، فإنه حاجتنا إلى أن نقوم بدراسة أكثر المشاكل الحادة في عصرنا وهي سباق التسلح . ولكننا نجد أن القوة الدافعة تسير في الاتجاه المعاكس . فقد استمرت العلاقات تتوتر بين الدولتين العظميين بسبب الاتجاه المشؤوم للغاية إلى إنتاج الأسلحة وتحسينها وتخزينها . وفجرت المنافسة بينهما في صناعة وتخزين أسلحة الدمار الشامل سباقاً محموماً يفوق بكثير الحاجة المشروعة للدفاع عن النفس بين بلدان العالم الثالث . وبينما يتزايد

سباق التسلح في حجه ونطاقه لم يحقق أى تقدم في المفاوضات الخاصة بالأوليات التي وردت في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وما يؤدى الى مزيد من الاحباط أنه يبدو أن الاحتمالات المتوقعة لتحقيق تقدم فوري ضئيلة جدا على الرغم من الأعمال الأساسية التي تمت خلال السنوات الماضية في المجال التقني والقانوني . والمأزق الذي وصل اليه مؤتمر نزع السلاح حول قضايا من بينها عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية واتفاق للحظر الكامل والفعال لتطهير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية بكافة أنواعها وتدميرها واتفاقية لحظر تطهير وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الراد يولوجية ، لا يمكن تفسيره الا بأنه نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الكبرى بما يمكنها من التوصل الى أى اتفاق .

صحيح أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أعربت عن نفورها من استخدام الأسلحة النووية ، ومع ذلك ، فإن مجرد وجود تلك الأسلحة في الحالة الراهنة للعلاقات الدولية يمثل تهديدا لم يسبق له مثيل للحياة الانسانية والحضارة الانسانية . ان حيازة هذه الأسلحة تحمل الدول الكبرى مسؤولية التفاوض بشأن التوصل الى وسائل لتخفيض هذه الأسلحة وتدميرها وازالتها في نهاية المطاف . لقد أصرت نيبال على الدوام على أن الشروع في حوار متواصل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في ظل حسن النية ، لن يكون من شأنه أن يسهل التقدم في جميع جوانب نزع السلاح النووي فحسب ، وانما سوف يكون له أيضا أثر حاسم على المناخ العام للعلاقات الدولية . ان التوقف الذي طال أمده في المفاوضات بين الدولتين العظميين يمكن ، بالإضافة الى ذلك ، أن تكون له آثار بعيدة المدى على انتشار الأسلحة النووية ، على الصعيدين الرأسي والافقي . ونعدها سيكون قد فات الأوان لاحتواء الحالة في ظل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان وفد بلادي يشارك تماما في القلق العام الذي تسببه الأسلحة النووية . ومع ذلك ، فاننا نود أيضا أن نؤكد الحاجة الى تناول مشكلة انتاج وتطهير وتخزين الأسلحة التقليدية ، وفوق ذلك كله ، نقل هذه الأسلحة على الساحة الدولية . وتلي الأسلحة النووية من حيث قدرتها على إلحاق الدمار ، أسلحة الدمار الشامل ذات الامكانيات الضخمة ، التي تمثل استنزافا كبيرا للموارد المحدودة لبلدان نامية عديدة تتسابق على حيازتها . لقد تسببت هذه الأسلحة في معاناة يعجز عنها الوصف في السنوات التي تلت انشاء الأمم المتحدة . وان وفد بلادي ليرحب بالدراسة الخاصة بجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ونزع السلاح المتعلق بالأسلحة التقليدية والقوات التقليدية . واننا سنؤكد أية مبادرة ترمي الى تعزيز الأمن والاستقرار عند مستوى تسلح متدني .

ان وفد بلادي يشارك في الشعور بالقلق العميق ازاء احتمال انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، ويدعو من جديد الى الشروع في مفاوضات دون أي ابطاء ودون أي قيد أو شرط للحيلولة دون هذا التطور .

لقد أظهرت السنوات الماضية اتجاهها متزايدا الى اللجوء الى السلاح ردا على أوضاع كان من الممكن أن تحل عن طريق الوسائل السلمية . وقد زاد هذا من فرص قوى أجنبية قهية للتدخل في شؤون الأمم الصغرى . وما عُدَّ الأمور بشكل أكبر ، أن أضيف حالة التوتر بين الشرق والغرب الى الصراعات المحلية .

ان الحالة في الشرق الأوسط بما فيها من تعقيدات لا تزال تستقطب اهتمام المجتمع الدولي . ان رفض الانصياع الى صوت العقل والى الحس السليم قد أبقي على دوامة الرهيبة والعنف . وان المأساة القومية التي يعيشها لبنان انما تؤكد الحاجة الى مضاعفة الجهود ليجاد حل لهذه الأزمة المستمرة . ولا يمكن لحل عادل أو دائم في تلك المنطقة أن يتحقق الا عن طريق تسوية شاملة تغطي جميع جوانب المشكلة وهي : على سبيل المثال ، حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، وحق جميع الدول في المنطقة — بما في ذلك اسرائيل — في أن تعيش في سلم داخل حدود معترف بها وآمنة ، وكذلك انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧ . ان الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن أن تستمر في اطارة الجهود صوب التوصل الى سلام شامل . وقد رحبنا في الماضي بالخطوات الجزئية الملموسة في أن تؤدي الى سلام وعدل شاملين . ونحن على استعداد لتأييد أية مبادرة تسعى باخلاص الى توفير عناصر السلام العادل الدائم والشامل التي ذكرتها . ان على هذه المنظمة أيضا أن تتخذ خطوات على الفور لتشجيع التصالح الوطني في لبنان وانسحاب جميع القوات الأجنبية واحترام وحدة أراضي لبنان وسيادته .

ان الصراع المستمر بين البلدين المتجاورين غير المنحازين ، ايران والعراق ، لا يزال يمثل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . لقد سببت هذه الحرب المأساة معاناة انسانية بالغة وخسارة مادية فادحة ، وستكون لها آثار لا يمكن التنبؤ بها في منطقة بالغة الحساسية في العالم . ان نيبال تجدّد مناشدتها ليران والعراق أن توافقا على وقف اطلاق نار فعال وأن تسعيا الى التوصل الى تسوية تفاوضية بشأن نزاعهما .

ان تجاهل الصارح للأحكام الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول في أجزاء كثيرة من العالم يمثل مصدر توتر وتهديد للسلم والأمن الدوليين . وان لكل دولة ، صغيرة أو كبيرة ، ضعيفة أو قوية ، الحق غير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الخاص بها . وهذا الحق الأساسي الشرع لكل دولة ولكل شعب لا يمكن إنكاره إلا على حساب الأفكار والمقاصد والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ان احترام هذه المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول الواردة في الميثاق هي الحماية الفعالة للدول ضد النفوذ السيطر للقوى الكبرى . وفي إطار هذا المنظور يرى وفد بلادي الوضع في كموتشيا وفي أفغانستان .

ان الحالة في كموتشيا لا تزال مسألة تثير الاهتمام الكبير . فبالرغم من الجهود الجادة التي بذلها الأمم المتحدة والتي بذلها المؤتمر الدولي بشأن كموتشيا ، لم يتحقق بعد السلام والاستقرار لذلك البلد ، ولا تزال الحالة هناك خطيرة . ولا يمكن إلا لعل عادل للمسائل العسكرية والسياسية أن يؤدي إلى حل شامل لمشكلة كموتشيا . ان وفد بلادي يكرر مرة أخرى مطالبته بالانسحاب التام للقوات الأجنبية ، وهذا من شأنه وحده أن يخلق الأوضاع التي تمكن شعب كموتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير .

وبالمثل ، تعدّ التطورات في أفغانستان سببا للتوتر الكبير وهدم الاستقرار العالمي كله . لقد أكدت هذه الجمعية أكثر من مرة ومشكل ثابت المبادئ التي يجب إعمالها ولا جرات التي يتطلب اتخاذها . ان الانصياع لارادة الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يسهل الحل السياسي العادل ويؤكد قدرة شعب أفغانستان على تقرير مصيره دون تدخل أو تعرض من الخارج . ان جهود الأمين العام وممثل الخاص السيد دييغو كورد وفيس تحظى بالثقة والتأييد من وفد بلادي .

ولا يزال الوضع في أمريكا الوسطى متفجرا ومتوترا . فالشعور بانعدام الأمن والخوف من قيام القوى الأجنبية بزعزعة الاستقرار يشعل العنف والتوتر في هذه المنطقة . وبعيد وفد بلادي التأكيد على تأييده لقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) ، الذي يؤكد حق كل الدول في المنطقة في العيش في سلم وحرية . وما زالت الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا تحظى بتأييدنا الثابت .

لقد نحت الحالة في قبرص منحى أكثر سوادا في الآونة الأخيرة . وتعيد نيبال تأكيد تأييدها للسلامة الإقليمية لقبرص واستقلالها وسيادتها وعدم انحيازها . وبعيد وفد بلادي أن المباحثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام تمثل أملا قويا ليجاد حل دائم لمشكلة قبرص . كما يكرر وفد بلادي تأييده لجادة الأمين العام الأخيرة في هذا الاتجاه . وما زالت نيبال على موقفها الثابت بأن تطلعات الشعب الكوري من أجل إعادة التوحيد ، لا بد أن تتحقق بالطرق السلمية ، ولما تدخل أجني .

والرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي ، ما زالت جنوب افريقيا تتشبث بنظام الفصل العنصري البغيض . وهي ماضية أيضا في تنفيذ سياسة انشلاء البانتوستانات ، وهي ترمي من ورائها الى جعل ملايين المواطنين غرباء في بلادهم . وتعدّ الاصلاحات الزائفة التي تمت مؤخرا لاعطاء وهمية من يسمون الملونين والأشخاص ذوي الأصل الهندي ما يشبه الصفة التمثيلية ، مناورة جديدة يقوم بها نظام الأقلية العنصرية لحرمان الأغلبية من حقوقهم المكتسبة بالمولد في بلادهم . وتشكل سياسات جنوب افريقيا رفضا لكل ما يعدّ مبادئ ارشادية للأمم المتحدة . ويدعو وفد بلادي من جديد الى اتخاذ تدابير دولية فعالة بموجب أحكام الميثاق ، وهي وحدها القادرة على ارقام نظام جنوب افريقيا على الانصياع لارادة المجتمع الدولي ، وهذا يمكننا ابطال مفعول خطر محتمل يهدد السلم والأمن الدوليين .

لقد أعرب وفد بلادي من جديد عن رفضه الكامل لاحتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا . ونحن نندد بقوة بالمعاطلات التي كثيرا ما تلجأ اليها جنوب افريقيا

لتؤخر الى ما لا نهاية استقلال هذا الاقليم ، والذي تضطلع الأمم المتحدة وعدها
بمسؤوليته . وتؤكد حكومة بلادي من جديد تأييدها للنضال العادل لشعب ناميبيا تحت
قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما نناشد من جديد أعضاء فريق
الاتصال المكون من الدول الغربية الخمس تكثيف جهودهم من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) في موعد مبكر . وهذا القرار يشكّل الأساس الوحيد المقبول دوليا لحل
مشكلة ناميبيا .

وهناك ، الى جانب القضايا السياسية والأمنية المحددة التي أشرت اليها ، مشاكل
اقتصادية على نفس القدر من الأهمية تواجه البشرية صجب أن تؤخذ في الاعتبار بشكّل جاد
اذا ما أردنا أن نحزّر تقدّمنا في المهمة الجسيمة المتمثلة في بناء نظام عالمي رشيد ومقبول .
والرغم من المحاولات البذولة لتعزيز التعاون الدولي ، لا يزال العالم يواجه مشاكل اقتصادية
متزايدة . وفي مواجهة الاحتياجات الملحة لبلدان العالم الثالث ، يعتبر استمرار الجمود
في الجهود البذولة لبدء المفاوضات العالمية غير مقبول على الإطلاق . وقد تناولت مجموعة
السبعة والسبعين المشكلة بذهن مفتوح وإيجابي ، كما يتضح في تبادل وجهات النظر
الاستكشافي خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وقد خيّب أملنا الصمت المريب
الذي التزمه اجتماع قمة لندن للبلدان الصناعية ازا قضية المفاوضات العالمية .

وينبع قلقنا ازا استمرار وجود هذا الطريق المسدود من اقتناعنا بأن المشاكل
الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي في طريق التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،
مشاكل عالمية في طبيعتها ، وبالتالي تتطلب اتباع نهج متكامل عالمي في تناولها . ودون
ذلك فما من تدبير وما من حل مهما توخى من حسن النية ، يمكن أن يفي ايفا كاملا
بالأزمة العالمية . ولا نتعاش الذي هللنا له محدود ويقتصر على عدد قليل من اقتصاديات
السوق المتقدمة النمو . وقد جعل ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار المواد الأولية ،
وتذبذب أسعار الصرف وتزايد الميل الى الحماية الجمركية والنقص الحرج في موارد الوكالات
الانمائية الدولية وارتفاع تكاليف الواردات ، كل ذلك جعل اقتصاديات البلدان النامية عرضة

للأخطار . وما يدعو الى الأسف البالغ في ظل هذه الظروف الموقف السلبي تجاه الاحتياجات الملحة للبلدان النامية .

لقد استرعى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا والذي عقد في عام ١٩٨١ ، انتباه المجتمع الدولي لمحنة تلك المجموعة من البلدان التي كانت اقتصادياتها هشة للغاية والتي تواجه مزيدا من التدهور اذا لم يسعفها العمل الدولي العاجل . ولقد كان برنامج العمل الأساسي الجديد يمثل التزاما ثابتا من المجتمع الدولي بمساعدة تلك البلدان على تنمية هياكلها الأساسية ودمج برامجها الانمائية المستمرة . وسيتم في ١٩٨٥ استعراض لتنفيذ هذا البرنامج في منتصف المدة . واذا نظرنا الى الوراء فلا يسعدنا الا أن نعرب عن قلقنا البالغ نظرا للافتقار الى التقدم في تنفيذ التدابير الخاصة المتوخاة بموجب هذا البرنامج . هوو وقد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة ليزكّر البلدان المانحة بالتزاماتها الرسمية وحثها على الاقدام بسخاء من أجل تحقيق أهداف هذا البرنامج .

ونيبال كبلد من أقل البلدان نموا ، ومن البلدان غير الساحلية ، لها مصلحة حيوية في تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا كاملا وناجحا . ولقد شرعنا في بذل جهود منظمة ومنسقة لتحقيق تنمية شاملة في بلدنا ، الا أن جهودنا بحاجة الى درجة كبيرة من التأييد الدولي . وبينما نتحمل مسؤولية أساسية عن تنميتنا الوطنية ، فان بإمكان التعاون الدولي أن يقطع شوطا كبيرا لمساعدتنا على أن نساعد أنفسنا .

تضطلع المنظمات الانمائية الدولية بدور حيوي في تحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ويعتبر النقص في الموارد الضرورية المخصصة طوعا لهذه المنظمات من الأمور المثيرة الانزعاج . لقد اكتسبت على مر السنوات منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مهارة رفيعة في توفير المساعدة الانمائية . وسيكون العجز عن استخدام هذه الأدوات القيمة بسبب القيود على الموارد ، أمرا مؤسفا . انني انتبهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمساعدة القيمة التي تتلقاها نيبال من شتى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها . وفي ضوء الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي لا يمكن التصدي لمسألة الطاقة ، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بمعزل عما عداها . فهذه المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل النقد والتمويل الدوليين ومسألة المساعدة الانمائية . ان استحداث مصدر للطاقة له قدرة على الاستمرار دون استنزاف الموارد الطبيعية الى حشد كبير يعتبر تحديا خطيرا وجسيما أمام المجتمع الدولي . وبهذه الروح يرحب بلدي ببرنامج عمل نهر وبني وما تلاه من تطورات تؤدي الى تحديد مجالات الأولوية التي تحتاج الى دراسة عاجلة وتنفيذ محتمل . لقد أرست نيبال استراتيجيتها للتنمية الوطنية على أساس الاستغلال العاجل والحذر للموارد المائية . بيد أن حجم المهمة الخاصة بمسائل الموارد والمتطلبات التكنولوجية جسيم . ونحن نقدر اهتمام البلدان الصديقة والمؤسسات المتعددة الأطراف واشتراكها الفعال في هذا العمل .

وان ندرك أن العلم والتكنولوجيا وحدهما يمكن أن يحققا طفرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال تهمننا بدرجة كبيرة . لقد اتخذنا في السنوات القليلة الماضية ترتيبات مؤسسية لتعبئة الطاقات المحلية من أجل التنمية الوطنية . ويسجل وفد بلادي بارتياح عمل اللجنة الحكومية المشتركة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا ، في تنفيذ برنامج عمل فيينا ، ونحن نتطلع الى ايجاد تسوية مبكرة لمسألة ايجاد موارد لانشاء نظام للتمويل في مجال العلم والتكنولوجيا .

ان استمرار الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب يعزز أهمية والحاج التعاون بين الجنوب والجنوب . ويعرب وفد بلادى عن ارتياحه لما تم من انجازات في متابعة برنامج كاراكاس للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

ويعتقد نيبال اعتقادا راسخا أن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب عنصر أساسي للتعاون الدولي والتنمية . وكجزء من هذه العملية تشترك البلدان السبعة في جنوب آسيا في برنامج للتعاون الاقليمي . وقد قطعنا بالفعل شوطا كبيرا في المرحلة المفاهيمية واعتمدنا برنامجا متكاملا للعمل . وقد أعطى الاجتماع الوزارى الثانى للتعاون الاقليمي في جنوب آسيا الذى انعقد في ملديف في تموز/يوليه من هذا العام ، مبادئ توجيهية واضحة للتنفيذ المنهجي لبرنامج العمل الذى بدأ في روح من التفاهم من أجل المنفعة المتبادلة .

هذا المسح الموجز لبعض القضايا الهامة التي تواجهنا يعود بي الى الفكرة التي بدأت بها بياني . ان النظام العالمي المثالي الذى توخاه ميثاق الأمم المتحدة يبدو أمرا خياليا اذا ما نظر اليه على ضوء المشاكل المتزايدة والمعقدة دوما . ومع ذلك فاننا نفضل هذا النظام على الحالة الراهنة التي ستؤدي الى مجابهة عالمية اذا استمرت دون كبح . وعلى الرغم من قتامة الوضع الذى يحيط بنا فان لدينا على الأقل الأدوات والأجهزة اللازمة للتصدي لهذا الواقع . لقد أوشكت عملية انتها الاستعمار على الانتهاء ، الا بالنسبة لناميبيا . وأصبحت حقوق الانسان والكرامة الانسانية عنصرين هاميين في الشؤون الدولية ، ويوفر العلم والتكنولوجيا احتمالات كبيرة للقضاء على الفقر والاحفاف على نطاق عالمي ، وفوق كل ذلك توفر الأمم المتحدة آلية فريدة للتصدي للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين . ان خروج مجلس الأمن المتكرر عن لب الموضوع في قراراته ، وفشل هذا المجلس في استحداث وايجاد منهج مشترك فعال لتناول الاخطار المحتملة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين قد قوّضا احترام مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام . وانا ما تركت الأمور على هذا المنوال فاننا سنواجه خطر قبول المشاكل دون محاولة حلها بما يترتب على ذلك من نتائج مدمرة .

ان هذا يفرض مسؤوليات جسيمة على كل دولة عضو في هذه المنظمة . وينبغي الاعلان من جديد عن التفاني للالتزامات التي التزمنا بها بموجب الميثاق ، وهذا يعني الادراك الواضح لضرورة التماسك والتعاون في مواجهة الاخطار السياسية والأمنية والسياسية . ان السلم والأمن الدوليين ، والتعاون الدولي من أجل التنمية العالمية قضيتان أهم من المصالح العقائدية . واذا ما توفر التعاون المخلص بين الجميع ، ستكون الآلية المنصوص عليها في الميثاق لصيانة السلم والأمن الدوليين ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، صالحة اليوم كما كانت عند صياغتها .

ان نيبال تؤمن ايمانا راسخا بمبادئ ومقاصد هذه المنظمة . ونحن على أهبة الاستعداد للاسهام بكل ما في وسعنا في تعزيز الآلية الدولية للسلم والتنمية . ان الحالة الراهنة في العلاقات الدولية والأزمات الموجودة في الاقتصاد العالمي لن تؤدي الا الى تعزيز اعتقادنا في وحدة السلم والتنمية وعدم تجزئتهما . لقد دفعتنا هذه النظرة الى تأييد عملية انشاء مناطق سلم في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا وأى منطقة أو بلد آخر . وبالمثل نود أن نؤيد المبادرات الاخيرة لرابطة أم جنوب شرقي آسيا لجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . نحن نرى أن كل مبادرة خاصة بانشاء منطقة سلم أو منطقة خالية من الأسلحة النووية ستؤدي الى تخفيف حدة التوتر وارساء السلم بما يترتب على ذلك من آثار ايجابية على السلم والاستقرار والتنمية ، نرحب بها جميعا .

ورغبة في زيادة تعزيز العلاقات السلمية والتعاونية بين جميع البلدان ، واستجابة لاحتياجاتنا وطموحاتنا الوطنية ، اقترح جلالة الملك بيرندرا اعلان نيبال منطقة سلم . ان هذا الاقتراح يجسد عزمنا الراسخ على التصدي لتحديات التنمية في مناخ يتسم بالاستقرار والأمن ، والاسهام في الوقت ذاته في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة المجاورة لنا وما وراء هذه المنطقة . ان هذا الاقتراح يبين أخلاقياتنا التقليدية ويجسد روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصد حركة عدم الانحياز .

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر كل تلك البلدان التي أيدت اقتراحنا .
وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى على خطورة الموقف الدولي الراهن . ان
الاتجاه الى استبدال المواجهة بالتعاون ، والنزاع بالوفاق ، والخصام بالتفاهم ، والقمع
والقهر بالتراضي ، لا يمكن أن يظل متناميا الى ما لا نهاية . ان الأمم المتحدة بعضويتها
التي تقترب من العالمية ومبادئها التي صيغت بأحكام لا تزال هي أعظم أمل لنا في انقاذنا
وانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . وان ما نحتاجه هو تحقيق ارادتنا لاستخدام
هذه الآلية ، وبذل الجهود لجعلها أكثر فعالية . وان نيبال مستعدة لتأييد أية مبادرة
في هذا الاتجاه .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٣٠